

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
الطاهر المصطفى  
وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين



کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب	مؤلف
موضوع	شماره قفسه
تاریخ ثبت	شماره ثبت
۲۸۸۲	۳۹۱۴

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۲۸۸۲

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
الطاهر المصطفى  
وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين

فهرست این کتاب  
مستخرج از دفتر  
ای



49 ۳۱۰

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: مختصر نافع  
مؤلف:  
موضوع: تالیف  
شماره قفسه: ۳۹۱۴  
شماره ثبت: ۲۸۸۳

مؤسسه: ۱۳۰۲  
شماره دفتر: ۲۵۹۴  
۹۴۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تألیف: مختصر نافع  
مؤلف: مختصر نافع  
موضوع: تالیف  
شماره قفسه: ۳۹۱۴  
شماره ثبت: ۲۸۸۳

فهرست این کتاب  
مستخرج از دفتر  
مستخرج از دفتر  
مستخرج از دفتر



49 ۳۱۰

بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتابخانه مجلس شورای ملی



کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب	مؤلف
موضوع	شماره دفتر
شماره قفسه ۳۹۱۴	۲۵۹۴۵
۲۸۸۲	۲۴۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

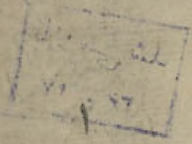
کتابخانه مجلس شورای ملی  
۲۸۸۲

فهرست این کتاب  
مطلع دوازدهم  
ای



فما جاء به من قبله  
وان دوركت انما انما  
اول الحكياء وانما الحكياء  
وذكر كيف هم الحكياء وانما الحكياء  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
الصلوات على النبي وآله

في حقيقته وانما الحكياء  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
الصلوات على النبي وآله



في حقيقته وانما الحكياء  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
الصلوات على النبي وآله  
في حقيقته وانما الحكياء  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
الصلوات على النبي وآله

قُلْ ادْعُوا اللَّهَ اَوْدِعُوا الرَّحْمٰنَ اِيْمًا  
فَاِنَّهُ السَّمَاءُ الْحُسْنٰى وَلَا يَجْهَرُ بِصَلَوٰتِكُمْ  
وَلَا يَخَافُ مِنْهَا وَيَتَّبِعُ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيْلًا

كتاب التلخيص

كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الزكاة كتاب النكاح  
كتاب الصوم كتاب الاعتكاف كتاب الحج كتاب الجهاد  
كتاب المعروف والتقى من المنكر كتاب التجارة كتاب  
كتاب الحج كتاب القمان كتاب الصلح كتاب  
أهمية كتاب المساقاة والمزارعة كتاب الوصية  
كتاب الاجارة كتاب الوكالة كتاب الوقوف والعتا  
كتاب السبوق والتماية كتاب الوصايا كتاب النكاح كتاب  
كتاب الطلح كتاب القمار كتاب الايمان كتاب القمان  
كتاب العتق كتاب التديب كتاب الاقرار كتاب الاعيان  
كتاب النذر والعهود كتاب الصيد كتاب الاطعمة والاشربة  
كتاب الغضب كتاب الشفعة كتاب الاحياء والاموات كتاب  
القطعة كتاب الوارثين كتاب الفرائض كتاب القضاء كتاب



في حقيقته وانما الحكياء  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
من صفة خلقه في حقيقته وانما  
الصلوات على النبي وآله



الحمد لله الذي صغرني في غبطة عبادة العالين  
 خجرت عن شكر نعمته السنية الحامدين قصرت عن وصف  
 كماله احوال العالين وجمعت عن ادراك جلالة اياته  
 العالين ذلكم الله ربكم لا اله الا هو  
 دعوه غلصين له الدين وصلى الله على اكبر  
 المرسلين وسيد الاولين والآخرين محمد خاتم  
 النبيين وعلى عقبته الطاهرين وذريته الاكابر  
 صلواته تقيم ظهور المحيدين وتتم انوار الحائرين  
 انور احوال

[illegible]



علم من القرآن قول النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم في الحديث **ب** قول النبي  
صلى الله عليه وسلم في الحديث **ب**  
صلى الله عليه وسلم في الحديث **ب**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



٧  
 في الاستقبال القبلية واستبدارها لو كان في الابنية  
 على الاشنة ويجب غسل الجرح البول ويستيق الماء لانه  
 واقل ما جري مثله ما على المشقة وغسل جرح الغايط بالماء  
 وحده الانتقاء وان لم يتعد الجرح خيطين الاجار  
 والماء ولا يجري اقل من ثلثة ولو وقع جرحها وبها ويشتمل  
 لخرقه بذلك الاجار ولا يستعمل العظم ولا العود  
 لا لاجل المستعمل **ويشتمل** نقطة المراس عند الدخول  
 التسمية وقدم الجرح السري والاستبراء واللقاء  
 عند الدخول وعند الشتر الى الماء وعند الاستبراء وعند  
 الفراغ والجمع بين الاجار والماء والاقصار على الماء  
 اذ لم يتعد الجرح وتقديم اليمن عند الخروج ويكره الجلو  
 في المشاعر والسواعير ومواضع اليمن تحت الاشجار  
 المتيرة وفي التلال والاستقبال الشمس والقمر والبول  
 الصلبة وفي مواضع الحوام وفي الماء جاريا وفي الماء لا شربا  
 في الاستقبال القبلية واستبدارها لو كان في الابنية  
 على الاشنة ويجب غسل الجرح البول ويستيق الماء لانه  
 واقل ما جري مثله ما على المشقة وغسل جرح الغايط بالماء  
 وحده الانتقاء وان لم يتعد الجرح خيطين الاجار  
 والماء ولا يجري اقل من ثلثة ولو وقع جرحها وبها ويشتمل  
 لخرقه بذلك الاجار ولا يستعمل العظم ولا العود  
 لا لاجل المستعمل **ويشتمل** نقطة المراس عند الدخول  
 التسمية وقدم الجرح السري والاستبراء واللقاء  
 عند الدخول وعند الشتر الى الماء وعند الاستبراء وعند  
 الفراغ والجمع بين الاجار والماء والاقصار على الماء  
 اذ لم يتعد الجرح وتقديم اليمن عند الخروج ويكره الجلو  
 في المشاعر والسواعير ومواضع اليمن تحت الاشجار  
 المتيرة وفي التلال والاستقبال الشمس والقمر والبول  
 الصلبة وفي مواضع الحوام وفي الماء جاريا وفي الماء لا شربا

في الاستقبال القبلية واستبدارها لو كان في الابنية  
 على الاشنة ويجب غسل الجرح البول ويستيق الماء لانه  
 واقل ما جري مثله ما على المشقة وغسل جرح الغايط بالماء  
 وحده الانتقاء وان لم يتعد الجرح خيطين الاجار  
 والماء ولا يجري اقل من ثلثة ولو وقع جرحها وبها ويشتمل  
 لخرقه بذلك الاجار ولا يستعمل العظم ولا العود  
 لا لاجل المستعمل **ويشتمل** نقطة المراس عند الدخول  
 التسمية وقدم الجرح السري والاستبراء واللقاء  
 عند الدخول وعند الشتر الى الماء وعند الاستبراء وعند  
 الفراغ والجمع بين الاجار والماء والاقصار على الماء  
 اذ لم يتعد الجرح وتقديم اليمن عند الخروج ويكره الجلو  
 في المشاعر والسواعير ومواضع اليمن تحت الاشجار  
 المتيرة وفي التلال والاستقبال الشمس والقمر والبول  
 الصلبة وفي مواضع الحوام وفي الماء جاريا وفي الماء لا شربا



هذا هو الوجه الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه ما كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود

الرجح به والاكل والشرب والتواك والاستنجاء باليمين و  
باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى واسماء انبياء

والكلام الايديكم الله تعالى والفرقة **الثالث** في  
الكيفية والفرقة سبعة النية مقارنة لغسل الوجه يجوز

تقديمها عند غسل اليدين واستدامة حكمها حتى الفراغ  
وغسل الوجه وطوله من قصاص الشعر الى المحام شعر

الذق وعرضه ما اشتملت عليه الانعام والوسيلة ولا يجب  
المسح بها فاضل الخفية عن الوجه ولا غليها وغسل اليدين مع

المرفقين مبتدئاً بهما الى زوايا الاصابع ولونكر فقولان  
انه لا يجزئ اقل غسل ما يحصل به ستماء ولود هذا مع

مقدم الرأس ببقية البلل بما يستعسجها وقبل اقله ثلثة  
اصابع ولو استقبل فالا شبة الكراهية ويجوز على الشعر

او البسة ولا يجزئ على الجائر كالعامة ومسح الرجلين الا  
وهما قبل القدم ويجوز منكسها ولا يجوز على الجائر من

الرجلين من تحتها ولا يجوز على الجائر من  
الرجلين من تحتها ولا يجوز على الجائر من  
الرجلين من تحتها ولا يجوز على الجائر من

هذا هو الوجه الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه ما كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود

او غير الالفة **والترتيب** يبدأ بالوجه ثم باليمنى  
ثم باليسرى ثم بالناس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيهما

والحوالة وهو ان يكمل طهارته قبل الخفاف والغز في  
الغسلات مرة والثانية ستة والثالثة بدعة ولا تكرار

في السج ويجزئ ما يمنع وصول الماء الى البشرة كالحاف و  
جوبا ولو لم يمنع حركه استحبها بالبيان حتى ان امكن

والامسح عليها ولو موضع الغسل ولا يجوز ان يولى  
ضوء غير اختياراً ومن دام به السلس يصل كذلك

وقيل يوجها لكل صلة وهو حسن وكذا السطون ولو خشي  
الحديث في انشاء الصلوة نوصاً وبني **والشئ** عشر

الاناء على اليمين والاعتراف بها والتسمية وغسل اليد  
مرة للزوم والبول ومرتين للغائط قبل الاعتراف

المضمضة والاستنشاق وان يبدأ الرجل بطاهر من  
الماء ييا طهراً والدعاء عند تكبيرة الاستعاينة فيه

والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود  
والوجه الذي كان عليه من الشعر والجلود



في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين

والتميز منه **الرابع** في الاحكام فمن يتقن الحدث وشك  
في الطهارة او يتقنهما وجه المأخوذ يطهر ولو يتقن  
الطهارة وشك في الحدث او شك في شيء من افعال  
الوضوء بعد انقضاءه بني على الطهارة ولو كان قبل انقضاء  
اثنى به وبما بعد ولو يتقن ترك عضو اثنى به على المالكين  
وبما بعد ولو كان مسحاً ولم يتقن على اعضائه نداهة  
اغذ من الحسنة واجفانه ولو لم يتقن نداهة استأنف  
ويعيد المقلوب لو ترك غسل احد المخرجين ولا يعيد الوضوء  
ولو كان الخارج احد المحدثين غسل مخرجه دون الآخر  
وفي جواهر من كتابة المحقق للمحدث لو كان أصحهما  
المنع **وأما الفصل** فيه الواجب والتدب فالواجب  
منه ستة **الأول** غسل الجنابة والتطهر في موحبه  
وكيفيته واحكامه **وأما** الموجب فامر الله تعالى  
بقطرة ونوما ولو اشتبه اعتبار بالدق وقول البدن

في الموضع

في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين

والمرض الشفوة ويغتسل المستنظف اذا وجد منياً على جسده  
او ثوبه الذي يغتر به والجماع في القبل وحذ غيبوبة  
وان اكسل وكذا في دبر المرأة على الاشبه وفي وجوب الغسل  
بطي الغلام تردده وحجم علم هديك بالوجوب **وأما**  
**كيفيته** فواجبها خمسة اشياء النية مقارنة لغسل  
الرأس او متقدمة عند غسل اليدين واستدامة حكمها  
وغسل الشرة بما يتيسر غسله ولو كالدهن وتخليل ما لا  
يصل اليه الماء **والترتيب** يبدأ برأسه ثم يمسح منه  
مياسره ويسقط الترتيب بالامتناس **ومسح** السبعة الاستبراء  
وهو ان يمسح ذكره من المقعدة الى طرفه ثلثاً وينتقل ثلثاً  
وغسل يديه ثلثاً والضمضة والاستنشاق ثلثاً ثلثاً

امر الله تعالى على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء والغسل بها  
**وأما احكامه** فيحرم عليه قراءة العزائم ومس كتابه المحقق  
المساجد لا اجتناباً عن المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام

في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين  
في الموضع الذي يقع عليه القدمين



ولو احتلم فيها يتم طهره ووضع شيء فيها على الاحتلام  
 ويكره له قراءة ما زاد على سبع آيات ومن المحض وحمله  
 والثوم ماله يتوضأ ولاكل والشرب ماله يتوضأ  
 يستنشق والمغضب ولو راي بالآ بعد الغسل أعاد الأ  
 البول والاجتهاد ولو احدث في أثناء غسله ففقه أقوال  
 أصحها الاتمام والوضوء ويجزي غسل الجنابة عن الوضوء  
 وفي غير تردد أظهر أنه لا يجزي **الغسل** للحيض  
 التطهيرة وفي حكمه وهو في الغالب أسودا وحمر غليظا  
 حار **حار** فان اشتبه بالمعزة حكم لها بتطوق القطن  
 ولاحيض مع من البأس والاعنف وهو يجتمع مع الحمل  
 فيه روايات أشهرها أنه لا يجتمع ولكن للحيض شهران  
 وأقله ثلاثة فلو رأت يوما أو يومين فليس حيضا ولو  
 كمل ثلاثة فجملة العشرة فقولان المروي أنه حيض وما  
 بين الثلاثة إلى العشرة حيض وإن اختلف لونه ماله تعلم

لعنة اودم

التي تسمى لعنة اودم  
 هي التي تسمى لعنة اودم  
 هي التي تسمى لعنة اودم  
 هي التي تسمى لعنة اودم

لعنة اودم قرح او يخرج ومع تجاوز العشرة ترجع ذات  
 العادة اليها والمبتدئة والمضطربة الى المتين ومع فقد  
 ترجع المبتدئة الى عادة أهلها واقرها فان لم يكن او كان  
 مختلفات رجعت هي والمضطربة الى الروايات وهي سنة  
 من كل شهر أو سبعة أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر  
 العادة باستواء شهرين في أيام رؤية الدم ولا تثبت  
 الواحد ولو رأت في أيام العادة صغيرة أو كبيرة قبلها أو بعد  
 بصفة الحيض وتجاوز العشرة فالرجح للعادة وفيه قول  
 آخر وتترك ذات العادة القلوة برؤية الدم وفي المبتدئة  
 والمضطربة تردد والاحتياط للعبادة أو حتى يقن الحيض  
 وفات العادة مع الدم يظهر بعد عادتها يوم أو يومين  
 ثم تعمل ما تعلمه المستحاضة فان استمره لاقتت الصوم  
 وأقل الطهر عشرة ولاحد لأكثر **وأما الأحكام** فلا يعقد  
 لها صوم ولا حواف صلاة ولا طواف ولا يرفع لها حدث ويحرم  
 صلواته ولا صوم

هذا هو المصنف لما علم من أن يكون لها عادة  
 سنة ثم اضطربت بالاشتغال أو لم يكن لها عادة  
 سنة ثم اضطربت  
 شيطان اختلاف الدم يكون بعضه بصفة الحيض  
 وبعضه بصفة الاستحاضة ويكون بصفة  
 الحيض النقيض عن تلكه سواء كان في  
 عن عشرة ففقد الحيض فافترق المتين  
 كان الصلوات  
 كان الحيض  
 كانت التوبة من اختلاف الأحكام فان كان في ذلك الحيض  
 أو في الصوم أو في الصلاة أو في الطواف أو في غيرها  
 أو في غيرها من الأعمال التي فيها طهارة أو غيرها  
 أو في غيرها من الأعمال التي فيها طهارة أو غيرها  
 أو في غيرها من الأعمال التي فيها طهارة أو غيرها



هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة في الصلاة  
فإن الطهارة من الحدثين الأكبرين والأكبرين  
فإن الحدث الأكبر هو الجنابة والحدث الأصغر هو الوضوء  
فإن الطهارة من الجنابة هي الغسل بغير ماء أو ما يمشي عليه  
فإن الطهارة من الوضوء هي مسح الرأس واليدين بالماء  
فإن الطهارة من الجنابة هي الغسل بغير ماء أو ما يمشي عليه  
فإن الطهارة من الوضوء هي مسح الرأس واليدين بالماء

عليها دخول المساجد الاختيار عند المسجد ووضع  
شيء فيها على الأظفار وقراءة السلام واستكمال القرآن  
وعزم على تركها وطولها من موضع الدم لا يخرج طهرها  
مع دخولها بها وحضورها ويجب عليها الغسل مع التقاء  
وقضاء الصوم دون الطهارة وهل يجوز أن يحدو تحت  
الاصغر على الصلاة وإن الصلاة فلا يجب عليها قضاء  
التحاة لأشبهه في وجوب الكفارة على الزرع وبها  
تدانيان أحوطهما الوجوب وهو دينار في أوله ونصف  
في وسطه ربع في آخره ويستحب لها الوضوء لوقت كل صلاة  
وقر الله في صلاتها بقدر صلاة تكبيرة لها للكتاب في  
قراءة ما عدا السجدة وحمل الصحف ولم يمسحده ولا اختار  
صهايا من السرة والركبة وطهرها قبل الغسل وإذا حشا  
بعد دخول الوقت ولم تصل مع الامكان قصت وكذا لو لم  
من آخر الوقت قد تم الطهارة والصلوة وجبت أداء ومع  
الاهمال قضاء وتغسل كغسل الجنب لكن لا يجمع من

الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطهارة  
فإن الطهارة من الحدثين الأكبرين والأكبرين  
فإن الحدث الأكبر هو الجنابة والحدث الأصغر هو الوضوء  
فإن الطهارة من الجنابة هي الغسل بغير ماء أو ما يمشي عليه  
فإن الطهارة من الوضوء هي مسح الرأس واليدين بالماء

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من الطهارة  
فإن الطهارة من الحدثين الأكبرين والأكبرين  
فإن الحدث الأكبر هو الجنابة والحدث الأصغر هو الوضوء  
فإن الطهارة من الجنابة هي الغسل بغير ماء أو ما يمشي عليه  
فإن الطهارة من الوضوء هي مسح الرأس واليدين بالماء

**الثالث** فصل الاستحاضة ودمها في الأغلب أصغر من دم الحيض  
لكن ما رآه بعد عادتها مستمرا أو بعد غاية النقاس وبعد  
اليأس وقبل البلوغ ومع الجوارف واستحاضة على الأشهر  
ولو كان عينا وجب اعتبارها فان لم يلح باطن القطية  
لزمها إبداءها والوضوء لكل صلاة وإن غلبها ولم  
لزمها مع ذلك تعتبر الحرقه وغسل المنيعة وإن سالها  
مع ذلك غسلان غسل للظهور والعصر يجمع بينهما غسل  
للمعبر والمشاء يجمع بينهما وتجمع بين اللؤلؤ والبرص بغير  
أن كانت مشقة وإذا فعلت ذلك سارت طاهرة ولا يجمع بين  
صلايين يوضو عليها الاستحاضة من الدم من السجدة  
بقدر الامكان وكذا يلزم من بياض اللبن والطين الرابع  
النقاس ولا يكون نقاسا إلا مع الدم ولو ولدت تاما  
مما هو مقيم لا يكون الدم نقاسا حتى تراه بعد الولادة أو

ولا حد لأفله وفي أكثر روايات أشهرها أنه لا يحد على  
نصفه الشفاء فإنه يفرق بين ما يحد وبين ما لا يحد  
فإن ما يحد هو ما يحد به من الحيض والنفاس  
فإن ما لا يحد هو ما لا يحد به من الحيض والنفاس







في هذا الكتاب مع الفروع تجري الفاقة وامساكها  
بالكافور وان قل **السن** في ان يغسل الفاسل قبل تكفنه  
او يوضا وان يزداد للرجل حبة سنه عبوية غير مطبوخة با  
وخرقه لغذية وعمامة تنقى عليه عتكا ويخرج طرفها  
من عت الحذاء ويلقيان على صدره ويكون الكفن قنطرة

بالنهيمة وكتب على الجبين والقبض والقفادة والمريضة فلان  
يشهد ان لا اله الا الله يجعل بين الميت قطن وتزاد للمرأة قنطرة  
اخرى لثديها ونظا وتبدل بالعمامة قناعا ويضع الكافور بالثدي  
فصل عن الساجد شي الى على صدره وان يكون درهما او اثني  
درهم واكثر ثلثة عشر درهما وثلثا في جعل مع جريدان لها  
من جانب اليمين تيمصه وانما في اخرى مع ترقوة جانبية  
اليمين يصبها جلد ويكون من القطن ويمل فان فقد ثلث السد  
والا فمن الحاف والامن غين من القطن او كبر بالحنطة بالرقبة  
وان يمل لما يتبعه من الاكفان اكام وان يكن في التواد

بالنهيمة وكتب على الجبين والقبض والقفادة والمريضة فلان  
يشهد ان لا اله الا الله يجعل بين الميت قطن وتزاد للمرأة قنطرة  
اخرى لثديها ونظا وتبدل بالعمامة قناعا ويضع الكافور بالثدي  
فصل عن الساجد شي الى على صدره وان يكون درهما او اثني  
درهم واكثر ثلثة عشر درهما وثلثا في جعل مع جريدان لها

من جانب اليمين تيمصه وانما في اخرى مع ترقوة جانبية  
اليمين يصبها جلد ويكون من القطن ويمل فان فقد ثلث السد  
والا فمن الحاف والامن غين من القطن او كبر بالحنطة بالرقبة  
وان يمل لما يتبعه من الاكفان اكام وان يكن في التواد

والا فمن الحاف والامن غين من القطن او كبر بالحنطة بالرقبة  
وان يمل لما يتبعه من الاكفان اكام وان يكن في التواد

الاكفان ان يكتب عليها بالسواد وان يجعل في سمع الميت او يمل  
او يلبس بغض الكافور  
والنهيمة

**الراج** الذي والفرد يورثه في الارض على جانب الامين  
موتها الى القبلة ولو كان في البحر وعذر التبريد او جعل  
في وعاء وارسل اليه ولو كانت ميتة حاملة من مسلم فلد  
في مقابر المسلمين يستدير بها القبلة الى اما للولد **وستند** ابنا

لجنان او مع جانبها او ترسها او جفن القبر قائمة او الى الترقوة  
وان جعل الحدف وان يحفر القنطرة اليه ويجعل الزرارة ويكف  
راسه ويدعو عند نزوله ولا يكون بها الا في المارة ويجعل

عند رجل القبر وقدامه ان كانت امرأة وينقل من يمين  
يصب عليه وينزل في الثالثة سابقا براسه والمائة عرضا  
ويجمل عقد كفته ويلقنه ويجعل معه تربة الحسين عليه السلام

ويشرح الحدف ويخرج من قبل جليله ويجعل الحاضنة  
الاكف مستجمعين ولا يمل ودو الزهم ثم يلقن القبر ولا يمل  
الشهادتين

الشهادتين  
الشهادتين  
الشهادتين

الشهادتين  
الشهادتين  
الشهادتين



بقي رابع اصابع

فيه من غير تراب ويزرع ترابا ويصب الماء عليه من راسه  
 دورا فان فضل ماء صبه على فسطه ويضع الحاضر والاب  
 عليه من حزين ويلقنه الرمي بعد انصارهم ويكره ان  
 بالسياح الامع للحاجة ويخصصة ويحديك ودفن متين  
 في قبر واحد ونقل الميت الى قبر بدموته الا الى المشاهد  
 الشرقية وتلق **هذا الباب** مسائل **الاولى** كفن المرأة  
 على زوجها ولو كان لها مال **الثانية** كفن الميت من اصل  
 تركته قبل الذبح **الثالثة** لا يجوز ينشئ القبر ولا نقله  
 بعد دفنهم **الرابعة** الشهيد اذا مات في المعركة لا يغسل  
 ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن بشيابه وينزع عنه اللعان  
 والماء **الخامسة** اذا مات ولد الحامل قطع واخرج ولو  
 مات في بطنه شق جوفها من الجانب الايسر واخرج وفي  
 رعاية غلافه **السادسة** اذا وجد بعض الميت  
 وفيه القدر فهو كالوحد كله ولو لم يوجد القدر غسل

والوصية واليراث

وكان  
 هذا من كتاب  
 في الفقه  
 في الفقه

ولكن ما فيه منظم وكفن في خرقه ودفن ما خلا من منظم  
 قال الشيخان لا يغسل السقط الا اذا استكمل شهر من الرية  
 ولو كان دونها ففي خرقه ودفن **السابعة** لا يغسل  
 الرجل الا حيا وكذا المرأة ويغسل الرجل بنت ثلث سنين  
 حية وكذا المرأة ويغسل الرجل عاهرة من وراء الثياب  
 وكذا المرأة **الثامنة** من مات محميا كان كالحل لكن لا يقربه  
 الكافر **التاسعة** لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين  
 المسلمين **العاشر** لو لم يكن الميت نجاسة غسل بالريح  
 في القبر وقهرت بعد جعله فيه **الحادي عشر** غسل من مت  
 يحتاج غسل من ادعى بعد برده وقبل قطعه بالفسل  
 على الاظهر وكذا يجب غسل من قطع فيها عظم سواء اقبل  
 من حية او ميت وهو يغسل بالماء **والثاني** **المندوب**  
 الانسداد فالشهيد يوم الجمعة وقها ما بين الجوالي  
 الزوال وكما في من الزوال كان افضل واقل لليلة من  
 اربعين يوما

له

مقابرو

غسل











منه في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة

شبهه الفاحش **الذي** دم الخيض يجب ان لا يركع  
والحق الشيخ به دم الاستقامة والنفاس ونحوه عن  
القروح والبرص الذي لا يبرأ فاذا ابرق اعتبر فيه سعة  
الدم **الثاني** يجوز الصلاة فيما لا يتم الصلاة فيه من  
مع نجاسته كالسكة والخرب والقلنسوة **الرابع** يغسل  
التياب والبسطة من البول مرتين الا بول الصبي فانه  
يكفي صب الماء عليه ويكفي الله عين النجاسة وان بقي  
**الخامس** اذا علم موضع النجاسة غسله وان جهل غسل  
محصوله الاشياء ولو نجس احد الثوبين ولم يعلم عينه  
صلاة الواحدة في كل واحد مرة وقيل يطرحهما ويغتسل  
عريان **السادس** اذا لاقى الكلب او الخنزير او الكافر ثوبا  
او جسدا وهو يطرح غسل موضع الملكاة وجوبا وان كان  
يا سيار يشرب الثوب بالماء استحبابا **السابع** من علم موضع النجاسة  
في ثوبه او بدنه وعلى عامدا اعاد في الوقت وجعل ولو نجس

في حال

في حال الصلوة فوليستان اشبههما ان عليه الاعادة ولو لم  
يعلم وخرج الوقت فلا قضاء وهل يعيد مع بقاء الوقت  
فيه قولان اشبههما الاعادة ولو روي النجاسة في اثناء  
الصلاة انما لها وقع او طرأ ما في فيه الا ان يقتصر الاكل الى  
ما ينفي الصلاة فيسقطها **الثاني** المرتبة للبيته اذ لم يكن لها  
الاثر **الثالث** واحد اجتزأت يغسله في اليوم والليلة مرة **الرابع**  
من لم يتمكن من تطهير ثوبه القاه وعلى عريانه ولو نجس  
ما نزع صلي فيه وفي الاعادة قولاه اشبههما الاعادة **الخامس**  
التيس اذا نجس البول او غير من الاثرين والبولي يتيم  
جانبت الصلاة عليه وهل تطهر الثا زما احلله الا  
نعم وتطهر الارض باطن الحنف والقدم مع نزع النجاسة  
وقيل في الذنوب يلغى على الارض الخمسة بالبول فاذا تطهر  
مع بقاء الماء على طاهرته **ويعلق بذلك** **السادس** الاثا  
ويجوز منها استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل

عن



وفي المصنفين فإن اسمها الكراهية وأولى المكيين  
 طاهر ماله يعلم نجاستها بإسرها ثم أو ملاقاته نجاسة  
 ولا يستعمل في المولد الأماكن طاهرة في خبثه من ذلك  
 يكره مما لا يركب لحمه حتى يذبح على الأشبه وكذا يكره  
 من أولى الحرم كان خشباً أو قريعا أو نخل الأمان من  
 البولغ ثلثا أو لاهن بالتراب على الأظفار ومن لاهن الأظفار  
 ثلثا والتسع أفضل ومن غير ذلك مرة أو الثلث أحوط  
**كتاب القبلة** والقبر في القدمات والمقاصد والحقائق  
**سبع الأجزاء** في الأعداد والواجبات سبع الصلوات  
 الخمس وصلوات الجمعة والميدين والكسوف والقمر  
 والآيات والوقوف والاموات وما يلزم من الإنسان  
 بنذر وشبهه وما سواه مسنون والصلوة الخمس سبع  
 عشر ركعة في الحرم وأحد عشر في السفر ونوافلها أربع  
 وثلاثون ركعة على الأشهر في الحرم ثمان في السفر قبلها وكذا السفر

حالا  
لها بطوبه

صلوات بر ائمه و دعا  
از برای جنت نهام  
مقتضی است از روح و جگر  
باز بخت و در این عالم

کعبه

واربع للمغرب بعدها وبعد العشاء ركعتان تعقبان  
بواحدة وثمان لليل ركعتان <sup>من المغرب</sup> للشفع وركعة للتهجد  
للمغداة ويسقط في السفر أو في الظهيرة وفي سقوط الوتر  
قولان ولكل ركعتين من هذه الوتر تشهد وتسلم  
والتبر بانقراده **الثانية** في المواقيت والمغرب تقديرها  
ولو أحصلها **أما الأول** فأن في آيات فيه تحفظة ومما  
اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار أو أيتها اشتراك  
الفرضان في الوقت والظهر مقدمة حتى يبقى للمغرب مقدار  
إذا العصى فيحصل به ثم يدخل وقت المغرب فإذا مضى  
مقدار أو أيتها اشتراك الفرضان والمغرب مقدمة حتى  
يبقى لاستيف الليل مقدار أو العشاء فيحصل به الزوال  
وإذا طلع الفجر دخل وقت صلاته مستأخراً حتىطلع الشمس  
وقت نافلة الظهر من حين الزوال حتى يصير المل  
على قريتين وناقلة العصر إلى أربعة أقسام وناقلة المغرب

الأظهر السقوط أصح

الاشرف







الى

استقبل أي شخص انما شاء ولو صلى على سطحها البشري <sup>روى عنه</sup> <sup>نوا</sup>  
 منها ولو قليلا <sup>روى عنه</sup> <sup>نوا</sup> ويصل موميا الى البيت المعمور  
 ويتوجه اهل كل اقليم الى التبت الركن الذي يليهم في  
 الشرق يعملون المشرق الى السكب الامير والمغرب الى الامين  
 والجدي خلف السكب الامين والنفس عند الركن العجوة  
 لطرف الحجاب الامين مما الى الالف وقبل يستحب التماس  
 لاهل المرازعين منهم قليلا وهو بناء على ان توجههم الى  
 الحرم واذ اقبل العلم بالجمعة او الطن صلى الفريضة لا اخرج  
 جهات ومع الفريضة او ضيق الوقت يصل الى اي الجملة  
 شاء ومن ترك الاستقبال عمدا اعاد ولو كان طائفا  
 او ناسيا او يقين للخطاء لم يعد <sup>نوا</sup> ما كان بين الشرق  
 والمغرب ويعيد الطان ماصلة الى الشرق او المغرب  
 في وقته لا ما خرج وقته وكذا الاستدبار القبلة وقيل  
 ولو خرج الوقت ولا يصل الفريضة على الرحلة اختصارا <sup>نوا</sup>

في الوقت ويجه

في النافلة

في النافلة سفر اجبت توجهت الرحلة **المقيدة بالركعة**  
 في لباس الصلوة لا يجوز الصلوة في جلد الميتة ولو دبح وكذا لما  
 لا يؤكل لحمه ولو ذكبي ودبح ولا في صوفه وشعره <sup>نوا</sup>  
 ولو كان قلنسوة او نكة او حذاء استعماله في الصلوة ولو كان  
 قماص كل لحمه جاز في الصلوة وغيره ولو اخذ من ستة  
 خمار مع غسل موضع الاتصال ويجوز في الخن الحاصل <sup>نوا</sup>  
 بهما الارانب والثعالب وفي فروع السجود في الارانب  
 الجوز وفي الثعالب والارانب مائة امان <sup>نوا</sup> اكلها المنيح ولا  
 في الصلاة في ظهر المحرم <sup>نوا</sup> الرجاء الاتع الفريضة وفي الحرب  
 يجوز للنساء من غير ضرورة فيه قولان <sup>نوا</sup> اظهرها الجواز  
 وفي النكاح والقلنسوة من الحرمة <sup>نوا</sup> الرجاء الاتع الفريضة وفي الحرب  
 وهل يجوز الركوب عليه والاقفاش <sup>نوا</sup> الرجاء الاتع الفريضة وفي الحرب  
 باس ثوب مكشوف به ولا يجوز في ثوب مغطى مع  
 العلة ولا فيما ظهر القدم ماله يكن له ساكنا <sup>نوا</sup>

الارانب الثعالب

قوله في النافلة سفر اجبت توجهت الرحلة المقيدة بالركعة  
 في لباس الصلوة لا يجوز الصلوة في جلد الميتة ولو دبح وكذا لما  
 لا يؤكل لحمه ولو ذكبي ودبح ولا في صوفه وشعره  
 ولو كان قلنسوة او نكة او حذاء استعماله في الصلوة ولو كان  
 قماص كل لحمه جاز في الصلوة وغيره ولو اخذ من ستة  
 خمار مع غسل موضع الاتصال ويجوز في الخن الحاصل  
 بهما الارانب والثعالب وفي فروع السجود في الارانب  
 الجوز وفي الثعالب والارانب مائة امان اكلها المنيح ولا  
 في الصلاة في ظهر المحرم الرجاء الاتع الفريضة وفي الحرب  
 يجوز للنساء من غير ضرورة فيه قولان اظهرها الجواز  
 وفي النكاح والقلنسوة من الحرمة الرجاء الاتع الفريضة وفي الحرب  
 وهل يجوز الركوب عليه والاقفاش باس ثوب مكشوف به ولا يجوز في ثوب مغطى مع  
 العلة ولا فيما ظهر القدم ماله يكن له ساكنا



ويستحب في النعل العربية ويكره في الثياب التوقع ما عدا  
 العامة والخف وفي الثوب الذي يكون تحت وبر الارباب  
 والثعالب او فوقه وفي ثوب واحد للرجل ولو حكم ما  
 لم يحرم وان يات من فوق القميص وان يشغل السما وفي ثوب  
 لا حنك لها وان يؤتم بغير رداء وان يصير جعة حذيا  
 ظاهر او في ثوب يتقدم صاحبه وفي قبا فيه ثانيا او في  
 فيه صوت ويكره ان تغطي المرأة في خيال له صوت او ثوبا سبكه  
 ويكره للرجل اللثام وقيل يكره في قباء فشدود الا في الحرب  
**مسألة ثلث الاولى** ما تقع فيه الصلوة يشترط فيه  
 الطهارة وان يكون تملوكا او ماذون فيه **الثانية** يجزى كافر  
 للرجل ستر قبله ودبره وستر ما بين السرة والركبة انما  
 وستر جميع جسده مع الرداء اكل ولا يغطي الحرة الا في  
 وخمار ساتر جميع جسدها عدا الوجه والكفين  
 وفي القدمين ترددا شبهه للجواز والامة والسبية

في ثوب واحد  
 في ثوب واحد

يختار بستر الجسد وستر الرأس مع ذلك افضل **الثالثة**  
 يجوز الاستعداد في الصلوة بكنائس المصورة كالحشيش  
 ودخول الشجر والعين ولو لم يجد ساترا صلى ما كانا  
 موميا اذا امن الطبع ومع وجوده صلى جاك موميا لا  
 والعبادة **الخامسة** في مكان المصلي يصلي في كل مكان اذا كان  
 مملوكا او ماذون فيه ولا يقع في المكان المصوب مع العلم  
 وفي جواز صلوة المرأة الى جانب المصلي فلو ان احدهما  
 المنع سواء صلت بصلاته او منفردة محرما كانت او اجنبية  
 والامر للجواز على كراهية ولو كان بينهما حاجز او تباعد  
 عشرون ذراعا فصاعدا او كانت متاخرة عنه ولو سقط  
 الجسد تحت صلاههما ولو كانا في مكان لا يمكن فيه التباين  
 صلى الرجل او لانه المرأة ولا يشترط اظهار موضع الصلاة  
 اذ لم تتعد نجاسته ولا اظهار مواعيد الصلاة  
 مسجد الجبهة ويستحب صلوة الفريضة في المسجد الا في الكعبة

اختيارا ٢

فيهم

فيهم



والنافلة في المنزل ويكره الصلوة في الحمام وبوت الفتنة  
 ومباركة الايل ومسكن القمل وفي حرايط الخيل والغنم  
 والمخير ويطون الاودية وارض السجدة والثلج اذا لم يكن  
 جبهت من التجود وبين المقابر الامع حائل وفي بيوت  
 الجحش والثيران والجنود وفي جواد الطريق وان يكون  
 بين يديه ناره مضممة ان مصف مفتوح او حائل يتر من  
 بالوعة ولا بأس بالبيع والكايين وارض الغنم وفي كبره  
 الى باب مفتوح او امانه مواجبه **الثلث** فيما يجب عليه  
 لا يجوز التجود على النيران خارج كالجود والوقوف فلا ما  
 خرج عن اسم الارض استحالة كالمعادن ويجوز على  
 الارض ما يثبت منها ما لم يكن مأكولا بالعادة وفي  
 الكائن والقطر من اتيان اشهرهما المنع الامع القربة  
 ولا يسجد على شئ من بدنية فان منعه للحرج يسجد على شئ به  
 ويجوز التجود على الثلج والغير وغير مع عدم الارض وثبتا

منها

منها وان لم يكن فعلى كفة ولا بأس بالترطاس ويكره منه  
 ما فيه كسابة ويرأى فيه ان يكون حملوا خاليا من نجاسة  
**السابعة** في الاذان والاقامة والشرف المؤذن وما  
 يؤذن له وكيفيته الاذان والاقامة اما المؤذن فيمتد  
 فيه المقول والاسلام ولا يستبرئ به البلوغ فالصبي مؤذن  
 والمبدؤ مؤذن وقاد مؤذن المرأة للنساء خاصة ويحب ان يكون  
 علا حيا يصوب بالاقراء متطهرا قائما على من يرفع مستقبل  
 القبلة راكعا صوته وشربه المرأة ويكره الانثى ان يمسها  
 وشمالا ولو اخل بالاذان والاقامة ناسيا وعلى نهارها  
 ما لم يركع واستقبل صلواته ولو فقد لم يرجع وانما ما يركع  
 له فالصلوات الخمس لا خير اداء وقضاء استحبابا للرجال  
 والنساء المنفرد **باب** وقيل عيبان في الجماعة وبنالك  
 الاستحباب فيما يجهر به واكد المغرب والعداة وقافيه  
 الفرائض الخمس مؤذن الاول هذه ثم يقيم لكل واحدة

والجامع

صلوة

وهذه اشارة اخرى











في موضع الاختلاف من اول الحمد وسورة فته والقرآن

وقراءة سورة بعد الحمد في التواضع والاقتضائ في المهرين  
 والمغرب على قصار السكنا الفضل وفي التبع على مطولاتها  
 وفي العشاء على شوساها وفي ظهرها في الجملة بغيرها  
 وبالناسقين وكذا الوجه في العظم جملة على الاظهر ونوا  
 التها واخفات ونواظر الليل جهر **وتحيت** للامام ان  
 يسمع من خلفه قرائته ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتين  
**سورة التوحيد الاولى** يحرم قول آمين اخر الحمد قبل  
 يكمه **الثانية** في التبع والمندرج سورة واحدة وكذا  
 الفيل ولا يلا في وهل تعاد **الصلوة** المبحلة بينها قيل لا  
 وهو اقرب **الثالثة** تجزى بد الحمد في الاخر تسبيحا  
 اربع صور **اسم** سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
 وروى شمس وقيل شمس وقيل لا في عشره وهو حوط **الرابعة** التي  
 في الثالثة اخذت في المراتب **سورة** الحمد في التبع في كل ركعة

والاقتضاء في المهرين والقرآن  
 قد افاض الحق ان الحمد في  
 في المهرين والقرآن في  
 في المهرين والقرآن في  
 في المهرين والقرآن في

فانما هو قول سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله الا الله  
 والله اكبر في كل ركعة  
 في المهرين والقرآن في  
 في المهرين والقرآن في

ولم كان

ولو كان التجويد في آخرها فامر وتعد وقمر الحمد استجاب  
 ليرجع عن قراءة **الحامس** التكرار وهو واجب في كل ركعة  
 مرة الا في الكسوف والزلزلة وتكرار في الصلوة والواجب  
 فيه خمسة الانحاء قد ران فصل معه كفاء ركبتة ولو  
 اقصر على الممكن والآوحي والطمانينة بقدر الذك  
 الواجب وتسبيحة واحدة كين صورها سبحان ربك  
 العظيم وحده او سبحان الله ثلثا ومع الفرة مرة تجزي  
 الواحدة الصغرى وقيل يجوز الذكر في وفي التوحيد ورفع  
 المراتب والطمانينة في الانصاف والسنة فيه ان يكبر لكة  
 رافعا يريده محاذيا بينهما وجهه ثم يركع بعد ارسالها  
 ويضعها على ركبتة فيرجع الاصابع راذ امر كبتة في  
 مستويا لهم ماذا اعني داعيا امام التسبيح **سورة**  
 كبر يا زاد فائدة بعد انصافه يسمع الله من حمده  
 داعيا له ويكره ان يركع ويديه تحت ثيابه **سورة**

أهل البيت في الصلوة والتجويد

بذاته من



التسبيح ويجب في كل ركعة التسجدتان هما ركعتان في الصلاة  
 وأجبان سبع التسبيح على الأعضاء السبعة للهيئة والكفين  
 والركبتين وإبرأى الجبين ووضع للهيئة على ما تفتح  
 عليه فإن لا يكون موضع التسجود عالياً بما يزيد عن لينة  
 ولو تضرع الانحناء رفع ما يسجد عليه ولو كان يجتهد في  
 احتفافية لينق التسليم على الأثر ولو تضرع سجدة على  
 أحد الجبين والأفعل ذقنه ولو غزا وجهه والذكر فيه  
 هو التسبيح كالركوع والطمأنينة بقدر ذكر الواجب  
 الرأس مطمئناً عقب الأولى وسنة التكبير له وإقامتها  
 والقوي بعد كماله سابقاً بيديه وإن يكون موضع سجود  
 مساوياً للموقفه وإن يرغم بانفقه ويدعوا والزيادة على  
 التسبيحة الواحدة والتكبيرات الثلث والاعتماد بين الركعتين  
 والقعود متوتراً والطمأنينة عقب رفعه من الثانية  
 والاعتماد بقوه ومقدماً على بيديه سابقاً برفع ركبتيه وبكاه

الافتاء بين التسجدتين **التسليم** التسجد وهو واجب في  
 كل سنة مرة وفي الثلثية والرابعة مرتين وكل تسجد  
 على خمسة لمطلوبين بقدره والشهادتان والصلوة على النبي وآله  
 عليه السلام وأوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يأتي  
 على النبي وآله وسنة أن يجلس متوركاً ويخرج رجله اليمنى  
 لها هو اليسرى الأخضر وظاهر اليمنى إلى بالحن اليسرى واليسرى  
 بعد الواجب ويسمع الإمام من خلفه الشهادتين **أشهاد**  
 التسليم وهو واجب في أصح القولين وصورة التسليم  
 علينا وعلى عباد الله **السلام** عليكم ورحمة الله  
 وبركاته وبإيها بدأ كانت الثانية مستحبة والسنة فيه  
 أن يسلم المقرة تسليمه وأحد إلى القبلة ويومئ بمؤخر  
 إلى يمينه **أعني** والامام بصفحة وجهه والمأمور بتسليمتين  
 بوجهه يميناً وشمالاً **ومن بعد ذلك** **الصلوة** خمسة







ومن يجب عليه أحقها وسنها والشرط خمسة **الأول**  
 السلطان العادل **الثاني** العدد وفي قوله زمانان أشهرهما  
 خمسة الأيام **الثالث** الخطبان ويجب في الأولى  
 حمد الله تعالى والثناء عليه والبيعة بتقوى الله وقراءة  
 سورة خفيفة **والرابعة** حمد الله والصلوة على النبي وآله  
 عليهم السلام وعلى أئمة المسلمين والاستغفار للمؤمنين  
 والوفاءات ويجب تقديمها على الصلوة وإن يكون الخطيب  
 قايما مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس ترد  
 أصوله الوجوب ولا يشترط فيها الطهارة وفي جواز أيقنا  
 قبل الزوال زمانان أشهرهما الجواز ويجب أن يكون  
 الخطيب بليغا مواليا على الصلوة متعظا به بإبراء البهي  
 معتقدا في حال الخطبة على شيء وإن سلم أو لا وسلم وأما  
 ثم تقوم ويخطب جاهر **الرابع** الجماعة فلا يصح إفرادي **الخامس**  
 أن لا يكون بين المحدثين أقل من ثلاثة أميال والذي عليه

من يجب عليه أحقها وسنها والشرط خمسة  
 السلطان العادل  
 العدد  
 وفي قوله زمانان أشهرهما  
 خمسة الأيام  
 الخطبان  
 ويجب في الأولى  
 حمد الله تعالى والثناء عليه والبيعة بتقوى الله وقراءة  
 سورة خفيفة  
 والرابعة حمد الله والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وعلى أئمة المسلمين والاستغفار للمؤمنين والوفاءات  
 ويجب تقديمها على الصلوة وإن يكون الخطيب قايما مع القدرة وفي وجوب الفصل بينهما بالجلوس ترد أصوله الوجوب ولا يشترط فيها الطهارة وفي جواز أيقنا قبل الزوال زمانان أشهرهما الجواز ويجب أن يكون الخطيب بليغا مواليا على الصلوة متعظا به بإبراء البهي معتقدا في حال الخطبة على شيء وإن سلم أو لا وسلم وأما ثم تقوم ويخطب جاهر الخامس الجماعة فلا يصح إفرادي السادس أن لا يكون بين المحدثين أقل من ثلاثة أميال والذي عليه

كل مكلف ذكره سليم من الممن والممن والعجز غيرهم والتمنا  
 ويسقط عنه لو كان بينه وبين الجمعة أن يهد من فرحين  
 ولو حضر أحد هؤلاء وجب عليه الخطبة والمخوف والمائة  
 وأما **الواحد** فبعدة **الأول** إذا برأت الشمس وهو صا  
 حرم التفرق بين الجمعة ويكره بعد الفجر **الثاني** يستحب الإتيان  
 إلى الخطبة ويجب كذلك الخلاف في تحريم الكلام معها **الثالث**  
 الأذان الثاني ببيعة وفيه كراهة **الرابع** يحرم البيع بعد الأذان ولو  
 باع انعقد **الخامس** إذا لم يكن الإمام موجودا أو لم يكن الجماعة  
 والخطبان استحب الجمعة ومنعده قوم **السادس** إذا حضر الإمام  
 الأصل مبرا عما يقع إلا لعذر **السابع** لو ركع مع الإمام في  
 الثانية فإذا جحد الإمام سجدة ونوى بها للركعة ولو نوى لها في الثانية بغيره  
 للآخرين بطلت الصلوة وقيل عجز فلهما ويجوز للآخرين وسنن  
 الجمعة التقليل بشيئين ركعة سنة عند انبساط الشمس وسنة  
 عند ارتقائها وسنة قبل الزوال وركعتان عند وجوه الزوال

إذا لم يكن الإمام موجودا أو لم يكن الجماعة  
 والخطبان استحب الجمعة ومنعده قوم  
 السادس إذا حضر الإمام  
 الأصل مبرا عما يقع إلا لعذر  
 السابع لو ركع مع الإمام في  
 الثانية فإذا جحد الإمام سجدة ونوى بها للركعة ولو نوى لها في الثانية بغيره للآخرين بطلت الصلوة وقيل عجز فلهما ويجوز للآخرين وسنن الجمعة التقليل بشيئين ركعة سنة عند انبساط الشمس وسنة عند ارتقائها وسنة قبل الزوال وركعتان عند وجوه الزوال

في الأولى ومنعه  
 زحام عن السجود  
 يركع مع الإمام صح











ادعية ولا يمتنع وانفصل ان يكبروا يشهد الشهادتين  
ثم يكبروا يصلي على النبي وآله عليهم السلام ثم يكبر ويدعو  
للمؤمنين وفي الركعة يدعو للميت ويصلي بالخامسة  
مستغفرا وليس الطهارة من شرطها وهي من فضلها ولا يتباعد  
عن الجنائز بما يخرج عن العادة ولا يصلي على الميت الا بعد  
تفصيله وتكفينه ولو كان عاريا جعل في القبر وسدت  
بالقبور  
عن رتبة ثم صلى عليه **وسنتها** وقوف الامام عند وسطه  
وصدر المرأة ولو اتفقا جعل الرجل الى الامام والمرأة الى  
القبلة يحاذي بصدرها وسطه ولو كان طفلا فليس وراءها  
وقوف المأمور من وراء الامام ولو كان واحدا وان  
يكون المصلي مطهرا خافيا رافعا يديه بالتكبير كله داعيا  
للميت في الركعة ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا  
وبدعاء المستضعفين ان كان مستضعفا وان يحضر مع  
يتواه ان جعل حاله وفي الطفل **اللهم اجعله لنا ولابوينا**  
من كان

ويقف موقعا وحقي رفع الجنائز والصلوة في مواضع المناسبات  
ويكبره الصلوة على الجنائز الواحدة مرتين **واما احكامها**  
اربعة **الاول** من ادراك بعض التكررات انما صانعه ولا  
وان رافعت الجنائز ولو على القبر **الثاني** لو لم يصلي على الميت  
صلى على قبره يوما وليلة حسب **الثالث** يجوز ان يصلي هذا  
في كل وقت مالم يتحقق وقت الحاضرة **الرابع** لو حضر في  
جنائز في أثناء الصلوة يتخير بالاتمام على الاولى والا  
على الثانية في ابتداء الصلوة عليها **واما التدفيع**  
فمنها صلوة الاستفتاء وهي مستحبة مع الجذب والكيفية  
كصلوة العبد والقنوت فيها بسؤال الرحمة وقوف الياء  
وافضل ذلك الادعية المأثورة ومن سنتها صوم النسا  
ثلاثا والخروج في الثالث وان يكون الاثنين والجمعة والا  
بها خفاة على سبكة وقار واستحباب الشيوخ والا  
والجباير من المسلمين خاصة والفريقين الاطفال

ويحقيق الوضع  
والشيء به بالبارحة واحدا جانيها والشيخ والامام والى من الشبهة ارشد

في كل ركعة  
في كل ركعة  
في كل ركعة



والامفات وقصلي جماعة ونحو بل الاحام الرعاء واستقبال  
 القبلة مكررا مائة مائة صوته والى اليمين مستجما والى اليسار  
 مضطحا واستقبال الناس حامدا وتواجه الناس والخطبة بعد  
 الصلوة والمباينة في الرعاء والمعاودة ان تاحر الاجابة ومنها  
**نافلة شهر رمضان** وفي اشهر رايات استقبال الف ركعة  
 زيادة على المكتوبة في كل ليلة عشرون ركعة بعد الغروب ثمان  
 ركعات وبعد العشاء اثني عشر ركعة وفي عشر الاواخر وكل  
 ليلة ثلثون ركعة وغايها في الايام كل ليلة مائة مضافة الى ما عين  
 وفي رواية يقتصر على المائة ويصل في الجمع اربعون ركعة  
 على عليه السلام **ويصلي على السلام** وفاطمة عليها السلام  
 وعشرون في آخر جمعة بصلوة على عليه السلام وفي عشيتها  
 عشرون بصلوة وفاطمة عليها السلام **ومنها صلوة ليلة**  
 وهي ركعتان في الاول مرة بليلته وبالاحلاص الف مرة وفي  
 الثانية بليلته والاحلاص مرة **ومنها صلوة يوم القدير**

في يوم القدير  
 في يوم القدير  
 في يوم القدير  
 في يوم القدير  
 في يوم القدير

ليلة م

وهي قبل الزوال بنصف ساعة **ومنها صلوة النصف** من شعبان  
 اربع ركعات **ومنها صلوة ليلة المبعث** ويومها وكيفية ذلك  
 وما يقال فيه بعدة مذكرة في كتب تختص به وكذا سائر التواتر  
 فيطلب هناك **المقصد الثالث** في التواضع وهي خمسة **الاول**  
 في الخلط الواقع في الصلوة وهو اما عمدا او سهوا او شكافا  
 العمد من اخل معه بواجب بطل صلوة شرها كان او غير **وهو**  
 كيفية ولو كان جاهلا بعد الجهر الاخفالت فان الجهر  
 فيها عذر وكذا يبطل لو فعل ما يجب تركه ويبطل في الثوب  
 المصسوب والموضع المصبوب والتجود على مواضع الخس  
 مع العلم الا مع الجهر بالغصبة والخفاصة **واما السهو** فاما  
 كان عن ركن كان محله باقي التي به وان كان دخلا في آخر  
 اعمد **او بالقيام** حتى يوف او بالنية حتى انتهى **او بالركوع**  
 حتى قراء او بالركوع حتى يجرد او بالتجديين حتى ركن وقيل  
 ان كان في الاخيرين من الرباعية اسقط الزايد واتى بالثاني

عن صح

والنجس



معليا

وبعيد لو زاد ركوعا أو سجدة بين عهدا وسهوا ولو نقص من عهد  
 الصلوة فقد ذكرناهم ولو تكلم على الأنتهى وبعيد لو استندم العبد  
 وإن كان السهو عن غير ركوع فنه ما لا يوجب تكميل ركوعا ومنه  
 ما يمتنع منه على السجدة ومنه ما يتدارك مع سجود السهو  
**فالأركان** من مني القراءة أو الجهر والاضغاث أو الذكر  
 في الركوع أو الطمأنينة فيه أو رفع الرأس منه أو الطمأنينة في الرفع  
 أو الذكر في السجود أو التجرد على الأعضاء السبعة أو الطمأنينة  
 فيه أو رفع الرأس منه أو الطمأنينة في الرفع من الارض أو الطمأنينة  
 في الجلود **الثامن** من ذكراته لم يرق الحمد وهو في السجود  
 قراء الحمد وأعادها أو غيرها ومن ذكر قبل السجود أنه لم يركع  
 قام فركع وكذا من ترك السجود أو التشهد وذكر قبل ركوعه  
 فعد قد لمركه ومن ذكراته لم يصلي على النبي وآله عليهم السلام  
 بعد أن يعلم قضاء **الثالث** من ذكر بعد الركوع أنه لم يشهد  
 أو ترك سجدة فمنا ذلك بعد التسليم وسجد للسهو **أما الشك**

من شك

فمن شك في مند الشكفية أو الثالثة أعاد وكذا من شك في  
 صلي أو لم يحصل الأول **الرابعة** ولو شك في فعل فان  
 كان في موضع الذي به أو تم ولو ذكر أنه كان قد فعله استأنف  
 صلواته إن كان ركنا أو قيل في الركوع إذا ذكر وهو ركع أو لم  
 نفسه ومنهم من خضع بالآخرين بين والاشبه بالطلوع ولو  
 يرفع راسه ولو كان بعد استقاله مضي في صلواته ركنا كان  
 أو غير ذلك وان حصل الأول **من** الرابعة عددا وشك في الشك  
 فان غلب بنى على طمأنينة وان تساوى الاحتمالان فصوره أربع  
 إن شك بين الاثنين والثلاث أو بين الثلث والأربع أو  
 الاثنين والأربع أو بين الاثنين والثلاث والأربع فله الأول  
 يتم بناء على الأكثر ثم يختار بركعتين جاكسا أو ركعة قائما  
 على ركبة وفي الثاني كذلك وفي الثالث بركعتين من قيام  
 وفي الرابع بركعتين من قيام ثم بركعتين من جلوس كل ذلك  
 بعد التسليم ولا سهو على من كثر سهوه ولا على من سهو في السهو



ولا على المأمور إذا حفظ عليه الإمام ولا على الإمام إذا  
 عليه من خلفه ولو سوي في التأليف في البناء ويجوز  
 السوي على من تكلم في الصلوة ساهيا ومن شك بين الإجماع  
 والخبر ومن سلم قول الكمال الركعات وقيل لكل زيادة ونقص  
 والتعدي في موضع القيام والقيام في موضع السجود وهما بمنزلة التسليم  
 على الأشهر بقبولها تشهد وتسليم خفيف ولا يجزئ فيها ذكر  
 وفي رواية للحلي أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول  
 فيهما بسم الله وبالله وعلى الله وعلى محمد وآل محمد وسمعه  
 مرة أخرى يقول بسم الله وبالله والسلام على محمد وآل محمد  
 ورحمة الله وبركاته والحق نفع منصب الإمامة عن سب  
 في العبادة **الثاني** في القضاء من أجل بالصلوة عهدا أو سهوا  
 أو غايمة بنوم أو شرب مع بلوغه وعقله وإسلامه وجب القضاء  
 عندما استثنى ولا قضاء مع الإغماء المستوعب للوقت إلا  
 ينكر الطهارة والصلوة ولو تركه وقضاء الفايعة

فيهما

ما يتعلق

ما يتعلق به تردد وأحواله القضاء وترتيب الفوات كلوا  
 يحكم والفايعة على الحاضرة وفي وجوب ترتيب الفوات على  
 المواضع تردد أشبه الاستصحاب وإقدم الحاضرة على البعيدة  
 مع سعة وقها ذكر العاد ولا يبدل فيها ويبدل عن المكان  
 إلى الفايعة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بأفلة ثم ذكر فريضة  
 أبطلها واستأنف الفريضة ويقضي ما فات سفر أو قصر ولو  
 كان حاضرا أو مافات حضرا تماما ولو كان مسافرا ويقضي في  
 زمان تردد ومن فاقته فريضة من يوم حضر ولا يعلمها  
 صلى الله عليه وسلم وثلاثا وأربعين ولو فاقته ماله عبدة قضا حتى  
 الرضاء ويستحب قضاء الفرائض الموقوتة والوفات بهم  
 يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بمدة فان لم  
 يتمكن فمن كل يوم بمدة **الثالث** في الجماعة والنظر في الخلاف  
**الأول** الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في المناسك ولا يجب  
 إلا في الجمعة والعيدين مع الشرايط ولا يجتمع في ثلاثة مدا

فيما يتعلق به تردد وأحواله القضاء وترتيب الفوات كلوا  
 يحكم والفايعة على الحاضرة وفي وجوب ترتيب الفوات على  
 المواضع تردد أشبه الاستصحاب وإقدم الحاضرة على البعيدة  
 مع سعة وقها ذكر العاد ولا يبدل فيها ويبدل عن المكان  
 إلى الفايعة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بأفلة ثم ذكر فريضة  
 أبطلها واستأنف الفريضة ويقضي ما فات سفر أو قصر ولو  
 كان حاضرا أو مافات حضرا تماما ولو كان مسافرا ويقضي في  
 زمان تردد ومن فاقته فريضة من يوم حضر ولا يعلمها  
 صلى الله عليه وسلم وثلاثا وأربعين ولو فاقته ماله عبدة قضا حتى  
 الرضاء ويستحب قضاء الفرائض الموقوتة والوفات بهم  
 يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بمدة فان لم  
 يتمكن فمن كل يوم بمدة **الثالث** في الجماعة والنظر في الخلاف  
**الأول** الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في المناسك ولا يجب  
 إلا في الجمعة والعيدين مع الشرايط ولا يجتمع في ثلاثة مدا

رأيه

ما يتعلق به تردد وأحواله القضاء وترتيب الفوات كلوا

فيما يتعلق به تردد وأحواله القضاء وترتيب الفوات كلوا  
 يحكم والفايعة على الحاضرة وفي وجوب ترتيب الفوات على  
 المواضع تردد أشبه الاستصحاب وإقدم الحاضرة على البعيدة  
 مع سعة وقها ذكر العاد ولا يبدل فيها ويبدل عن المكان  
 إلى الفايعة لو ذكر بعد التلبس ولو تلبس بأفلة ثم ذكر فريضة  
 أبطلها واستأنف الفريضة ويقضي ما فات سفر أو قصر ولو  
 كان حاضرا أو مافات حضرا تماما ولو كان مسافرا ويقضي في  
 زمان تردد ومن فاقته فريضة من يوم حضر ولا يعلمها  
 صلى الله عليه وسلم وثلاثا وأربعين ولو فاقته ماله عبدة قضا حتى  
 الرضاء ويستحب قضاء الفرائض الموقوتة والوفات بهم  
 يتأكد القضاء ويستحب الصدقة عن كل ركعتين بمدة فان لم  
 يتمكن فمن كل يوم بمدة **الثالث** في الجماعة والنظر في الخلاف  
**الأول** الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في المناسك ولا يجب  
 إلا في الجمعة والعيدين مع الشرايط ولا يجتمع في ثلاثة مدا



ويترك المأمور المأتمن بأمره الركوع وأبو بكر كما على غيره  
 وأما ما ينعقد بالامام والمؤتمن ولا ينعقد بين الامام والمأمور  
 ما يمنع الشهادة وكذا بين الصنفين ويجوز في المأتمن ولا  
 يجوز في المأمور <sup>بما ينعقد به كالإنيية على ما ينعقد به غيره</sup>  
 لو كانت الامانة مستندة ولو كان المأمور اعلى منه في الدنيا  
 المأمور بما يخرج عن العادة الا مع اتصال الصنفين ويكره  
 القراءة خلف الامام في الاحتفالية على الاشهر وفي الجهرية في  
 ولو صعدوا ولو لم يسمع قراءه وجب متابعية الامام فلو كان  
 قبله ناسبا اعاد ولو كان عامدا استمر ولا يقف في اقله وابد  
 من نية الاجام الا بتمام ولو صلى انسان وفاء كل منهما كسبها  
 اعاد ولو قال كنت اماما لم يعيد ولا يشترط تساوي الصنفين  
 ويقضى المفترض مثله في المشغل والمستغل مثله في المفترض  
 ويقضى ان يقف الواحد من بين الامام والجماعة خلفه ولا  
 يتقدم العارف امام العامة ولا يجلس وسطهم ما لم يكن كسبة

لو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا  
 ولو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا  
 ولو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا

المأتمن النساء وقض معهما سفا ولو اصره الرجل وقض خلفه  
 ولو كانت واحدة وليستحب ان يعيد النذر ولو وجد  
 جماعة اماما او مأمورا وان يحض بالصفة الاولى الفضلاء وان  
 يستحق المأمور حتى يركع الامام ان سبقه بالقراءة وان يكون  
 القيام للصلوة اذ قيل قد قامت الصلوة يكون ان يقف المأمور  
 وحده الا مع العذر وان يصلي نافلة بعد الاقامة **الطريق**  
 يعتبر في الامام العقل والايمان والعدالة والطهارة اللب  
 والبلوغ على الاظهر ولا يام القاعد للقيام ولا الاقل للقيام  
 ولا الخوف اللسان بالسليم ولا المرأة ذكرا ولا خفيا وصاحب  
 المسجد والمزلة والامانة او من غير ذلك العاشق  
 واذا انشأ الاثمة فليؤم من يختار المأمور فاذا اختلفوا  
 فليؤم الاثر فالانفة فالاقدم ههنا فالامن فالامح وههنا  
 وليستحب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين ولو احدث  
 فقم من ينوي ولو مات او غي عليه قدم من يتم بهم يكون

لو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا  
 ولو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا  
 ولو كان المأمور اعلى من الامام في الدنيا







لحدود واشتاء الشعر وعمل المصانع والنوم ودخولها و  
 في الغم تراهية النوم او البصل وكشف الصورة وقيل الخيل  
 والبصاق فان فعل ستر بالتراب **الرابع** في صلوة الخوف  
 وهي مقصورة سفر وحضر وجماعة وفرادي فاذا اصلت  
 جماعة والمدق في خلافة جهة القبلة ولا يؤمن من هجوم  
 وامكن ان يتأوه بعض ويصلي مع الامام الباقر خاذا  
 ان يصلوا صلوة ذات الرقاع وفي كنيستها روايات اشهرها  
 رواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان يصلي الاما  
 بالاولى ركعة ويقوم في الثانية حتى يتقوا ثم ياتي فرقة  
 الاخرى فيصلون بعد ركعة ثم يجلس ويطلب في التشهد حتى  
 يتم من خلفه ثم يسلم بهم وفي المغرب يصلي الامام بالاولى ركعة  
 ويقف في الثانية حتى يتقوا ثم ياتي الاخرى فيصل بهم كعتيق  
 ويجلس عقيب الثالثة حتى يتم من خلفه ثم يسلم بهم ويهل  
 بجنب اخذ السلاج فيه تردد اشبهه الوجوب ما لم يمنع اخذ

الفرض

الفرض **وهنا مسائل الاولى** اذا انتهى الحاك للمسألة  
 والمعاينة فالصلوة بحسب الامكان واقفا او ماشيا او  
 ويجوز على <sup>ما ذكره من ان</sup> ~~ما ذكره من ان~~ سجدة والاموميا ويستقبل القبلة  
 ما لمكن والابتكبين الاحرام ولو لم يتمكن من الایاء اقم  
 على تكبيرين عن الثانية وثلاث عن الثالثة ويقول  
 في كل واحدة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله  
 اكبر فانه يخزي عن الركوع والسجود **الثانية** كل اسباب  
 الخوف ويجوز معها العصر والانتقال الى الایاء مع التسمية  
 والاقتصاد على السج ان خضع مع الایاء ولو كان الخوف  
 من لص او سبع **الثالثة** المرحل والعزيم يصلان بحسب  
 الامكان اياما ولا يقصر احدهما عدد صلواته الا في سفر او  
 خوف **الخامس** في صلوة المسافر والظرف والشرط والعصر  
**اما الشرط** فخمسة **الاول** المسافة وهي اربعة وعشرون  
 ميلا والميل اربعة آلاف ذراع تعول على الوضع ولو كانت

في غير كل صلوة تسبى ان وعي المغرب وكذا  
 في الرومية ولو شئت بعدد ما في حال هذه بلغت  
 ولا بد من التسمية والتكبير والتشهد والتسليم ثم تعول

على المشهور من الناس وقد مر  
 البصر من الارض نحو بلاد



فرايح و اراد الرجوع ليومه قمر ولا بد من كون المسافة  
مقصودة ولو قصد ما دونها ثم قصد مثل ذلك اولى  
يكون له قصد فلا قمر ولو تبادى في السفر ولو قصد  
فجاء سمع الاذان ثم وقع رفقة قمر ما بينه وبين شهر  
ما لم ينو الإقامة ولو كان دون ذلك **الثاني** ان  
لا يقطع السفر بغير الإقامة فلو غرم مسافة وله في اثباتها  
منزل قد استوطنه ستة اشهر او غرم في اثباتها  
عشرة ايام ثم ولو قصد مسافة فصاعدا وله على نفسها  
منزل قد استوطنه القدر المذكور قمر في طريقه وان لم يثبت  
واذا قمر ثم نوي الإقامة لم يعد ولو كان في الصلوة  
**الثالث** ان يكون السفر بلحاظ ما يترخص العاصي به  
كالمتبع للجائر والذاهب بصيد ويقصر لو كان العتيد لما  
يكون **الرابع** ان لا  
سفر الا من حفر كاليدوي والراعي والمكاري والملاح

والتاجر والاجير والبريد ومنابطه ان لا يقيم في بلد ثم  
ايام ولو اقام في بلد او غير بلد ذلك قصر وقوله انما  
بالمكاري فيدخل فيه الملاح والاجير ولو اقام خمسة ايام  
قل يقيم صلواته فصار او يتم ليلا ويصوم شهر رمضان  
رواية **الخامس** ان يتقارب جدران البلد الذي يخرج  
او يغيب اذ انه فيقف صلواته وصومه وكذا في العود من  
السفر على الاشهر **واما القصر** فهو فريضة الا في احد الموضعين  
المواضع اربعة مكة ومدينة وجامع الكوفة والحجاز  
فانما يختص في قصر الصلوة والامام افضل وقيل من قصد  
اربعة فرايح ولم يرد الرجوع ليومه فخير بين القصر  
والامام ولم يثبت ولو اتم المقص عامدا او كان  
جاهلا لم يعد والثاني يبعد في الوقت لا مع خروجه  
ولو دخل وقت الصلوة فسافر والوقت باق قمر على  
الاشهر وكذا لو دخل من سفر اتم مع بقاء الوقت ولو

او جاز للبريد



اعتبر حال النوات لاحكام الوجوب واذا نوى المسافر الاقامة وجوباً ح في غير بلد عشر ايام اتم فلو نوى دون ذلك قمر ولو نوى قمر ما بينه وبين ثلثين يوماً اتم ولو صلوة واحدة ولو نوى الاقامة ثم بدله قمر ما لم يصل على التمام ولو صلوة واحدة ويستحب ان يقول عقيب الصلوة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلثين مرة <sup>كل</sup> ولو صلى المسافر خلف المقيم لم يتم واقترع على فرضه وسلك منفردا وجميع المسافرين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ولو صافى بعد الزوال ولم يصل النوافل قضاهما سفر وحضر **كتاب النكاح** وهو قسمان **الاول** نكوة الملك واركانها اربعة **الاول** من يجب عليه وهو كل عاقل بالغ حرة مالك للثواب متمكن من التفرق فالبطلان يعتبر في الذهب والفضة اجامانتم ولو تجرعاك الطلاق الله النظر خرجها استحباباً ولو ضمن الولي والتجر لفسده كان النكاح

منه انما يجب في كل واحد

لم ان كان ملياً وعليه الزكوة استحباباً ولو لم يكن ملياً ولا ولباضن ولا زكوة والرجح للقيم وفي وجوب الزكوة في غلاة الطفل وبيان احوالهما الوجوب وقيل يجب في مواشهم وليس معتد ولا يجب في مال المجنون صامتاً كان او غير <sup>م</sup> وقيل حكم الطفل والاولاد اصح والمهية مقبولة في الاحكام كلها وكذا التمكن من التفرق ولا يجب في ملك الغائب اذا لم يكن صاحبه متمكناً منه ولو عاد اعتبر الحول بعد عوده اليه ولو كان عليه احوال نكاح لسهة استحباباً ولا في الدين وفي رواية الا ان يكون صاحبه هو الذي يؤخره ونكوة القرض على المقترض ان تركه مجالاً حوا ولو اخرجته استحبت **الثاني** في ما يجب فيه وما يستحب تجب في الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة وفي الفلوات الاربع الخنطة والشعر والتمر والزبيب ولا يجب فيما عداه ويستحب في كل ما ينبت من الارض مما يملك او يوزن عد الخضر وفي مال التجارة قولان اجمعها الا



وفي الخيل الاناث ولا يستحب في غيره ذلك كالبعال والحبر  
والرقعة ولندكر ما يختص به كل جنس **القول** في زكوة الاشياء  
والقسط في الشرايط واللواحق والشرايط اربعة **الاول** في  
النصب وهو في الاصل اثني عشر نصاً باخسة كل واحد منها  
وفي كل واحد شاة فاذا بلغت ستاوشين ففيها بنت ستاوشين  
فاذا بلغت ستاوشين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستاوشين  
واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها بنت  
فاذا بلغت ستاوشين سبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت احدى  
وستين ففيها حقتان ثم ليس في الزايد شيء حتى تبلغ مائة  
واحدى عشر ففي كل خمسين حقة ففي كل اربعين بنت لبون  
دايماً وفي البقر نصا بان ثلثون وفيها تبع او تبعة واربعون  
وفيها ستة وفي الغنم خمسة نصب اربعون وفيها شاة  
ماية واحدى وعشرون وفيها شاتان ثم مائة وان وما  
وفيها ثلثة شياه فاذا بلغت ثلثمائة واخذاً فراتان

انها اربع

ان فيها اربع شياه حتى تبلغ اربعماية فصاعداً ففي كل شاة  
شاة وما نقصت فنصف ونجب الزينة في كل واحد من النصب  
ولا يتعلق بما زاد وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق  
به الزكوة من الابلا شتقا ومن البقر وقصا ومن الغنم  
عقوا **الشهادة الثانية** التور فلا تجب من المحلوفة ولو  
في بعض الحول **الثالث** الحول وهو اثني عشر هذا **الاول** من غير جند  
له كحل اليا من وليس حول الامهات حول التخاليل يعتبر فيها  
الحول كافي الامهات ولو تمة ما نقص من النصاب واشياء  
الحول استأنف حوله من حين تمامه ولو ملك ما لا ارض  
كان له حول بانزله ولو نقص النصاب قبل الحول سقط  
الوجوب وان قصد الفراء ولو كان بعد الحول لم يقط

**الزكوة ان لا يكون عوامل فاما اللواحق فمسائل الاول**

الشاة الماخوفة في الزكوة اقلها الجذع من النصارى اقله اثنان وهو ما يكتسب  
الشيء من المغر بغير الذكر والاشياء وبنت الخواصر التي

في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة  
في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة  
في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة

صيط  
دنيست سل واربع  
سل طفل

اباها ما نقص من النصاب  
في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة  
في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة

في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة  
في زكوة البقرة من تسعة اشياء عارة



في الثانية وبنت اللبون هي التي دخلت في الثالثة والحقة  
هي التي دخلت في الرابعة المجذعة هي التي دخلت في الخامسة  
والشع من البر هي التي يستكمل سنة ويدخل في الثانية والثالثة  
هي التي تدخل في الثالثة ولا تؤخذ الرب ولا المربعة ولا  
ولا ذن العوار ولا تعد الاكولة ولا الخا القراب **الثانية**  
من وجب عليه سن من الابل وليست عنده وعندك اعلى  
بين دفعها واخذ شاتين او عشرين درهما ولو كان عنده الا  
دون دفعها لهما شاتين او عشرين درهما ويجزي ابن اللبون  
المذكر من بنت الخاص مع عدمها من غير جيب ويجوز ان  
يدفع عما يجب في النصاب من الانعام او غيرها من غير الجنس  
بالقيمة التوقية والجنس افضل ويتأكد في النعم **الثالثة** اذا  
كانت النعم مراضا لم يكلف صحبة ويجوز ان يدفع من غير  
غنم البلد ولو كانت اذوت **الرابعة** لا يجع بين تفرق  
في الملك ولا يفرق بين مجتمع فيه ولا اعتبار في الخلطة

ودفع

**القول** في الزكوة الذهب والفضة ويشترط في الوجوب  
النصاب والحول ويكونهما متعاقبتين وبسكة العامة  
وفي قدر النصاب الاول من الذهب رويان اشهرهما  
ديار فقيها عشرة قرايط ثم كلما زاد اربعة وفيها قرايط  
وليس فيما نقص عن اربعة زكوة ونصاب الفضة الاول مايتا  
درهم ففيها خمسة دراهم ثم كلما زاد اربعين ففيها درهم وفيها  
نقص عن اربعين زكوة والدرهم ستة دنانير والديناران  
حيات من حب الشعير يكون قدر العشر سبعة مثاقيل ولا  
زكوة في السباياك ولا في الخلق وزكوة اعارته ولو قصد بالسباياك  
الغزار قبل الحول لم تجب الزكوة ولو كان بعد الحول لم يسقط  
خلف لعياله نفقة قدر النصاب فزاد المدة وجاز عليها الحول  
وجب عليه زكوةها لو كان شاهدا ولم تجب لو كان غائبا ولا يجبر  
جنس الجنس الاخر **القول** في زكوة الفلات لا تجب الزكوة في  
شيء من الفلات الا ان يجز حتى تبلغ نصابا وهو خمسة اوسو وكل



وتمسكون ما يكونه بالعراق الفين وسجاية رطل ولا  
تقديم فيما زاد بل يجب فيه وان قل ويتعلق به الزكوة عندنا  
خطة او شمين او نيبا او تما و قبل اذا احرم ثمرة الخيل او امن  
او انعقد الحفر وقت الاخراج اذا صفت المسئلة وجمعت  
ولا يجب في الغلة الا اذا تمت في الملك لا ما يباع حبا او زيتا  
وما يبيعه سبعا او بطلا او عذبا فبقيته العشر وما يبيعه بالبقا فبقيته العشر  
ففيه نصف العشر ولو اجتمع امران حكم لا غلب ولو قسا والخذ  
من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر والزكوة بعد المونة  
**القول** فيما يستحب فيه الزكوة يشترط في كل التجارة الحول  
وان يطلب به امر الملك او بل زيادة في الحول كله وان يكون فيه  
القتاب فصاعدا فيخرج الزكوة حينئذ عن قيمته درهم او دنانير  
ويشترط في الخيل حول الحول والتوم وكونها اناثا فيخرج من  
العقب وديناران وعمر البز ودينار وما يخرج من الارض  
وما يستحب فيه الزكوة حكم الاجناس الاربعه في اعتبار البية

وقد انصب وكمية الواجب **الركن الثالث** في وقت الوجوب  
اذا اهل الشا عشر وجبت الزكوة ويعتبر شرائط الوجوب فيه  
كله وعند الوجوب يتعين دفع الواجب ولا يجوز تأخير الا  
لعذر كما نطقا المستحق وشبهه وقبل اذا عجزها جاز تأخيرها  
او شهرين والاشبه ان جواز التأخير بشرط بالعذر ولا  
ينبغي زواله ولو اخرج مع امكان التسليم منه ولا يجوز تقديمها  
قبل وقت الوجوب على شهر الزاويين ويجوز دفعها الى المستحق  
تربها واحتساب ذلك عليه من الزكوة ان تحقق الوجوب في  
الفايض على صفة الاستحقاق ولو تمت حصة المستحق استأنا  
الملك الاخراج ولو عدم المستحق بل انقلها ولا يقفون لو غاب  
وبعض لو نقلها مع وجوده والنية مقبولة في اخراجها ونزاعها  
**الركن الرابع** في السقوف والتعريف للاصناف والادوات والحق  
اصلا الاصناف ثمانية الفقراء والمساكين وقد اختلف في اقسامها  
اسوة حالها ولا تارة مهمة في تحقيقه والتايد من لا يملك مائة  
برز خبز







والمدونة لا يخرج على ما شئ ولا ينفى والذين يعم عليهم  
 الواجبة ولد عبد المطلب **واما الواجب فصار الاول**  
 يجب دفع الزكاة الى الامام اذا طلبها وقبل قول المالك  
 لو ادع الاخراج ولو ابدى المالك باخراجها اجرائته ويجوز  
 دفعها الى الامام ابتداء ومع فقدته الى الفقيه المأمور من  
 الائمة لانه اعمر من غيرها **الثانية** يجوز ان يخص الزكاة  
 احد الاضاف ولو واحد من كل نصف وقسمتها على الاضاف  
 افضل واذا قبضها الامام او الفقيه برئت ذمة المالك  
 ولو تلفت **الثالثة** لو لم يوجد مستحق استحب نفلها والاضافة  
 بها **الرابعة** اذا مات العبد ابتاع بماله الزكاة ولا وارث  
 له ورثته ارباب الزكاة وفيه وجه آخر هذا الجود **الخامسة**  
 اما ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الاول وقبل ما يجب  
 في الثاني والاول اظهر لاحد لا كونه خيرا للصدقة ما بقيت  
 غنيا **السادسة** بكرة ان يملك ما اخرجته في الصدقة اخيرا

ولا بأس بعوده اليد بميراث وشبهه **السابعة** اذا قبض  
 الامام الصدقة على صاحبه استحبابا على الاظهر **الثانية**  
 يسقط مع غيبة الامام سهم السعاة والمولاة وقيل يسقط  
 معهم سهم التبديل وعلى ما قلناه لا يسقط **الثامنة** ينبغي  
 ان يعطى زكاة الذهب والفضة اهل المسكن وزكاة النعم  
 اهل الجبل والتوصل الى المواصلة بهما من يستحي من قبولها  
**القسم الثاني** في زكاة الفطر واركبها اربعة **الاول** فيمن  
 يجب عليه انما يجب على البالغ العاقل الحر العتيق فجهل من  
 نفسه وماله من مسلم وكافر وحر وعبد وصغير وكبير ولو  
 مال تبرعا ويعتبر النية في ادايتها ويسقط عن الكافر ولو لم  
 وهذه الشروط يعتبر عند هذه الاشياء فلو اسلم الكافر  
 او بلغ المسيحي او ملك الفقير العتق المستبر قبل الهلاك  
 وجبت الزكاة ولو كان بعد له لم يجب وكذا لو ولد له او ملك  
 عبدا ويسقط لو كان ذلك ما بين الهلاك وعلوق العبد



والفقير مندوب الى اخراجها عن نفسه ومن عياله وان قبلها  
ومع الحاجة يدير على عياله ما عاينه تصدق به على غيرهم  
**الثاني** في جنبها وقد رها والضايط اخراج ما كان قوتها غالبا  
كالخطة والشعير والتمر والرتيب والارز والاقيط واللبن  
وافضل ما يخرج التمر ثم الرتيب ويليه ما يغلب على قوت بلد  
وهي من جميع الاجناس صاع وهو متعة اربطاك بالعرفاق  
ومن اللبن اربعة اربطاك وفترة قوم بالمدنى ولا تقدر في  
عوض العاجب بل يرجع الى قيمة السوقية **الثالث** في  
وقتها ويجب بهذا الشوال ويتفق عند صلوة العيد ويخرج  
تبعدها في شهر رمضان ولو من اوله ولا يجوز تاخيرها  
عن الصلوة الا لعذر ولا تسطر المستحق وهي قبل الصلوة العيد  
فترة وبعد صلاته وقبل يجب القضاء وهو احوط واذا لم  
واجز التسليم لعذر لم يقضى ولو تلفت ويضمن لو اخرج مع امكان  
التسليم ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق ولو نقلها ضمن

مع عده ولا يضمن **الرابع** في مصرفها وهو مصرف زكوة المال  
ويجوز ان يتولى المالك اخراجها ومرفها الى الاطعام او نصيب  
افضل ومع التعذر الى تقهات الامامية ولا يعطى الفقير اصل  
من صاع الا ان يجتمع من لا يستحق لهم ويستحب ان يخفق  
فيها القراية ثم الجيران مع الاستحقاق **كتاب النسيء** وهو  
يجب في ثمن ايام دمار الحرب والمعادن والفوس وارباع التجارات  
والكفوف وارمن الذي اذا اشتراها من مسلم وفي الحرم اذا  
اختلط بالحنك ولم يتميز ولا يجب في الكثر حتى يبلغ قيمته  
عشرين دينارا وكذا يعتبر في المعادن على رواية البرزطي ولا  
في الفوس حتى يبلغ دينار او لا في ارباع التجارات الا فيما يفضل  
منها من مؤنة السنة له ولعياله ولا يعتبر في الباقية مقدار  
ويقسم النسيء ستة اقسام على الاشهر ثلثة للامام وثلثة  
للبنائم والسالكين وابنا السبي **امتنع** ينسب الى عبد المطلب  
بالاب وفي استحقاق من ينسب اليه بالام فolan اشبههما



لا يستحق وهو يجوز ان يختص به طائفة حتى الواحد فيه  
تردد والاحول بسط عليهم ولو متغاونا ولا يجوز للمسلمين  
بله الا مع عدم السبق فيه ويعتبر المقيم في البيت ولا يستحق  
في ابن السبيل ولا يعتبر العدالة وفي اعتبار الايمان تردد ولا  
احول **ويعلق بهذا الباب مسائل الاولى** ما يختص الامام  
من الانفاق وهو ما ملك من الارض بغير قتال سلمها اهله  
او انجلوها والارض الموات التي ياد اهلها او لم يكن لها  
وهم من الجبار يطوبن الاودية والاجام وما يختص به  
ملوك اهل الحرب من الصوافي والقطائع غير المحصونة  
وهي من لا اربث له وفي اختصاصه بالمعادن تردد  
ان الناس فيها شرع وقيل اذا غرق قوم بغير اذنه فقتلهم  
والمرآية مقطوعة **الثانية** لا يجوز التصرف فيما يختص  
مع وجوده الا باذنه وفي حال الغيبة لا باس بالمسالك والحق  
الشيخ رحمه الله المسالك والمتاجره **الثالثة** يميز المسلم

مع وجوده وله ما ينفذ عن كفاية الاضاف من نصيبهم على  
الايام لو اعوف ومع غيبته يميز في الاضاف الثلثة مستقيم  
وفي استحقاقه عليه السلام اقوال اشبهها جواز دفعه الى  
غير حاصله من المسلم عن كفايتهم على وجه التمسك لا غير  
**كتاب الصوم** وهو يستدعي بيان امور **الاول** الصوم وهو  
الكف عن المفطرات مع النية ويكفي في شهر رمضان نية واحدة  
وغيره ينتمى الى التيقن وفي النذر المعين تردد وفيها البيان  
يجوز تجديدها في شهر رمضان الى الزوال وكذا في القضاء ثم  
يقوت وقتها وفي وقتها للندوب روايتان اصحها مسألات  
الواجب وقيل يجوز تقديم نية شهر رمضان على الهلاك ويجزى  
فيه نية واحدة ويصام يومين من شعبان بنية  
الندب ولو اتفق من رمضان اجزاء ولو صام بنية الواجب  
لم يجز وكذا امره بنية والشيخ رحمه الله قول آخر ولو اصح  
بنية الاطعام فبان من شهر رمضان جد نية الرجوع الى



الشمس وأجزاءه ولو كان بعد الرقأ اسلك واجبا وقضا  
**الثاني** فيما يسلك عنه الصيام وفيه مقصدان **الاول** يجب  
 الاساك عن تسعة اشياء الاكل والشرب المعتاد وغيره  
 والجماع قبله ودمه على الاشهر وفي قضاء الصوم يوطى الغلام بها  
 وان حمم وكذا في الموطوء والاستمناء وايصال الغبار الى الخلق  
 مستعد يا والبقاء على الجبانة حتى تطلع الفجر ومعاودة التوب  
 والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام والارتقاء  
 في الماء وتيليكهم وفي السقوط ومضغ العلكة ثمرة اشبهه  
 وفي الحقيقة قولان اشبههما التحريم بالماء والذي يبطل الصوم  
 انما يبطله عند الاختيار ولا يقصد بمضغ الحاتم ومضغ الطما  
 للصبي ونزق الطائر وضابطه ما لا يعتد بالخلق ولا استقاء  
 الرجل في الماء والسواك في الصور مستحب ولو بالربط ويكره  
 مباشرة النساء تقبيلها واسا وملاعبة والاكتحال بما فيه  
 مسك واخراج الدم المصنف ودخول الحمام كذلك وثم الرأ

الغليظ

وتاكلف التبرجس والحقة بالجماد وبر الثوب على الجسد  
 وجلس المرأة في الماء **المقصد الثاني** وفيه مسائل **الاول**  
 يجب الكفارة والقضاء بتعدد الاكل والشرب والجماع  
 قبله وبره على الاظهر والامتناع بالملء عبة والملازمة و  
 ايصال الغبار الى الخلق مستعد يا وفي الكذب على الله ورسوله  
 والائمة عليهم السلام والارتقاء قولان اشبههما  
 انه لا كفارة وتعذر البناء على الجبانة الى الفجر وما ينال  
 الوجوب وكذا الوضوء بغيره والغسل حتى تطلع الفجر **الثاني**  
 الكفارة عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او لمعا  
 ستين مسكنا وقيل هو مرتبة وفي رواية يجب على الانطأ  
 بالمهرم كفارة للمنع **الثالث** لا يجب الكفارة في شيء من  
 الصيام عدا شهر رمضان والنذر المعين وقضاء شهر  
 رمضان بعد الرقأ والاعتكاف على وجه **الرابعة** من  
 احبب وام نام ناول الغسل حتى طلع الفجر فلا قضاء ولا كفارة



ولو ابتغى ثم نام ثانيا فعليه القضاء ولو ابتغى ثم نام ثالثا  
 قال الشيخان عليه القضاء والكفارة **الخامسة** يجب القضاء  
 دون الكفارة في الصوم الواجب المتميز بسبعة أشياء  
 فعل الفطر والفجر طالع طائفا بقاء الليل مع العدة على ما عا  
 وكذا مع الاخذ الى المغرب ببقاء الليل مع العدة على  
 المرات والفجر طالع وكذا لو ترك قوله المغرب بالفجر لحقه  
 كذبه ويكون صادقا وكذا لو اخذ اليه في دخول الليل <sup>فطر</sup>  
 وبأن كذب مع العدة على المراجعة والافطار للظلمة <sup>هه</sup>  
 دخول الليل ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقصر وتعد  
 الق ولو خشي عدم يقض وايصال الماء الى الملقح منعديا  
 لا للقلوع وفي ايجاب القضاء بالحقة قولان اشبههما انه  
 لا قضاء وكذا من نظر الى امرأة فامنى **السادسة** يتكرر الكفارة  
 مع تغاير الايام وهل يتكرر بتكرار الوطى في يوم الواحد قيل نعم  
 والاشبه انها لا تكرر وبغيره من افطر لا مستحلا مرة وثانية فان

ثالثة قبل ومن افطر مستحلا مرة وجب القتل **السابعة** من  
 وطى زوجته مكرها لها الزم كفارة وان ويعمر دونها ووطا  
 كان على كل منهما كفارة وبغيره ان **الثالث** من يصح الصوم  
 منه ويعتبر في الرجل المقتول والاسلام وكذا في الماء مع اعتبار  
 الملقح من الحيض والنفاث فلا يصح من الكافر وان وجب عليه  
 ولا من المجنون والمخمر عليه ولو سبقت منه البتة على الاشبه  
 ولا من المايض والنساء ولو صاوف ذلك اول جزء من النهار  
 او اخر جزء منه ويصح من الصبي المميز ومن المتخاضة  
 فعل ما يجب عليها من الانسال ويصح من المسافر في البدن  
 المعين المشروط سفره وحضره على قول مشهور وفي ثلثة ايات  
 عن دم المتعة وفي بدل البدنة من افاض من عرفات قبل  
 الغروب عامدا لا يصح في الواجب غير ذلك على الاظهر  
 الا ان يكون سفره من حضره او يقوم الاقامة في مكة  
 عشرة ويؤخذ الصبي المميز بالواجب بسبع استحبابا مع <sup>الماء</sup>



ويتركه عند البلوغ ولا يصح من المهرين مع الضريبة  
 ويصح له ينصرف ويخرج في ذلك الى نفسه **الرابع** في اقسا  
 وهي اربعة واجب ونذ ومكروه ومخطوء فالواجبة  
 شهر رمضان والكفارات ودم النقة والمذرة وما في معناه  
 والاعتكاف على وجه وقضاء الواجب المتيقن اما شهر رمضان  
 فالنكاح علامته وشروطه واحكامه **الاول** علامته وهي في  
 الهلال فمن رآه وجب عليه صومه ولو انقضى بالرؤية و  
 لو راي شايئا او مضى من شعبان ثلثون يوما وجب الصوم  
 عاما ولو لم يتفق ذلك قبل قبيل الواحد احتياطا للصوم  
 خاصة وقيل لا يقبل مع الصوم الا خمسون نفسا او اثنان  
 من خارج وقيل يقبل شاهدان كيف كان وهو اظهر للاعتناء  
 بالجدول ولا بالعدد ولا باليسوبة بعد التثنية ولا بالطوق  
 ولا بحد خمسة ايام من هلال السنة الماضية وفي العمل **الثاني**  
 قبل الزوال ثمرة ومن كان بحيث لا يعلم الاهلة توفى ميتا

شهران استمر الاشتباه اجزاء وكذا ان صادف او كان  
 بعد ولو كان قبله استأنف وقت الامساك طلع  
 الفجر الشفق وعمل الاكل والشرب حتى يتبين خيطه **الثاني**  
 حتى يفي بطلوعه قدر الوقوع والاعتكاف وقت الاطوار  
 ذهاب الحرة الشرقية ويستيقظ **الثالث** على الاطوار  
 الان سائر نفسه او يكون من يتوقع اظلمه **واما شرب**  
**قسمان الاول** شرايط الوجوب وهي سبعة البلوغ وكال  
 العقل فلو بلغ الصبي او افا المجنون او المفق عليه لم يجب على  
 احدهم الصوم اما ادرك في حركه كاملة والعقبة من المرض و  
 الامة او حكمها وانزال السبب قبل الزوال ولو شربا  
 امسك واجبا واجزاء ولو كان بعد الزوال او قبله وقد تناهى  
 امسك ندبا وعليه القضاء والحلق من الخيض والمقاس **الثاني**  
 شرايط القضاء وهي ثلثة البلوغ وكال العقل والاسلام  
 ولا يقضى ما فات له من اجزائه او غاء او كفر والمهتد يقضي



ما فاتته وكذا كل تارك عدا الاربعه عامدا وناسيا **وانما**  
**احكامه** ففيه مسائل **الاول** المريض اذا استمر به المرض  
الى رمضان آخر سقط القضاء على الاظهر ويصدق من المك  
لكل يوم بمدة ولو لم يدرى وكان في غرضه القضاء ولم يقض صام  
الحاضر وقضى الاول ولا كفارة ولو ترك القضاء بقاونا  
صام الحاضر وقضى الاول وكفر من كل يوم منه بمدة **الثانية**  
يقضى من الميت الكبير ولد ما تركه من الصيام لمرضه ويقضى  
ما تمكن من قضاائه ولم يقضه ولو مات في مرضه لم يقضى  
عنه وجوبا واستحب وروى القضاء عن المسافر لو مات  
في ذلك السفر والاولى مراعاة العنك ليستحق الاستقرار  
ولو كان وليان قضيا بالمحصن ولو يتبع بعض قمع ويقضى  
عن المرأة ما تركته على برده **الثالثة** اذا كان الاكبر انثى  
فلا قضاء وقبل تصدق من التركة من كل يوم بمدة ولو كان  
عليه شهران متتابعان جاز ان يقضى الوالي شهر او نصفه

من شهر **الرابعة** قاضي رمضان مخير حتى تروى الشمس  
تصليهم المني ولو افطر الغدير عليه الطعم عشرة مساكين ولو  
غجر صام ثلثه ايام **الخامسة** من نسي غسل الجنابة حتى خرج  
الشهر فالمرضى قضاء الصلوة والقنور والاشبه قضاء  
الصلوة حسب واما بقية اقسام الصوم فسيأتي في اماكنها  
اضاء الله تعالى **والثدي** من الصوم منه ما لا يختص  
وقتا فان الصوم حنة من الزمان ومنه ما يختص وقتا  
والو كد منه اربعة عشر يوما اول خيس من الشهر واول  
اربعين من الشهر الثاني وآخر خيس من الشهر الاخير ويحرم  
تاخيرها مع المشقة من الصيف الى الشتاء ولو غجر تصدق  
عن كل يوم بمدة وهو ايام البيض ويوم الغدير ومولده النبي  
صلى الله عليه وآله ومبعثه ودخول الارض ويوم عرفة  
لم يضمنه عن الدعاء مع تحقق الهلال وصوم عاشوراء  
حرزا ويوم المباهلة وكل خميس وكل جمعة واول ذي الحجة



ويرجب كله وشعبان كله ويستحب الامساك في سبعة  
 موطن المسافر اذا قدم بلد او بلدة فيزمر فيه الاحامدة بعد  
 الزوال او قبله وقد تناول وكذا المريض اذا برئ وتسك  
 الحائض والنفساء والكافر والعبي والمجنون والمغني عليه  
 اذا نزلت اعذارهم في اثناء النهار ولو لم يتنأ ولو اذ  
 يمتنع الصوم الضيف ندبا من غير اذن مضيقه ولا المأ  
 من غير اذن الرهيج ولا الولد من غير اذن الوالد ولا  
 المملوك من غير اذن مولاه ومن صام ندبا ودعي الى  
 طعام فالأفضل الافطار **والخطور** صوم العيدين  
 وايام الشريفة من كان بمكة وقيل القائل في شهر الحرم  
 يصوم شهرين منها وان دخل فيهما العيد وايام الشريفة  
 لرؤية نمرارة والمشهور عموم المنع وصوم آخر شعبان  
 بنية الغفر والتذكر العفصة والعتمة والوصال وهو  
 يجعل عشاء يحورهم وصوم الواجب سفر اعدا **الثانية**

في الواحق وهي مسابيل **الاول** المريض يلزمه الافطار  
 طين القمر ولو تكلف لم يخرج **الثانية** المسافر يلزمه الافطار  
 ولو صام عالما بجوبه فغناه ولو كان جاهلا لمريض  
**الثالثة** الشريك المعتب في قهر الصلوة معتبر في الصوم  
 ويشترط في قهر الصوم نيت السنة وقيل الشرط خروج  
 قبل الزوال وقيل بغيره ولو خرج قبل الغروب وعلى التقديرين  
 لا ينظر الا حيث يتوارى جذبان البلد الذي خرج منه  
 او يخفى اذ ان **الرابعة** الشيخ والشيخة اذا عجزا تصدقا  
 عن كل يوم بمدة من الطعام وقيل لا يجب عليهما مع العجز  
 يتصدقان مع الشقة وذو العطار فيفطر ويتصدق  
 عن كل يوم بمدة ثمان براقة والحامل المقرب والرضعة  
 القليلة اللبن لهما الافطار ويتصدقان لكل يوم بمدة  
 وتقصيان **الخامسة** لا يجب صوم النافلة بالشرع فيه  
 ويكره افطاره بعد الزوال **السادسة** كما ما يشترط فيه









بالدفع المعتبر لقرينة الكفارة وان لم يكن معينا او كان  
 متبعا فقد اخلت الشك في لزوم الكفارة ولو خفنا ذلك  
 بالثالث كان التوعد ههنا هو الله الموقر والمعين **كتاب**  
**الحج** والتطريف المقدمات والمقاصد **المقدمة الاولى** للحج  
 اسم لجميع المناسك المؤدية في المشاعر المخصوصة وهو  
 فرض على المستطيع من الرجال والنساء ويجب  
 باصل الشريعة وجوبا مطلقا وقد يجب بالدين وشبهه و  
 بالاستحباب والانساء ويستحب لفائدة الشرائط كالفقير  
 والمملوك مع اذن مولاه **المقدمة الثانية** في شرائط حجة  
 الاسلام وهي ست البلوغ والعقل والحرية والزاد  
 والراحلة والتمكن من المسير ويدخل فيه الصحة وامكان  
 الركوب وتخليه الشرب ولا يجب على الصبي ولا على  
 المجنون ويصح الاحرام من الصبي المتميز والعبي غير  
 المعتبرين مع اذن وليه وكذا يصح بالمجنون ولو حج لهما لم يجزا  
 لهما

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع

من الفهرس ويصح الحج من العبد مع اذن المولى لكن لا يجز  
 عن الفهرس الا ان يذره احد الموقوفين مقتدا ومن لا راحلة  
 له ولا زاد ولو حج كان ندبا ويبيد لو استطاع ولو بذله الزاد  
 والراحلة صاه مستطعا ولو حج به بغير اخوانه اجزاه عن  
 الفهرس ولا بد من فاضل عن الزاد والراحلة يكون به عيال حتى  
 يرجع ولو استطاع فنفقه كبراهمه من امواله وعقوبته وجوب الاشتيا  
 قولان الروي انه يستحب ولو نزل العنبر حج ثانيا فاموت  
 مع العنبر اجزاه لفته الغيابة وفي اشتراط الرجوع للصيغة  
 او بغيره قولان اشبههما انه لا يشترط ولا يشترط في الماء  
 وجوده ويكفي طهر التلذذ ومع الشرائط لو حج ماشيا  
 او في نفقة غيره اجزاه والحج ماشيا افضل اذ المرء يصفه من  
 العبادة واذا استقر الحج فاحل ففقه عنه من اصل تركته ولو لم  
 يخلف سوى الاجرة ففقه عنه من اقربه الاماكن وقيل من تلك  
 مع السعة ومن وجب عليه الحج لا يحج نطقا ولا يحج المرأة

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع

المراد بالاحرام  
 فاعلم ان احرام  
 الحج والعمرة  
 لا يقع الا على  
 النكاح والحرية  
 والبلوغ والعقل  
 والتمتع



في الموالين كلها ولا ينوب من وجب عليه حج ولو لم يحج عليه  
 جاز وان لم يكن حج وتصح نيابة المرأة عن المرأة والرجل  
 نيابة الرجل عنها ولو ماتت النايب بعد الاحرام ودخول  
 الحرم اجزاء عنه ويأتي النايب بالنوع المشرط وقيل يجوز  
 بعدد الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه الحج على  
 طريق جانبي الحج بنيتها ولا يجوز للنائب الاستنابة لامر  
 العزيم ولا يجوز نفسه لغير المستاجر في السنة التي  
 استوجرها ولو صد قبل الاكمال استعبد من الاجرة بنية  
 الخائف ولا يلزم اجابته لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاق  
 عن حاضر متمكن من المهاراة لكن يطاق به وبطاعتين  
 لم يجمع الوصفين ولو حمل انسانا فطاق به احتب الحرام  
 واخذ منها الخواف ولو حج عن ميت تبرع ما يري الميت  
 ويعين الاجير كفارة جنائته في ماله ويستحب ان يذكر  
 المنيب عنه في الموالين كلها وان يعيد فاضل الاجرة ويحب

ندبا الا باذن الرفح ولا يشترط اذنه في الواجب وكذا في الفقة  
 الرجعية **سبل الاولى** اذا نذر غير حجة الاسلام لغير  
 ولو نذر حجة مطلقا قبل حجني او حج بنية النذر فحجة الاسلام  
 ولا تجزي حجة الاسلام عن النذر وقيل لا تجزي احداهما عن  
 الاخرى وهو شبه **الثانية** اذا نذر ان يحج ماشيا وجب  
 في جوفع العبور فان ركب طريقه ففقه ماشيا وان ركب بعضا  
 ففقه ماشيا وركب وقيل يقضي ماشيا لاختلافه بالصفة ولو  
 قيل ركب ويسوق نذر وقيل ركب ولا يسوق وقيل ان كان  
 مطلقا وقع المكنته وان كان معينا بسنة سقط العجز  
**الثالثة** المخالف اذا لم يحل بركن لم يعد لو استعبر وان  
 اخلا اعد **القول** في النيابة ويشترط فيه الاسلام والعقل  
 وان لا يكون عليه حج واجب فلا يقع نيابة الكافر ولا  
 نيابة المسلم عنه ولا عن مخالف الامر الاب ولا نيابة الجنون  
 ولا العجي غير المختار ولا بد من نية النيابة وتعين المنيب

في الموالين كلها ولا ينوب من وجب عليه حج ولو لم يحج عليه  
 جاز وان لم يكن حج وتصح نيابة المرأة عن المرأة والرجل  
 نيابة الرجل عنها ولو ماتت النايب بعد الاحرام ودخول  
 الحرم اجزاء عنه ويأتي النايب بالنوع المشرط وقيل يجوز  
 بعدد الى التمتع ولا يعدل عنه وقيل لو شرط عليه الحج على  
 طريق جانبي الحج بنيتها ولا يجوز للنائب الاستنابة لامر  
 العزيم ولا يجوز نفسه لغير المستاجر في السنة التي  
 استوجرها ولو صد قبل الاكمال استعبد من الاجرة بنية  
 الخائف ولا يلزم اجابته لو ضمن الحج على الاشبه ولا يطاق  
 عن حاضر متمكن من المهاراة لكن يطاق به وبطاعتين  
 لم يجمع الوصفين ولو حمل انسانا فطاق به احتب الحرام  
 واخذ منها الخواف ولو حج عن ميت تبرع ما يري الميت  
 ويعين الاجير كفارة جنائته في ماله ويستحب ان يذكر  
 المنيب عنه في الموالين كلها وان يعيد فاضل الاجرة ويحب



ان يتم له الواو فوان يعيد الحاء فجدة اذا استبعد  
 لو كانت بحرية ويكره ان ينوب المائة القرون **مسائل**  
**الاول** من اوصي بحجة ولم يعين انصرف الى اجزى المثل  
**الثانية** لو اوصى ان حج عنه ولم يعين فان عرف التلوا  
 حج عنه حتى يستوفي ثلثه والا فمقر على المرة **الثالثة**  
 لو اوصى ان حج عنه كل سنة بمال معين فقيم جميع ما يلي  
 به الاستيجار ولو كان نصيبه اكثر من ستة **الرابعة** لو  
 حصل بيد انسان مال الميت وعليه حجة مستقرة وعلم ان  
 الورثة لا يورثون جانرا ان يقطع قدر اجرة الحج **الخامسة**  
 من ملئت وعليه حجة الاسلام واخرى مندورة اخذت  
 حجة الاسلام من الاصل والمندوب من الثلث وفيه  
 وجد آخر **المقدمة الثالثة** في انواع الحج ثلثة وهي تمتع وقرا  
 وافراد فالتمتع هو الذي يقدم عمرته امام حجة ناويا  
 التمتع ثم ينشأ احراما بالحج من مكة وهذا فرض ليس

في الارض وهو الذي  
 على من يملك مال الميت  
 من الارض وهو الذي  
 على من يملك مال الميت  
 من الارض وهو الذي

من حاضرك وحده من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا  
 من كل جانب وهما اثني عشر ميلا فصاعدا من كل جانب لا يحج  
 له ولا العدول عن التمتع الى الافراد والقران الامع  
 القرون وشروطه اربعة الستة وقوعه في اشهر الحج  
 وهو شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل عشرة من ذي الحجة  
 وقيل تسعة وحاصل الخلاف ان انشاء الحج في الزمان الذي  
 يعلم ادراك الناسك فيه وما زاد يقع عن يقع في بعض  
 افعال الحج والطواف والسعي والتدبير وان ياتي بالعمرة  
 في عام واحد وان يحرم بالحج لمن مكة وافضلها الحج  
 وافضل مقام ابراهيم ويحتسب التلوا ولو احرم بالحج التمتع  
 من غير مكة لم يحسن ويستأنف بها ولو بني الاحرام وتعدت  
 العود احرم من موضعه ولو يعرفه ولو دخل مكة بمتمعة  
 وخشي الضيق الوقت جاز نقلها الى الافراد ويعتبر بمنزلة  
 بعد وكذا الحائض والنفساء لو منعهما عنهما عن الخل







الطائفتين المنازل وميقاتي المنع لجهة مكة وكل من  
كان منزله اقرب من الميقات فيمقاته منزله وكل من  
خرج على طريق فيمقاته ميقات اهله وبجدة القيسية في  
**واحكام الواقيت** يشتمل على مسائل **الاولى** لا يقع الا  
قبل الميقات الا اذا بشرط ان يقع في شهر الحج او لغيره  
المفردة في وجب ان خشي تقصيره **الثاني** لا يحل للميقات  
الا حرم ما يرجع اليه لولم يحرم منه فان لم يتمكن فلا حج  
له ان كان عاصدا ويحرم من موضعه ان كان ناسيا او  
جاهلا ولا يرد النسيك ولو دخل مكة خرج الى الميقات  
ومع التقدير من ادبني الحلال ومع التقدير يحرم من مكة  
**الثالثة** لو نسي الاحرام حتى اكمل ناسك فالمرءى ان  
لا قضاء وفيه وجه بالقضاء مخرج **المقصد الاول**  
في افعال الحج وهو الاحرام والوقوف بعرفات والمشعر  
المنجى والتواف وكفاه مقام ابراهيم والسعي

البناء وكفاه وفي وجوب رمي الجمار والخطوة والنسيك  
تردد اشبه الوجوب ويستحب الصدقة امام التوجه  
وصلوة ركعتين وان يقف على باب داره ويدعوا ويقراء  
فاغحة الكتاب امامه ومن يمينه وشماله وآية الكرسي  
كذلك ان يدعوا بكلمات الفرج وبالادعية الماثورة **الثلث**  
**في الاحرام** والتفرقة مقدمة وكيفية واحكامه و  
مقدماته كلها مستحبة وهي ثواب شرعها الله من اول  
ذي القعدة واذا اراد التمتع ويالكه اذا اهل ذوالحجة  
وتنظيف جسده وقصر اظفار <sup>بغير خلع</sup> والاخر من شاربته <sup>بغير خلع</sup> والآخر  
الشعر عن جسده وابطينه بالنقرة ولو كان مطلقا اجزاه  
ما لم يمت <sup>بغير خلع</sup> خمسة عشر يوما والغسل ولو اكل <sup>بغير خلع</sup> افي شرب  
او لبس <sup>بغير خلع</sup> ما لا يجوز له اعاد غسله استحبابا وقبل يجوز تقديم  
الغسل على الميقات لمن خاف غوبا للماء ولم يجد لوجه  
ويجزي غسل النهار ليومه وكذا غسل الليل لليلة <sup>بغير خلع</sup> ما لا



ولو احرم بغير غسل او بغير صلوة اعاد وان يحرم عقيب فريضة  
 الظاهر او عقيب فريضة من الفرائض ولو لم يتحقق فعقب  
 ست ركعات واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد والحمد  
 وفي الثانية الحمد والمجد ويعلى نافلة الاحرام ولو في وقت  
 فريضة مالم يتحقق واما الكيفية فتشتمل الى اجزاء **الثانية**  
 فالواجب ثلثة **الاول** النية وهي ان يقصد بقلبه الى  
 الجنس من الحج او العمرة والنوع من التمتع او غير التمتع  
 من واجب او غير وجبة الاسلام او غيرها ولو نوي  
 نوما وظن بغيره فالمعتبر النية **الثاني** التلبات الاربعة  
 فلا ينعقد الاحرام للمفرد والمتمتع الا بها او بالاشعار  
 اما القارن فله ان يعقد بها او بالاشعار او بالعقيد  
 على الاظهر ومن رتها لبيتك اللهم لبيتك لا لغيرك  
 لك لبيتك وقيل يضيف الى ذلك ان الحمد والنية لك  
 والمملك لك لاشريك لك لبيتك ومن زاد مستحق ولو

عليه

احرامه واحرامه لم يرب لم تتركه كفارة عما يفعله والاخر  
 يحرمه تحريمك لسانه والاشارة بيده **الثالث** التبرؤ  
 الاحرام وحما واجبان والمعتبر ما يقع القلوة فيه لا  
 ويجوز لبس القباء مع عدمها مقلوبا وفي جوارحه لبس الخيش  
 للمرأة روايتان اشهرهما المنع ويجوز ان يلبس اكثر من  
 ثوبين وان يتدل ثياب احرامه ولا يطوف الا فيهما استحبابا  
 والذهب رفع الصوت بالتلبية للرجل اذا علت راحلته  
 اليدين حج على طريق المدينة وان كان راجلا فحيث يحرم  
 ولو احرم من مكة رفع صوته بها اذا اشرف على الانط  
 وتكرارها الى يوم عرفة عند الزوال للحاج والمعتبر بالنية  
 حتى يشاهد بيوت مكة وبالمفردة حتى يدخل الحرم ان كان  
 احراما من خارج مكة حتى يشاهد الكعبة ان احراما من الحرم  
 وقيل ان ما لم يحن فهو شبه والتلقظ بما يفرغ عليه والاشارة  
 ان يحمله حيث حسنه وان لم يكن حجة فغيره في الثياب الطيب وان يحرم



بها  
الاول

وافضلها البغض **وانما الحكم** فمسايل **الاول** المتع اذا  
 ظاف وسعى ثم احرهم بالجم قبل التقدير ناسيا من في  
 حجة ولا شيء عليه وفي رواية عليه دم ولو احرهم  
 عامدا بطلت منعته على رواية ابي بصير عن ابي عبد الله  
 عليه السلام **الثانية** اذا احرهم الولى بالصبي فعليه ما  
 يلزم الحرم وجنب ما يحتجب الحرم وكل ما يعجز عنه  
 يتولاها الولى ولو فعل ما يوجب الكفارة ضمن عنه ولو كان  
 ميتا اجاز الزامه بالصوم عن الهدي ولو عجز فساد  
 الولى عنه **الثالثة** لو اشتد في احرامه ثم حصل المانع  
 قتل ولا يسقط هدي يخلل بالشط بل فايدت جوار الخمر  
 للمحضور من غير تر بص ولا يسقط عنه الحج لو كان  
 واجبا **والرابعة** التزك وهي مخيمات ومكرهات  
 فالمخيمات اربعة عشر حيد البر اسكاكا واكلا ولو صاد  
 محل فاستأجر ودلالة وانما غاوى ذبحا ولو ذبحا كان ميتة

ان

الاش

ومن الارواح

حراما على المحرم والمحرمة والنساء وطيبا وتقبلا ولمسا  
 ونظما الشهوة وعقد الدخول وشهادة على العقد  
 الاستمنا والطيب وقيل لا يحرم الا ربع المشك والسب  
 والزعفران والوهمير وضاف الشيخ في الخلاف الكافور  
 والعود ولبس الخيط للرجال وفي النساء قولان احكامها  
 الجواز ولا بأس بالخلوة للبايض **سبعة** هاء على القوابل  
 ويلبس الرجل السراويل اذا لم يجد ازارا ولا بأس بالطيبا  
 وان كان له ازار فلا يتره عليه ويلبس ما يستبرأ به  
 القدم كالحقيق والتعل السندي فان اضطر جاز وقيل  
 يشق عن ظهر القدم والفوق وهو الكذب على الله  
 والجدا وهو الخلف وقيل هو ايام الجسد ويجوز نقله  
 ولا بأس بالقاء القراو والحلم ويحرم استعماله في وقت  
 ولا بأس باليريط مع الفزقة ويحرم انزاله قليلا  
 وكثيرا ولا بأس بدمع الفزقة وتغطية الراس للرجل

افرح



المراة وفي معناه الارتماس ولو غطى ناسيا القافة فاجاب  
 وجدد التلبية استحبابا وتيسر المراة من وجهها وجوز  
 ان تستدل بخايرها الى القفا ويجزئ تغطية الوجه مسيرا  
 ولا بأس بلبس المراة والرجل ثيابا ولو اضطر جاز  
 ولو لم يزل عليها او امرأة اختصا بالطلاق ومنه وحرم  
 فخر الاطراف وقطع الشجر والحشيش الا ان يفتى في ملكه  
 ويجوز قطع الاغصان والشجر الفواكه والتخل وفي الاكل  
 بالتواضع والتطير المراة وبسر الختام للزينة وليس المراة  
 ماله رتعة من الخلق والحجامة الا للضرورة وذلك الجسد  
 وليس السلاح الامع العزوة قولان اشبههما الكراهية  
**والكراهية** الاحرام في غير البياض ويتأكد في التواضع  
 وفي الثياب الوضعية وفي المعلقة والحناء للزينة والتواضع  
 للمراة ودخول الحمام وتلبية المناوي واستعمال الريان  
 ولا بأس بركب الخند والتواضع ما لم يدم **مسائل الاولى**

مسئلة في نوازل

لا يجوز لاحد دخول مكة الا محرما الا لمريض او مريض  
 كالخطيب والمكاتب ولو خرج بعد احرام ثم عاد في شهر  
 اجزء عنه وان عاد في غير احرام ثانيا **الاحرام** الاحرام كاحرام  
 الرجل عندما استسقى ولا يمنعها الحيض من الاحرام لكن لا  
 له ولو تركته فلما انته لا يجوز حتى جاوزت الميقات  
 الى الميقات فاحرمت منه ولو دخلت مكة وان تقهت امرت  
 من موضعها في الوقوف بعرفات والتطير المقدمة والكيفية  
 واللاحق **اما** المقدمة فتشتمل على مندوبات خمسة الخروج  
 الى منى بعد الصلوة الثمانية يوم التروية الا لمن يضره  
 عن الزحام والامام يتقدم ليعطي الظهري منى والبيت  
 بها حتى يطعم النحر ولا يجوز اداء محض حتى تطلع  
 ويكره الخروج قبل الفجر الا مضطرا كالحائض والمريض وبغية  
 للامام الاقامة بها حتى تطلع الشمس والبقاء عندتها  
 وعند الخروج منها **اما الكيفية** فالواجب فيها التنية والكو  
 ان يبرأ من

ان يبرأ من  
 وان تقهت امرت  
 القول



بها الغروب ولو لم يتمكن من الوقوف بها نهار الجمعة  
الوقوف ليلا ولو قبل الفجر ولو افاض قبل الغروب عامدا  
على ما بالخرقة لم يبطل حجته وجبه ببدنة ولو عجز عن  
ثمانية عشر يوما ولا شيء عليه لو كان جاهلا وناسيا  
وغرة ثوبية وذو الجواز وعزبة والاراك حدود ولا ي  
الوقوف بها **والمندوب** ان يغرب حينها بغيره وان يقف  
في السبع مع ميسرة الجبل في السهل وان يجمع رجلا و  
يستظل لابه وبفسه والبقاء قائما ويكره الوقوف في  
اعلى الجبل قاعا او اى الكبا وامت التواحق فسيلا الى  
الوقوف ركن فان تركه عامدا بطل حجته ولو كان ناسيا  
تذكره ليلا ولو اخل طلع الفجر ولو فات اجترأ بالمشعر  
**الثانية** لو فاتته الوقوف الاختياري وخشى طلوع الشمس  
لو جمع اختصر على المشعر يذكر قبل الطلوع الشمس وكذا  
لو نسي الوقوف بمرفات اصله اجترأ بأدراك المشعر

قبل طلوع شمس ولو ادرك عرفات قبل الغروب ولم ي  
له المشعر حتى طلعت الشمس اجترأ به الوقوف به ولو قبل  
الزوال **الثالثة** لو لم يدرك عرفات نهارا وادركها ليلا  
ولم يدرك المشعر حتى طلعت الشمس فقد فاتته الحج وقيل  
يصح حج ولو ادركه قبل الزوال **القوله** في الوقوف بالمشعر  
والتركي مقدمة وكيفية ولو احقته **فالقائمة** ثانيا  
على مندوبات خمسة الاقتصاد في السير والبقاء عند  
الكثيب الاحمر وتأخير المغرب والعشاء الى الزلفة  
ولو صام مع الليل والمجم بينهما باذان واحد واما من  
فما عجزوا فخر المغرب حتى يصلي العشاء وفي الكيفية  
واجبات ومندوبات فالواجبات النية والوقوف به  
وحل ما بين المزمين الى الحيض الى الوادي محتر  
ويجوز الارتقاء الى الجبل مع الزحام ويكره لامعه وقت  
الوقوف ما بين طلوع الشمس الفجر الى طلوع الشمس المضطرب



الى الزوال ولو افاض قبل الفجر عا مدا على ما جئ به بشاة  
 ولم يطل حجه ان كان وقف بعرفات ويجوز الافاضة  
 ليلة العزّة والخايف والندب صلوة الغداة قبل  
 الوقوف والدعاء وان بطاء القروية المشعر بجليله  
 وقيل يستحب التعود على قريح وذكر الله عليه ويجب  
 لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس وان لا يحا  
 و يحسرا حتى تطلع الشمس والمرولة في الوادي داعيا  
 بالرسوم ولو نسي المرولة رجع فتدركها والامام  
 يتأخر جمع حتى تطلع الشمس واما اللواحق  
 ثلثة الاول الوقوف بالمشعر ركن فمن لم يقف  
 به ليلة ولا بعد الفجر عا مدا بطل حجه ولا يبطل لو كان سائرا  
 ولو فاته الموقفان بطل حجه ولو كان ناسيا الثاني  
 من فاته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب له الاقا  
 بمضى الانقضاء ايام الشريق ثم يحل لغيره مفردة نقف

أبشعر

الحج ان كان واجبا الثالث يستحب التقاط الحصى  
 من جمع وهو سبعون حصاة ويجوز من اي جهات  
 الحرم شاء عدا المساجد وقيل عدا المسجد الحرام والنصف  
 ويشترط ان يكون احجار من الحرم ابحارا ويستحب ان  
 يكون رجوة ثانيا يقدر الاثنتي عشرة ملتقطة منقطة ويكره  
 القلبية والكثرة القول في مناسك متى يوم النحر  
 وهي رجب حجرة العقبة ثم الذبح ثم الخلق اما الرمي  
 فالواجب فيه النية والعناء وهو سبع والقاهنا  
 يستمر رميا واصابة بالحجرة بفعله فلو نسيها حركته فغيره  
 لم يجزئيه والاستحب الطهارة والدعاء وان لا يتابع بها  
 نريد عن خمسة عشر ذراعا وان يرمى خذفا والدعاء مع  
 كل حصاة ويستقبل حجرة العقبة ويستدير القبلة وفيها  
 يستقبل الحجرة والقبلة واما الذبح ففيه الحراف الاول  
 في الهدى وهو واجب على المتنع خاصة مفترضا ومثقالا



ولو كان مكينا ولا يجب على غير المتمتع ولو تمتع المملوك  
 كان لموا لا اله الزامه بالصوم وان يهدي عنه ولو اذكر  
 احد الموقفين مستقرا هذه الهدي مع القدرة والصوم  
 مع القدرة وتشرط النية في الذبح ويجوز ان يتولاه  
 وبغيره ويجب ذبحه بين ولا يجزى الواحد الا من واحد  
 في الواجب وقيل يجزى عن سبعة وعن سبعين عند الفري  
 لاهل الخوان الواحد ولا بأس به في الذب ولا سبع شيئا  
 التجزى في الهدي ولو ضل فذبح غنمه لم يجزه عنه ولا يجزى  
 شيء من لحم الهدي عن منى ويجب صفة في وجهه وذبح  
 يوم النحر وجوبا مقدما على الخلو ولو قدم الخلو اجزاءه  
 ولو كان عامدا وكذا الذبح في بقعة ذوالحجة الشاة  
 في صفة ويستشرط ان يكون من النعم ثنيا عني مهزلة  
 ويجزى من الضان خاصة للذبح لسنة وان يكون تاما  
 فلا يجزى العوز ولا العرجاء ولا العقباء ولا ما نقص منها  
 بغير نظر

شيء كالجضي ويجزى مشقوقه الاذن وان لا يكون مهزلة  
 بحيث لا يكون على كلتيها شحم <sup>حاشية</sup> لكن لو اشترها على انها  
 فبانت مهزلة اجزأته والثاني من الابل ما دخل في الشاة  
 ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية ويستحب ان يكون سمينة  
 شظري السواد وتمشي في السواد وبكره في ضله او لها ظر عني  
 فيه وقيل ان يكون هذه المواضع منها السواد وان يكون متا  
 عرف به انا من الابل والبقر ذكرانا من الضان والعزوان  
 يجزى الابل قايمة ربولة بين الخف والركبة وليعلمها من  
 الجانب الايمن وان يتولاه بنفسه والاجمل به مع يد اللامح  
 والدعاء وتسميته ثلاثة ثانيا ثلاثة ويهدي ثلثه ويطعمه  
 القانيع المعترلة وقيل يجب الاكرامه ونكره التخميرة  
 بالثور <sup>كاهن</sup> والجاموس <sup>كاهن</sup> والثور الثالث في البدل ولو فقد  
 الهدي ووجد منه استناب في شرايه وذبحه طول ذوالحجة  
 وقيل ينقل فرضه الى الصوم ومع فقد الثمن يلفه الصوم هو



ثلاثة أيام في الحج متواليات وسبعة في أهله ويجوز تقديم  
الثلاثة من أول ذي الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل ذي  
الحجة ولو خرج ذو الحجة ولم يعتم الثلثة بقيت الهدى في القارن  
بمضى ولو صام الثلثة في الحج ثم وجد الهدى لم يجب لكنه  
افضل ولا يشترط في صور السبعة التتابع ولو اقام بمكة  
أقل الأيام من وصوله إلى أهله أو مضى شهر ولو مات ولم  
يعتم صام الوطى عنه الثلثة وجوبادون السبعة ومن  
وجب عليه بدنة في كفارة أو نذر أو غيرها من سبب شياؤه  
ولو بقيت عليه الهدى ومات أخرج من أصل تركته الركن  
في هدي القارن ويجب ذبحه أو غيره بمضى أن قرنه بالحج  
ويمكن أن قرنه بالعمرة وأفضل بمكة فناء الكعبة بالعمرة  
ولو هلك لم يغيره ولو كان مضموناً الرهنه البدل ولو  
مخرج من الوصول أخره أو ذبحه وأعلمه ولو أصابه كسر جاد  
يتبعه بالصدقة بثمنه أو إقامة بدله ولا يتعين الصدقة  
بذرة

الآبالذرة وإن أشعر أو قلعه ولو مضى قد خرج من صاحبه  
أجزأه ولو مضى فأقام بدله ثم وجد فان ذبح الأجزاء  
استحب ذبح الأول ويجوز ركوبه والشرب لبسه ما لم يضر  
به ولو رده ولا يعطى الجزاء من الهدى الواجب كالنكاح  
والتنوير ولا يأخذ النازر من جلودها ولا يأكل منها فان  
أخذ ضمنه ومن نذر بدنة فان بقي موضع النحر لم يرد والآ  
غيرها بمكة الخامسة في الأضحية وهي مستحبة وقارن  
بمضى يوم النحر وثلثة أيام بعد وفي الأمصار يوم النحر ولو  
بعد وكره أن يخرج من أضحية شيئاً من ماله  
بالسنام وما يصحبه غيره ويجوز هدي التمتع على الأضحية  
والجمع أفضل ومن لم يجد الأضحية صدق شتمها ولو نذر  
أثمها جاع الأول والثاني والثالث وتصدق ثلثها ويكون  
التضحية بما يربيه وأخذ شئ من جلودها وأعطاه الجزاء  
وأما الحلق فالجائز مخير بينه وبين التقصير ولو كان



مهره او ملته على الاخر والخلق افضل والفقير ضعيف على  
المرة ويجري كمن لا يقدر الا على الخلق والخلق منى ولو حرق قبله  
اعاد الخلق او التقير ولو عذر خلق او فقر حيث كان  
وجوبها وبعث شعر الى منى ليدفن بها استحبابا ومن ليس  
على راسه شعر يجزبه امره الموصى عليه والبداءة برمي حجره في  
ثم بالذبح ثم بالخلق واجبة فلو خالف ثم لم يعد ولا يفر اليه الخوا  
على الابد الخلق او التقير فلو طاق قبل ذلك عامدا لفرقه ومشا  
ولو كان ناسيا لم يلزمه شيء واعاد طوافه وعمل من كل شيء عند  
فراق مناسكه بمضى هذا الطيب والشاء والصبيد فاذا طاف الحج  
حزله الطيب واذا طاف طواف النساء حلق له ويكون الخيط حتى  
يطوف الحج والطيب حتى يطوف طواف النساء ثم يعطى الى مكة  
للطواف والسيح ليومه او من العذر يتأكد في جانب المقتض ولو ا  
ثم وثق مع المفرد والقارن طول ذي الحجة على كراهية ويجب  
له اذا دخل مكة الغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب والذما

ليس يح  
والصبيد صح  
وصح يوسج

عند باب المسجد القبول في الطواف والتلف في مقدمته وكيفية  
واحكامه اما المقدمة فيستلزم تقديم الطهارة وانزاله الجلاء  
من الثوب والبدن والخشاش في الرجل ويستحب مضع الاخر  
قبل دخول مكة ودخولها من اعلاها عاليا على سكينه وقائمه  
من بين يمينه او فتح ولو تعذر اغتسل بعد الدخول والدخول  
من باب بني شيبه والذما عنه واما الكيفية فواجبها النية  
والبداءة بالحج والختم به والطواف على اليسار وادخال الحجر في  
الحوائف وان يطوف سبعا ويكون بين المقام والبيت ويحيط  
ركعتين في المقام فان منعه زحام صلى على حباله ويحيط الزائفة  
حيث شاء من المسجد ولو نسيتها رجع فاني بها فيه ولو شق  
صلاة هما حيث ذكر ولو مات قصي عند الوط والقارن بطل  
في المفردة على الاشتهر ومكره في النافلة ولو زاد سهوا الكلب  
اسبوبين وصلى ركعتي الواجب منهما قبل السعي وركعتي التيمم  
بعد ولا يعيد من طواف في ثوب نجس مع العلم ولا يعيد لو لم يعلم

النية



فلو علم في استثناء الطواف انزاله وانتم وبطلان ركعتاه في ركعة  
 ما لم يتبين وقت حاضرة ولو نقص من طوافه وقد تجاوز  
 الله وان يرجع الى اهله استتاب ولو كان دون ذلك استأنف  
 وكان من قطع الطواف لحدث او لحاجة ولو قطع له صلوة  
 فريضة حاضرة صلى ثم تم طوافه ولو كان دون الاربع وكذا  
 للوقت ولو دخل في الشيء فذكر انه لم يطف استأنف الطواف  
 ثم استأنف الشيء ولو ذكر انه طاف ولم يتم قطع الشيء والله  
 الطواف ثم تم الشيء وسند ولها الوقوف عند الحجر والزمان  
 واستلامه وقبضه فان لم يقدر اشار بيده ولو كانت مقطوعة  
 فيمنع القطع ان لم يكن له يد اشار براسه وان اعتقد  
 في شيء ويذكر الله تعالى في طوافه ويلتمس المسح وهو بهذا  
 الباب من وراء الكعبة ويسبغ يديه ويحذر على حافته ويحذر  
 بطنه به ويذكر ذنوبه ولو جاوز المسح ارجع والزمه وكذا  
 تسليم الاركان وكذا هاتين الركعتين في الحجر واليمين وتطوع بثلاثين

طوافا فان لم يتمكن جعل المدة الشوفا وقراءته في ركعتين  
 الطواف بالحمد والصدق الاط والحمد والمجد في الثانية <sup>ركعة</sup>  
 الكلام فيه بشيئ الدعاء والقراءة <sup>فثانية</sup>  
 ركن طوافه كعاد بطريقه ولو كان ناسيا ولو نسي الموضع <sup>استتاب</sup>  
 فيه وفي روايته ان كان على وجه جملة اعادة عليه <sup>بني</sup>  
 من شك في عدده بعد الاطراف فاعادة ولو كان في ثلثه  
 وكان بين السبعة وما زاد قطع ولا اعادة عليه ولو كان في <sup>ركعة</sup>  
 اعادة في الفريضة وبني على الاقل في النافلة ولو تجاوز الحجر في <sup>ركعة</sup>  
 فذكر قبل الركن قطع ولو بعد الثالث لو ذكر انه لم يتطهر  
 اعادة طواف الفريضة وصلوته ولا يعيد طواف النافلة ويعيد  
 صلوته استحبابا ولو نسي طواف الزيادة حتى يرجع الى اهله  
 وواقع عادته <sup>ركعة</sup> به ومع التقدير يتسبب فيه وفي الكفارة  
 ترداد اشبهه المصنوع لا تجب الاعم التكرار ولو نسي طواف  
 النساء استتاب ولو مات قضاء الويل عنه الرابع من طواف



فالاختلاف لا يجعل البيع ولا يجوز له تأخير إلى غده <sup>البيع</sup>  
 لا يجوز للمتع تقدم طواف حجه وسعيه على الوقوف فضا  
 المناسب للمرأة تحاق للخيض او حوض او قم وفي جواز  
 التقديم طواف النساء مع الفريضة رافيان ان اشهرهما الجواز  
 ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف اختيارا ولا يجوز تقديم  
 الطواف النساء للمتع ولا يجوز غيره اختيارا ويجوز مع الفريضة  
 والخوف من الخيض ولا يقدم على البيع ولو قدم عليه ناسيا  
 صاحبها لم يعد السادس قيل لا يجوز الطواف وعليه <sup>فلا بد</sup>  
 والكرامة اشبه لم يكن البس محرما <sup>فلا بد</sup> السابع كل محرم يلزمه  
 طواف النساء مرهلا كان او امرأة او حبسا او خصيا <sup>فلا بد</sup> الا في العرق  
 المتع بها الثامن من نهران يطوف على اربع قبل حجب عليه  
 طوافان وروي ذلك في امرأة نذرت وقيل لا ينقد لانه  
 لا يتعبد بصورة النذر <sup>فلا بد</sup> القوا في البيع والنظر ومقت  
 منه وكيفية واحكامه اما المقدمة فمئذ وبان عشرة

<sup>غسل</sup> الاول الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم والاعمال  
 من الدوا المقابل الحجر والخرج للبيعة من باب الصفا وصعود  
 الصفا واستقبال ركن الحجر والكبر والتهليل سبعا والدعاء  
 بالماء ثوبا واما الكيفية ففيها الواجب ومنه واجب فالج  
 النية والبداءة بالمسقا والختم بالمهوق والبيع سبعا <sup>فلا بد</sup> بقدرها  
 في شوط واحد آخر والمنسوب اربعة المشي طرفة والامر  
 ما بين المنارة الى فراق المعاريين ولو نسي الهولته رجع <sup>فلا بد</sup>  
 وتلازم والدعاء وان يسه ما شيا ويجوز الجلوس في خلاله  
 للمراحة واما الاحكام فاربعة الاول التيمم <sup>فلا بد</sup> ان يبطل  
 يبطل الحج بتركه عمدا ولا يبطل سهوا ويعد لتدراكه فان تعد  
 استجاب فيه الثاني يبطل السبع بالزيادة عمدا ولا يبطل بالزيادة  
 سهوا ومن يتيقن عدده الاشواط وشك في ما يدا به فاركا  
 في المفرد على الصفا اعدا وان كان على الروة لم يعد <sup>فلا بد</sup> بالكلية  
 سعيه ذو جاولو لم يحصل العدد اعدا ولو يتيقن النقص



اليوم الثالث لوقوع سعيه لصلوة الحاجة او لتذكر كونه  
 الطواف او غيره ذلك اتم ولو كان شوطا الرابع لو طاف اتمام  
 سعيه فاحل ووقع اهله او قلم الفان ثم ذكر انه نسي شوطا  
 اتم وفي بعض الرديات يلزمه دم بقره القول في احكامه  
 متى بعد العود يجب المبيت بمكة ليلة الحادي عشر والثاني عشر  
 والثالث عشر ولو بات بغيرها كان عليه شاقا في الآت  
 بمكة متشاغلا بالعبادة ولو كان ممن يجب عليه المبيت في مكة  
 الثلاثة فله ثلث شياه وحد البيت ان يكون لها ليلة حتى  
 تجاوز نصف الليل وقبل لا يدخل مكة حتى يطلع الفجر ويجب  
 رمي الجمار في الايام التي يقام بها كل حجة سبع حصات مرتين  
 يبدأ بالاولى ثم الوسطى ثم حجة العقبة ولو نكس اعادة على الوسطى  
 وحجة العقبة ويحصل الترتيب بأربع حركات ودقت الرمي  
 ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولو نسي رمي يوم قضاءه من  
 مرتين ويستحب ان يكون مالا مسيه غداة وما بعده بعد الزوال

ولا يجوز الرمي ليلة الا بعد ركعتي الحائض والمعدة والعقبة ويوم  
 عن العدة كالمرضى ولو نسي حجة وجعل موضعها رمي على  
 كل حجة حصات ويستحب الوقوف عند كل حجة ويقف دائما  
 مستقبل القبلة ويرميها من يسارها عند حجة العقبة فاته  
 يستدبر القبلة ويرميها من يمينها ولا يقف ولو نسي الرمي حتى  
 دخل مكة رجع وقد ترك ولو خرج فلا حرج ولو حج في القابل  
 استحب القضاء ولو استأجر جازر ويستحب الإقامة بمكة  
 التشرية ويحرم التفرغ الاول وهو الثاني عشر ذي الحجة  
 لمن التقي العقيد والنساء وان شاء في الثاني وهو الثالث  
 عشر ولوله يتو شيعتين عليه الإقامة الى التفرغ الاخير وكذا  
 لو غربت الشمس ليلة الثالث عشر ومن تفرغ الاول لا ينفي  
 الا بعد الزوال وفي الاخير يجوز قبله ويستحب الا اذا  
 ان يجلب ويعلمهم ذلك والتكبر بمكة مستحب وقيل يجوز  
 قضاء مناسكها للحائض في العود الى مكة والافضل العود ولو دافع



البيت وتقول الكعبة خصوصاً للتميز ومع عودته  
الصلوة في رايها الكعبة وعلى الرخامة الحمراء والطواف  
بالبيت واستلام الامكان والستجار والشرب من زمزم  
والخروج من باب الخصالين والدعاء والتجود مستقبل  
القبة والدعاء والصدقة بقريشية بدرهم ومن السجدة  
التخفيف والتزول بالعرش على طريق المدينة وصلوة كثرين  
به والعزم على العود ومن المصكر وهات المجاهد بمكة الحج  
على الاجل المشددة ومنع دوسكة من السكة وان نزع بنا  
فوق الكعبة والطواف للمجاهدين بمكة افضل من الصلوة والتميز  
بالعكر لواقع اربعة من احدث ولجاء الى الحرم ليرى قبر عليه  
حدة الجنائفة ولا تقبل ويقف عليه في المطعم والمشرب ليخرج  
ولو احدث في الحرم قبل بما يقتضيه جنائفة والسجدة وتركه  
الحاج زيادة النبي عليه السلام اجبروا على ذلك وان كانت  
تدبالاته جناب الثالث للمدينة حرم وحده من غير الاق

ولا يصفد شجره ولا يابس بعينه الاما صيد بين الحرتين  
الرابع يستحب الغسل لدخولها وزيارته النبي ع استحباباً  
مكولاً وزيارته فاطمة عليها السلام من الرخصة الاثمة الحج  
السلام باليقع والقلوة بين القبر والمئبر وهو الرخصة  
وان بصام بها الاربعاء ويومان بعده للحاجة وان يصلي  
ليلة الاربعاء عند استوانة الى ابياته وليلتلخمين عند الاثمة  
الحق مقام الرسول والقلوة في المساجد ايتان قبولاً  
خصوصاً من خرج من المقدسات في العمرة وهي واجبة في العمرة  
مرة على كل مكلف بالشرايط المعتبرة في الحج وقد يجب بالثبوت  
والاستحباب والافساد والقول ويدخل مكة عدان بتكرار  
للطاب والخشاش والمريض وافعالها ثمانية النية والاحرام  
والوقوف وكعتاه والسعي والطواف النساء وكعتاه والتقييد  
او المطلق ويصح في جميع ايام السنة وافضلها رجب ومن اجبر  
بها اشهر الحج ودخل مكة جانراً ان ينوي بها التمتع بلهذه الدم



ويصح الانتفاع اذا كان بين العهرتين شهرين وعشرة ايام  
وقيل لا يكون في السنة الا مرة واحدة ولم يقدر العلم الهدى  
بينهما حدا والمتنع بها بخري من المفردة ويلزم من ليس  
حاضري المسجد الحرام ولا يصح الا في اشهر الحج وتعتبر فيها  
التقصير ولو خلق قبله لهدى شاة ليس فيها طواف النساء ولذا  
ادخل مكة متمتعا كره له المخرج لان موطأ بالمح والمخرج وما  
في شهره فلا يخرج وكذا الواحرم بالمح ويخرج بحيث اذا افرج  
الوقوف عدل الى عرفات ولو خرج لا كذلك وعاد  
في غير شهر جدد عمره وجوبا وينتفع بالاخيار دون الاولى  
المقصد الثالث في الواح والى ثلثة الاوكية الاخصا  
والصد والمصدود ومنعه العتق فاذا تلبس الاحرام  
فصد خروجه واحرم من كل شئ احرم منه ويحقق الصد  
مع عدم التمكن من الوصول الى مكة او الوقوف بحيث لا يرقى  
غيره وضع الصد او كان لكن لا نفقة ولا يسقط الحج الواجب

لهدى

مع الصد ويسقط التندوبات وفي وجوب الهدى على  
المصدود قولان اشبههما الوجوب فلا يصح التحلل الا بالهدى  
وبنية التحلل وهو يسقط الهدى لو شوط طح حيث حبس فيه  
قولان المهرهما انه لا يسقط وفايدة الاشتراك جواز التحلل  
من غير وقوع وفي اجزاء هدي الساق وعن هدي التحلل  
قولان اشبههما انه بخري والبحث في العتق اذا صد عن  
مكة كالبحث في الحاج والمحصر هو الذي بمنعه المهر فهو يبعث  
هديه ولو لم يكن له ساق ولو ساق اقر على هدي السباق ولا يحل  
حتى يبلغ الهدى محله وهو منى ان كان حاجا ومكة ان كان  
معتمرا فهناك بقصر ويجزى الامر النساء حتى يحج في القابل  
ان كان واجبا او يطاوعه النساء ان كان ندبا ولو بان  
ان هديه لم يذبح لم يبطل تحلله ويذبح في القابل وهل يمكن  
كأي مسك الحرم الوجه لا ولو احرم فبعث ثم زال العارض التحريم  
فان ادرك احد الموقعين صح حجه فان فاقه تحلل بغيره ويقضي

عشر



الحج ان كان واجبا والاذبا والمعمرة يقضى عمرته عند زوال  
 المنع وقوله الشهر الداخل وقوله الواحصر القارن حج في الغابر  
 قارنا وهو على الافضل الا ان يكون القارن متعينا بوجه وهو  
 استحبابا بعد المهرى والمواعدة لاشعاره وتقليده واجتنابا  
 ما يحتنبه الحرم وقت المواعدة حتى تبلغ محله ولا يلزم  
 يكفر لو اتى بها يكفر له الحرم استحبابا **الثاني** في الصيد وهو  
 الحيوان المحلل للمنتفع ولا يحرم صيد الطير وهو ما يتبعه فيخرج  
 فيه ولا الذجاج الحبشي ولا بار يقتل الحية والعقرب والفاة  
 وهي الغراب والحيات ولا كفارة في قتل السباع وهو في الا  
 كثير ان الميردة فيها ضعف ولا كفارة في قتل الذئب خطأ  
 وفي قتل عمدا صدقة بشئ من طعام ويجوز شراى القباي  
 والذباير واخرجهما من مكة لاذبحهما وانما يحرم على الحرم  
 صيد البقر وينقسم قسمين **الاول** ما كفارته يدل على الحرام  
 وهي خمسة **الاول** التعمامة وفي قتلها بدنة فان لم يجد فغنم  
 شترع

قارن

ش البدنة على البقر والعم كل شتين مسكينا على مسكين مند  
 ولا يلزمه ما زاد عن شتين ولا زاد عن قيمتها فان لم يجد  
 صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثمانية عشر يوما **الثاني**  
 في بقرة الوحش يقضى اهليته وان لم يجد الطم ثلثين مسكينا الكثر  
 مسكين مدين ولو كانت قيمة البقرة اقل اقتر على قيمتها فان لم يجد  
 صام عن كل مسكين يوما فان عجز صام تسعة ايام وكذا الحكم في جزار  
 الوحش على الاشهر **الثالث** الطم فيه شاة فان لم يجد  
 فغنم ثمن الشاة على البقر والطم عشرة كل مسكين مدين ولو قصرت  
 قيمتها اقتر على ما فان لم يجد صام عن كل مسكين يوما فان عجز  
 صام ثلثة ايام والابدال في الاقسام الثلثة على التحق وقيل على  
 الترتيب وهو المهر وفي الثعلب والارنب شاة وقيل البدلة  
 فيهما كالطمي **الرابع** في بيض النعام اذا حرك الغنم فكل ثمن  
 بكرة وان لم يتحرك ارسل نحره الا بالاناث بعدد البيض  
 فما ينتج كان هديا للبيت فان عجز عن كل بيضة شاة فان عجز

ان كان شترع ان كان بدنة



فأطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام **الخامس** في  
 بيض القطاة والقمح اذا تحرك الفرج من صفاء الغم و  
 في رماية عن البيضة محاض من الغم وان لم يتحرك اكل  
 فجولة الغم في اناث بعد والبسيف فاستبح كان هديا وللعج  
 كان فيه ما في بيض النعام **الق** ما لا بد له لفدية وخمسة  
 للجوام وهو كل طائر بعدد <sup>منه</sup> ونحوه الماء وقيل كل مسطورة وبلغ  
 الحرم في قتل الواحد شاة وفي فرخها نصف درهم وفي بيضها  
 ربع درهم ولو كان عمرها في الحرم اجتمع عليه الامران ويسوي  
 فيه الاهلي وحمام الحرم غير ان حمام الحرم يشعري بقيمته غلت  
 لحامه وفي القطاة حمار قد نظم <sup>منه</sup> وفي الشجر وكذا في الدراج <sup>شجرها</sup>  
 وفي رماية دم شاة وفي القصب جري وكذا في القنفذ والوكيز  
 وفي المصفور مائة من طعام وكذا في القبرة والصقورة وفي  
 الجراد كمن طعام وكذا في القملة ببيعها من جسده وكذا قبل  
 القطاة ولو كان الجراد كثير اقدم شاة ولو لم يتمكن الخنزير منه فلا  
 يجرم <sup>منه</sup> قال علي

وفي فرخها جمل وفي بيضها درهم  
 وفي الحجل فيها درهم

الشر ولا كفارة **واسباب القتل** اما مباشرة واما اسك <sup>الضام</sup>  
 واما تشيب اما المباشرة فمن قتل صيدا غنمه ولو اكلها او شيا  
 منه لهنه فداء آخر وكذا لو اكل ما ذبح في الحلل ولو ذبحه المحلل  
 ولو اصابه ولم يوثق فيه فلا فدية ولو حرجه او كسر رجله او يده  
 فماله سوي قايض الفداء ولو جمل حاكم ففداء كامل قبل وكذا لو  
 لم يعلم الشرف فيه ام لا وقيل في كسر يد القاتل نصف قيمة وفي يديه  
 كمال القيمة وكذا في رجله وفي فخذيه نصف قيمته وفي كل واحد  
 ربع وفي المستند نصف ولو اشترك جماعة في قتل لهرم كل واحد منهم  
 فداء ولو ضرب طيرا على الارض فقتله لهنه ثلث تيم وقال الشيخ دم  
 وقيتان ولو شرب لبن طيبة لهنه دم وقيمة اللبن **ما قاله الميبد**  
 فاذا ارحم معه صيد نزال ملكه عنده ويجب امرسالة ولو تلف قبل  
 الامرساك في يده فمئنه ولو كان الصيد ناء باعنه لم يخرج عن ملكه  
 ولو اسك محرم في الحلل وذبحه مثله لهنه كذا من هاهنا ولو كان  
 احدهما محلا فمئنه الحرم وما يصيد الحرم في الحلل لا يجرم <sup>الحلل</sup>







صيدا وجب عليه ارساله ولو تلف في يده ضمنه وكذا لو اخذه  
تلف قبل ارساله ولو كان طائرا مفصيا وحافظه حتى  
يكل ريشه ثم ارساله وفي حرم الحرم في الحرم تردد اشبهه الكفا  
ومن تلف ريشه من حرم الحرم فعليه صدقة يسلمها بتلك اليد  
التي تنف بها وما يرجع من الصيد في الحرم ميسرة ولا بأس بما يرجع  
الحمل في الحرم وهل يملك الحمل صيدا في الحرم الاشبه لانه لا يملك  
وجب ارساله ما يكون معه **الثالث** في باقي المخطوئتين  
تسعة الاستمتاع بالنساء فمن جامع اهله وقبل احد الو  
قبلا او وبرا عا مدا علما بالتحريم اتم حجة ولزمه بدنة والحج  
من قابل فرضا كان حجة او قلوا وهل الثانية عمقبة قيل نعم  
والاولى في هضنة وقيل الاولى فاسدة والثانية فرضه والاولى  
هو المردية ولو اكرهها وهي محرمة حمل عنها الكفارة ولا تجز  
عليها في القابلا ولو طأ وعنه لزمها ما يلزمه ولم يحمل عنها الكفا  
وعليهما الافتراق اذا وصلوا موضع الخطيئة حتى يقضيا <sup>اي من موضع حتى</sup>

الحرم

الناسك ومعناه ان لا يخلو الامع الثالث ولو كان ذلك بعد  
الوقوف بالمشعر لم يلزمه الحج من قابل وجب بدنة ولو استقنى  
بيده لزمه البدنة حسب وفي رواية الحج من قابل ولو جامع  
الحرمه باذنه محلا لزمه بدنة او بقرة او شاة ولو كان معصرا  
او صياما ثلثة ايام ولو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان  
بحر فبقرة او شاة ولو طاف من طواف النساء خمسة اشواط  
واقع لم يلزمه الكفارة وان تم طوافه وقيل يكفي في البناء بحجارة  
النصف ولو عقد الحرم الحرم على امرأة دخل بها فعلى كل واحد  
كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية جماعة ومن جامع في  
احرام العمرة قبل التسليم فعليه بدنة وقضاء العمرة ولو امنى بخرفة الى  
غير اهله بدنة ان كان موسرا وبقرة ان كان متوسطا وشاة  
ان كان معسرا ولو نظر الى امرته لم يلزمه شيء الا ان ينظر  
اليها بشهوة فيمنى فعليه بدنة ولو سهرها بشهوة فشاة امنى او  
بين ولو قبلها بشهوة كان عليه جزاء وكذا لو امنى من ملاءمة



ولو كان عن شتم على مجامع أو استماع إلى كلام رامة من  
 غير نظر لم يلهه شيء **الطيب** ويلزم باستعماله شاة صفا  
 وإطلاء ويجوز في الطعام ولا بأس بخلم والكعبه ولذا  
 ما نهجه الرعفران والعقار وفي كل ظرف ممتلئ طعام وفي يديه  
 ورجليه شاة إذا كان في مجلس ولو كان كل واحد منهما في مجلس  
 قد مان ولذا شاة مستب الغلم فإحدى ظفره على المفتي شاة **الطيب**  
 يلزم به دم ولو اضطر فجاز ولو ليس عنه في مكان وحلق  
 الشتر فيه شاة أو طعام ستة مساكين لكل مسكين مثلاً  
 أو عشرة لكل مسكين مثلاً أو صيام ثلاثة أيام مختاراً الوضوء  
 وفي شاة الأبطالين شاة وفي أحدهما الطعام ثلاثة مساكين  
 ولو مستحيتة أو راسه تسقط من شاة تصدق بكنة من  
 طعام ولو كان بسبب الوضوء للصلاة فلا كفارة وللطهارة  
 سبب فيه شاة وكذا في تقطية الرأس ولو بالظفر أو الإبر  
 أو حراما يستحق والجدا لا كفارة فيما دون الثلث صادقاً

البركة والتمتع والبركة

وفي الثلث شاة وفي السنة كذا بشاة وفي الميتين بقرة وفي  
 الثلثة بدنة وفي قتل دهن الطيب شاة وكذا قبل في قطع **الطيب**  
**مسألة** ثلث الأولى في قطع الشجرة من الحرم الأتم عدا ما الشجرة  
 سواء كان أصلها في الحرم أو فرعها وقيل فيها بقرة وقيل في شاة  
 شاة وفي الكبيبة بقرة **الثانية** لو كثر الوطى تكفيرة الكفارة  
 ولو كثر اللبس فإن اتحد الجسد لم يتكفره وكذا لو تكثر الطيب  
 وتكثر مع اختلاف المجلس **الثالث** إذا أكل اللحم أو البساق  
 عليه لزمه دم شاة وتسقط الكفارة عن الناسي والمجاهل  
 الآتي الصب خاصة **كتاب جهاد** والتطرفة أمور ثلاثة الأولى  
 في من يجب عليه وهو فرض على من استكمل شروطها تسعة قبل  
 ثمانية البالغ والعقل والحرية والذكورة وإن لا يكون  
 هراً ولا معقداً ولا عرجاً ولا مريضاً يعجز عنه وإنما يجب مع  
 وجود الإمام المعادل أو من نصبه لذلك ودعا إليه  
 ولا يجوز مع الجاهل إلا أن يدهم للمسلمين من حيث منه على

جهاد وثلث تسعة جهاد است وذا اصطلاح به  
 جهاد وثلث تسعة جهاد است وذا اصطلاح به  
 جهاد وثلث تسعة جهاد است وذا اصطلاح به



بينة الاسلام او يكون بين قوم وبيننا عداوة فيقتل  
 الذفع عن نفسه في الحالين لا مضرورة الجائر ومن عجز بنفسه  
 قدر على استنابه وجبت له عليه القيام بما يحتاج اليه **المقتضا**  
 ولو استناب مع القدرة جاز ايضا والمراطة ان صاحب حفظ  
 الشرف وسعيه ولو كان الامام مفعولا لانها لا يستعمل  
 جهاد بل حفظا واعلاء ما ولو جاز ان يرتبط فرقة هناك  
 ولو قدر المارطة وجبت يذره ظاهره ولم يخف الشبهة و  
 لا يجوز حرف ذلك في غيرهما من وجوه البر على الاشبه وكذلك  
 اختلاف بين شيئا ليرابط له لم يجب اعادته عليه وان وجب  
 وجاز له المارطة او وجبت **القتل** فمن يجب جهاده  
 وهم ثلثة **الاول** البغاة يجب قتلك من خرج على الامام لما  
 اذا دعي اليه هو او من نصبه والتاخير عنه كبيرة ويسقط عنه  
 لقيام من فيه غناه ما لم يستنهضه الامام على التبيين والور  
 في حربه كالفرا في حرب المشركين ويجب مصابرة نفسه حتى يبيد

عليه

مع وجود الاسم ونقد وكذا لو قدر  
 ان يبرر شيئا الى المارطة وان لم

او يقتلوا ومن كان له نية جهر على جهره وتبع مدبره  
 وقتل اسيرهم ومن لا نية له اقتصر على تفرقهم فلا يذفع على  
 جريحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يسترق خبرهم  
 ولا ساقطهم ولا يؤخذوا مواهبهم التي امنت في العسكر وهل  
 يؤخذ ما حواه العسكر مما يتلف فيه فلو ان العسكرها الجواز  
 ويقسم كما يقسم مواجب الحرب **الثاني** اهل الكتاب والمجتمعين  
 تؤخذ الجزية منه كيتها وشرائط الذمة في حقهم من اليهود  
 والنصارى ومن له شبهة كتاب هو كاهن او اهل النار  
 حتى يتباد وشرائط الذمة فعلا في وقت على مقدمه  
 ولا يؤخذ الجزية من الصليان والمجانيين والنساء والبله والعم  
 على الاظهر ومن بلغ منهم امر الاسلام او التزام الشرايط ف  
 استمع صار حريتا والاولى ان لا تقدر الجزية فانما انبى بالقضا  
 وكان على عليه السلام باخذ من الشيعة ثمانية واربعين درهما  
 ومن التوسط اربعة وعشرين درهما ومن الفقير اثنا عشر درهما



لاقتضاء الصلحة لا قوتها لانها ويجوز وضع الجزية على الزيد  
 او الاخر وفي جواز الجمع قولان شبههما للجواز واذا اتم  
 الذم في قبل الجول سقطت الجزية ولو كان بعد وقبل الاداء  
 شبههما السقوط وتؤخذ من تركته لو مات بعد الجول دفناً  
**اما الشرايط** فخمسة قبول الجزية وان لا يكون ذوا المسلمين كالزنا  
 بنسأ لهم او السرقة لأموالهم وان لا يظهر قبا المحرمات  
 كشرط الجزية والقتل وكالح المحارم وان لا يجد في الكسبة ولا  
 يفرق بين قساوان يجزي عليهم احكام الاسلام **وبالحج** بذلك  
 البحث في الكنائس والمساجد والمسالك فله يجوز استيئان  
 البيع والكنائس في بلاد الاسلام وتزال لواحد ولا يسأ  
 بما كان عادياً قبل الفتح وبما احدث في ارضه الصلح ويجوز  
 زهوها ولا يملوا الذي بينا نه فرق المسلم وبقر ما ابتاعه  
 من مسلم على حاله ولو انه لم يملكه ولا يجوز لاحدهم  
 دخول المسجد الحرام ولا غيره ولو اذن له المسلم مستلثان

**الاول** يجوز اخذ الجزية من اثنان الجهات كالجزية **الثانية**

يستحق الجزية من قادم مقام المهاجرين في الذنب عن الاسلام من  
 المسلمين **الثالث** من ليس لهم كتاب وبناء بفساك من يلبس  
 الاعص اختصار الاعبد بالخطر ولا يبدع وت الاجد الدعوة  
 الى محاسن الاسلام فان امتنعوا حل جهادهم ويختصروا  
 لهم الامام او من يامرهم وتسقط الدعوة عن قبولها  
 وان اقتضت الصلحة المعاهدة جائز لكن لا يتولاها الا الاما  
 او من ياذن له ويبلغ الواحد من المسلمين للواحد ويحضر  
 على الجماعة ولو كان اذنه ومن دخل بشبهة الامان فهو  
 آمن حتى يبرأ الى امانته ولو استدم فقبل لا يفرق فقط الهمة  
 اذ قوا فدخل وجب اعادته الى امانته نظر الى الشهادة ولا  
 يجوز الفرار اذا كان المدق على الضعف او اقل للتحرف او غير  
 الى فئة ولو غلب على الظن العطب على الاظهر ولو كان  
 جاز ويجوز المحاربة بكل ما يوجب الفتح كهدم الحصن

من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية  
 من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية

من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية  
 من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية

من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية  
 من الامام او من يامرهم الى الاسلام فله الجزية

تدبر



وروى المناجيق ولا يضمن ما يتلف بذلك للمسلمين بينهم  
 ويكره بالقول النادر ويحرم بالغناء البسم وقيل يمكن ولو توتروا  
 بالعتيان والمجانين والنساء ولم يمكن الفتح لا يقتلهم  
 جازوكه الموت يتوبوا بالاسارى من المسلمين ولا دية وفي  
 الكفارة قولان ولا يقتل النساء ولو ما قنن الامع الا  
 ويحرم القتل باهل الحرب والغنى والغلول منهم ويعاين في  
 اشهر الحرم من لا يري لها حرمة ويكف عن يري حرمتها ويكف  
 القتال قبل الرق والعتية وان تعرق العاية والمباينة  
 القفين غير اذن الامام **النظر الثالث** في القوايع وهي اربعة  
**الاول** في قسمة الفرج اجاز ما شطه الامام او كذا  
 ثم ما يحتاج اليه الغنمة كاجرة الحافظ والراعي وما يخرى  
 لا قسمة له كالنساء والكفارة ثم خرج الحبس ويقسم الباقى  
 بين العائلة ومن حضر القتال وان لم يعاين حتى الطفل ولو له  
 بعد الحياة قبل القسمة وكذا من يلحق بهم من المدد للرجل

هذا هو الوجه في القوايع  
 وهو ما ذكره في المتن  
 من القوايع اربعة  
 وهي ما ذكره في المتن  
 من القوايع اربعة  
 وهي ما ذكره في المتن

والفارس سحران وقيل للفارس ثلثة ولو كان موافقاً  
 اسهم لفرسين دون ما نراد وكذا يقسم لوقاتوا في السفين  
 وان استغنوا عن الخيل وله يسهم لغير الخيل ويكون ركبها  
 في الغنمة كالاراجل والاعتبار بكونه فارساً عند الحيان لا بد  
 المعركة والحشيش يشارك سربته ولا يشاركها عسكر البلد  
 ومصلح النبي عليه السلام الاغراب عن ترك المهاجرين  
 يساعد واذا استقرهم ولا نصيبهم في الغنمة ولو غنم  
 المشركون اموال المسلمين وذرايرهم تتركهم جمعوا  
 لم تدخل في الغنمة ولو عرفت بعد القسمة فقولان اشبهها  
 ردها على المالك ويرجع القائم على الامام بغيرها مع الفرج  
 والافطى الغنمة **الثاني** في الاسارى والانات فلهن  
 الاطفال يسترقون ولا يقتلون ولو اوشبه الطفل بالبالغ  
 اعتبر بالانبات والذكور البالغون يقتلون حتماً ان اشد  
 والحرب قائمة ما لم يساموا والامام مخير بين ضرب اعن



وقطع ايدهم وارجلهم من خلاف وبترككم حتى تيزفوا وان  
 اخذوا بعد انقضاءها لم يقتلوا وكان مخيرين بين المني والقتل و  
 الاستيقاظ ولا يسقط هذا الحكم لو اسلموا ولا يقتلوا الا بعد <sup>الرجوع</sup> لو عجز  
 من المشي ولا بعد الاقدام له وبكراه ان يصبر على القتل ولا يجوز  
 دفن الحربي ويجب دفن المسلم ولو اشتبهوا قيل لو ابري من كان  
 كشيكا ام النبي عليه الصلوة والسلام في قتله يرد حكم القتل  
 حكم ابييه فان اسلموا او اسلم احداهم لم يحكم به ولو اسلم في  
 في الحرب حقن دمه وماله ما يقتل دون العقارب <sup>وكانت نصرة</sup>  
 الارضين والحريه وله الاصاغر ولو اسلم عبد في يد الحربي  
 قبل مولاه ملكه نفسه وفي اشتراط خروجه تردة والمردية  
 انه يشترط **الثالث** في احكام الارضين كل امرئ فتح  
 وكانت محيية في المسلمين كافة والغانمون في الجبل لا ماع  
 ولا توقف ولا يذهب ولا يملك على المنصور والظفر فيها الا  
 يعرف حاصلها في الصلح وما كان موثاقا في التخي فهو الاما

لا يتعرف فيه الآبانه وكل أرض فحتم صلحا على أن الأرض  
لاهلها والجزية فيها في الارياها وهذه التعريف فيها ولو باعها  
المالك مسلمين فتح واستقل ما عليها من الجزية الى ذمة البائع  
ولو اسلم سقط ما على ارضه ايضا لان ذمة جزية ولو شئت الار  
للمسلمين كانت كالمنقوذة عنوة والجزية على رقابهم وكل  
ارض اسلم اهلها لموعا فهي لهم وليس عليهم سوى الزكاة  
في حاصلها ما يجب فيه الزكاة وكل ارض كانت اهلها عا  
رثها قللا مام تسليمها الى من يعينه هو وعليه مسقتها لا رثا  
وكل ارض موات سبق اليها سابق فاحياها فهو اقطاعها  
ولو كان لها ملاك فعليه مسقتها **الرابع** الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وهما واجبان على الاعيان في شبه القوانين  
والامر بالمعروف واجب وبالمندوب مندوب والنهي عن المنكر  
كله واجب ولا يجب اخذهما ماله تستكمل شرطه اربعة العلم  
بان ما يؤمر به معروف وما ينهى عنه منكر وان يجوز ثاثير  
الامر بالمعروف







الاعمال المحرمة كعمل الصور المحسنة والقضاء على المغننة  
 لرق العرايس اذ يرتفع <sup>من</sup> المهر <sup>من</sup> بالباطل ولم يدخل عليها  
 الزوج والنوع بالباطل اما بالحق فياير ونجاء المؤمنين  
 وحفظ كتب الصلوات ونسخها بغير المقر وتعلم التحق <sup>الكتاب</sup>  
 والقيادة والتشديد والقمار والفسق ما يخفى <sup>من</sup> ويدليس  
 الماشطة <sup>من</sup> ولا باس بغير ما عزمه ونهيه <sup>من</sup> الرجل بما يحرم  
 عليه ونزخرفة المساجد والمصاحف والمعونة على الظلم  
 واجبة <sup>من</sup> الرأية **السادس** الاجرة على القدر الواجب من  
 تفصيل الاموات وتكفينهم وحملهم ودفنهم والرشاق في الحكم  
 والاجرة على الصلوات بالناس والقضاء ولا باس بالمرئى  
 من بيت المال وكذا على الاذان ولا باس بالاجرة على عقد  
 النكاح **وللكفر** اما لافضائه الى الحرم فغلبا كالتفرغ  
 وبيع الاكفان والطعام والرقير والصياغة والذباحة  
 وبيع ما <sup>من</sup> كثر <sup>من</sup> السلع لاهل الكفر <sup>من</sup> الختاف <sup>من</sup> والذراع <sup>من</sup>

واما **النقطة** كالحياكة والحجامة اذ الشتره وضرب الفحل  
 ولا باس بالحنانة وخفظ الجواهر <sup>من</sup> اما الطرق <sup>من</sup> الشبهة اليه ككب  
 القيان ومن لا يجنب المحارم ومن المكروه الاجرة على تعليم  
 القرآن ونسخه وكسب القابلة مع الشرط ولا باس به لو تجرد ولا باس  
 باجرة تعليم المكروا <sup>من</sup> الآداب وقد يكره الاكتساب باشياء اخرى باقى  
 استأثرت <sup>من</sup> **مسائل** <sup>من</sup> **الاول** لا يؤخذ ما يشترط  
 الامراس الا ما يعرف معه الاباحة **الثانية** لا باس مع عظام  
 الفيل واتخاذ الامشاط منها **الثالثة** يجوز ان يشتري من السلطان  
 الجار ما ياخذ باسم المقاسمة واسم الزكاة من شجرة وجوز بيع  
 وان لم يكن مستحقا له **الرابعة** لو وقع اليه ما لا يكرهه في  
 الحايض وكان منهم فلا يؤخذ منه الا باذنه على الاحتياط  
 لو اعطى ماله جازا اذا كانوا بالصفة ولو عيّن له لم يجز  
**الخامسة** جواز الظالم محرمة ان علمت بعينها ولا في  
 حلول **السادسة** الولاية عن العادل جازية وترجمان جيت عن



للبايم حرمة الامع الخوف ثم لو يتيقن التحليم من الماشي  
 والعلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر استحب ولو كان  
 لامع ذلك اجاب دفعا للضرر وينفذ امره ولو كان عمرها  
 الا في قتل المسلم **الفصل الثاني** في البيع واذا به **اما البيع** فهو  
 الاجاب والقول للثان ينتقل بهذا العين المملوكة من  
 مالك لا غير بعوض مقدم وله شروط **الاول** يشترط  
 في المتعاقدين كمال العقل والاختيار وان يكون البايع حيا  
 او وليا كالايت والجد الاب والحاكم وامينه والوصي  
 او وكيله ولو باع الفضولي قولان اشبههما وفوقه على  
 الاجانة ولو باع ما لا يملكه مالك كالحرة وفضلات الانثى  
 والمخاض **والثاني** ان لم ينعقد ولو جمع بين ما يملك  
 وما لا يملك في عقد واحد كعبد وعبد غيره مع في عبد  
 ووقف الاخر على الاجانة اما لو باع العبد والحرة والثأ  
 والمخزني مع فيما يملك وبطل في الآخر ويقومان ثم ينفق

هذا البيع صحيح ولو كان البايع غافلا  
 او ساهيا او غير ذلك من هذه الاعذار  
 لان البيع لا يفسد بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل

الاشارة

هذا البيع صحيح ولو كان البايع غافلا  
 او ساهيا او غير ذلك من هذه الاعذار  
 لان البيع لا يفسد بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل

استعها ويسقط من الثمن ما قابل الفاسد **الثاني** الكيل او  
 الوزن او العدد فلو بيع ما يكيل او يوزن او يعد لا كذلك  
 بطل ولو قسروا الوزن او العدد اعتبر بكيال واحد البقا  
 بحسابه ولا يكفي مشاهدة القربة ولا الكيل الجوز ويجوز  
 ابتاع جزء مشاع بالنسبة من معلوم وان اختلفا في  
**الثالث** لاتباع العين لما خاخرة الامع المشاهدة او الوصف  
 ولو كان المراد طعمها او ريحها فلا بد من اختبارها اذ لم  
 يفسد به ولو بيع ولما يختبر فقولا ان اشبههما بالخوا  
 وله الخيار لو خرج معينا وتيقن الاثر بعد الاحداث فيه  
 ولو ادى اختياره الى افساده كالجوز والبطيخ جاز ثراه  
 ويثبت الاثر لو خرج معينا لا الرد ويرجع بالثمن كله  
 لم يكن لكسوره تيمه وكذا يجوز بيع المسك في قارة وان  
 لم ينفق ولا يجوز بيع التملك في الجاهل لانه وان فقم اليه  
 التصيب على الاصح وكذا اللب في الصرع ولو فقم اليه فقام

هذا البيع صحيح ولو كان البايع غافلا  
 او ساهيا او غير ذلك من هذه الاعذار  
 لان البيع لا يفسد بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل  
 ولا بغير علمه بل بغير قصد الباطل

الامع ان الجوز اذا فقم الى المخدم فان كان المخدم  
 بالذات هو المخدم مع البيع وان كان غيره المولى له فمعه



في موضعين من البيع والشراء  
 في موضعين من البيع والشراء  
 في موضعين من البيع والشراء

منه وكذا احوال الغنم مع ما في بطونها وكذا كل واحد منها  
 منفردا وكذا ما يقع الفحل وكذا ما يضرب القياد بنبكة **الرابعة**  
 تقدير الثمن وجنسه فلو اشتراه بحكم احدهما فالبيع بالخيار  
 ويضم المشتري لو تلف المبيع مع قبضه وتقصاته وكذا في  
 كل اشياء فاسد ومرة عليه ما زاد به عمله كعلم الصفة والقياس  
 على الاشبه واذا اطلق المقتدر انظر الى نقد البلد وان كان  
 نقدا لهم ولو اختلف في قدر الثمن فالقول قول البائع مع  
 عينه ان كان المبيع قايما وقول المشتري مع عينه ان كان  
 قالفا ويوضع لظروف الثمن والتمرها هو معتاد لاما يزيد  
**الخامس** القدرة على تسليمه فلو باع الابو منفردا لم ينعقد  
 بيعه لو ضم اليه شيئا **واما الاداب** فالمستحب التفقنة  
 فيه والتسوية بين البائعين والافالة لمن استعمل  
 الشهادتان والتكبير عند الاشياء وان ياخذ ناقصا ويبيع  
 راجحا والكراهة مدح البائع ودم مشتري والخيار والبيع

في موضعين من البيع والشراء  
 في موضعين من البيع والشراء  
 في موضعين من البيع والشراء

في موضعين من البيع والشراء والتمر على الوعاء من الامع الفرو  
 مرة وعلى من يمد بالاحسان والتسوية ما بين طلوع الفجر  
 الى طلوع الشمس ودخول السوق او لا وما يباعه الاذنين  
 وذوي المعاهات والاكراذ والتعريض الكبير او الوتر اذ لم  
 يحسن والاستحطاط بعد الصفة والزيادة وقت النداء و  
 دخوله في سمر اخيه وان يتوكل الحاضر للبايع في قبيل  
 وتلقى الركبان وحده اربعة فراسخ فادون ويثبت الخيار  
 بثبت العين والزيادة في السلعة موافاة البائع والخيار  
 والاحكام وهو جسر الاقوات وقيل يحرم وانما يكون في  
 والشعير والتمر والزبيب والتمن وقيل في الخبز ويحقق الكفا  
 اذا استبقاه لزيادة الثمن ولو يوجد بايع غيره وقيل ان  
 يستبقيه في التمير اربعين يوما وفي الغلاء ثلثة عشرين  
 الحنكر على البيع وهل يبيع عليه الاصح **الفصل الثالث**  
 في الخيار والتمر في اقسامه واحكامه واقسامه سبعة



**الأول** خيار المجلس وهو ثابت للمبتاعين في كل بيع مالم يشترط فيه سقوطه مالم يتفرقا **الثاني** خيار المجلس وهو ثلاثة أيام للمشتري خاصة على الأصح ويسقط لو شرط في أو اسقطه المشتري بعد العقد أو تفرق فيه المشتري سواء كان تفرقا لأمرها كالبيع أو غير لازم كالوصية والهبة قبل القبض **الثالث** خيار الشرط وهو يجب ما يشترطه ولا بد أن يكون مدته مضبوطة ولو كانت محالة لم يجز كعدم التمام وأدراك الثمرات ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البائع الثمن ويرجع البيع فلو انقضت لما يرد لزوم البيع ولو تلف البيع في مدة تلف من المشتري وكذا لو حصل له غناء كان له **الرابع** خيار الغبن ومع بثوبه وقت العقد بما لا يتفاد فيه غالبا وجهها الغبنون تثبت له الخيار في الفسخ والامضاء **الخامس** من باع ولم يقبض الثمن ولا قبض البيع ولا اشترط التأخير في البيع لأمره ثلاثة أيام ومع انقضاء

محمدة

ثبت الخيار للبائع فان تلف قال المبيع يلف في **الثانية** المشتري وبعد هاهن البائع والوجود تلفه من البائع في الحالين لأن التقدير أنه لم يقبض ولو اشترى ما يقصد من يومه ففقر رواية يلزم البيع إلى الليل فان لم يأت من يومه فلا بيع له **الثالث** خيار الرؤية وهو يثبت في بيع الأعيان الحاضرة من غير مشاهدة ولا يصح بيع حتى يذكر الجنس والوصف فان كان موافقا لزم والآن كان للمشتري الرد وكذا لو لم يره البائع واشترى بالوصف كان الخيار للبائع لو كان بخلاف الصفقة وسأف خيار العيب إن شاء الله تعالى **وأما الأحكام** فمسائل **الأولى** خيار المجلس يختص بالبيع ودون غيره **الثانية** التعرف يسقط خيار الشرط **الثالثة** الخيار يورث مشروطا كان أو لا وإنما بالأصل **الرابعة** البيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار وإذا كان الخيار للمشتري جاز له التعرف وإن لم يوجب البيع على نفسه



**الخامسة** اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بائنه  
 كذا بعد قبضه وقبل انقضاء الخيار المشتري ما لم يقطع  
 لو تلف بعد ذلك كان من المشتري **السادسة** لو اشترى  
 ضعيفا رأى بعضها ووصف له سايرها كان له الخيار  
 فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في الوفاء  
 البيع وهي خمسة **الاول** التقيد والنسبة من اتباع مطلقا  
 فالتمن حاله كالو شرط تعجيله ولو شرط التأجيل مع  
 تعيين المدة صح ولو لم يمتنع بطل وكذا الوعق اجلة  
 محتملة كعدم القراءة وكذا الوفاك بكذا نقدا وبكذا نسبة  
 وفي رواية له اقل التمينين نسبة ولو كان بتمين الى  
 الاجل بطل ويصح ان يشترط ما باعه نسبة قبل الاجل  
 بزيادة ونقصان يحضر التمن وغيره حاله لا موجب  
 اذا لم يشترط ذلك ولو حل فابتاعه من المشتري بغير  
 التمن او يحسنه من غير زيادة ولا نقصان صح ولو زاد

التمن او نقص فيه روايتان اشبههما الجواز ولا يجب دفع  
 التمن قبل حلوله وان طلب ولو تبيع بالدفع لم يجب القبض  
 ولو حل فدفع التمن وجب القبض ولو امتنع البائع فهلك  
 من غير تعريض من البائر تلف من البائع وكذا في طرف البائر  
 لو باع سلبا ومن اتبع باجل ويبيع مراجه فليخبر المشتري بالاجل  
 ولو لم يخبره كان للمشتري الرد او الامساك بالتمن حالا  
 وفي رواية للمشتري من الاجل مثله **ثلاثة الاول** اذا  
 باع مراجه فليتب الترخ الى السبعة ولو نسب الى المال فيه  
 فلو ان احدهما الكراهية **الثانية** من اشترى امعة صفقة  
 لم يخرج بعضها مراجه سواء قوماها وبسط التمن عليها او  
 خيارها ولو اخبر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المراجعة ولو  
 قوم على الدلال مائة ولم يوجبه البيع وجعل له الزيد  
 او شاركه فيه او جعل لنفسه منه قسطا والدلال الزيد  
 لم يخرج ذلك مراجه ويجوز لو اخبر بالتمن كطناه في

هذا هو الذي لا بد منه من الاجل  
 من غير ان يفسد في ذلك فلو كان  
 من غير ان يفسد في ذلك فلو كان



الاول ويكون للدلال الاجرة والفائدة للناجر سواء كان  
الناجر عامه او الدلال ابتداء ومن الاصحاب من فرق  
**الثاني** فيما يدخل في المبيع من باع ارضه لم يدخل غلها ولا ثمرها  
الا ان يشترط وفي رواية اذا ابتاع الاخر مخرجه ودها  
وما اعلق عليه بابها فله جميع ما فيها ولو ابتاع دارا دخل  
الاعلى والسفل الا ان تشهد العادة له على بالانفراد ولو  
باع غلاما مؤبرا فالثمره للبايع الا ان يشترط وكذلك لو باع شجرة  
ثمره او دابة حاملا على الاظهر ولو يوقر الخلة فالطلع  
للمشتري **الثالث** في الغرض الهله والعقد يقتضي تسليم  
المبيع والثمن والغرض هو الخيلة فيما لا ينقل كالعمارة  
وكذا فيما ينقل وقبل في الفاش هو الامساك باليد وفي  
الحيوان هو نقله ويجب تسليم المبيع مفرغا فلو كان فيه  
متاع فعلى البايح انزاله ولا بأس ببيع ما لم يقبض ويكره فيما  
يكال او يوزن ويتأكل الكراهية في الطعام وقبل يحرم وفي رواية

لا يبيعه حتى يقبضه الا ان تولية ولو قبض المكيل وادع  
نقصانه فان خسر الاعتبار بالقول قول البايح مع يمينه  
وان لم يخسر فالقول قوله مع يمينه وكذا القول في الموزن  
والمعدود والمزروع **الرابع** في الشروط ويصح منها ما كان  
سائقا داخل تحت القدرة كقصة الثوب ولا يجوز اشتراط  
غير المقدور كبيع التبرع على ان يصير سنبلا ولا بأس باشتراط  
بقية ومع الهله والابتعا يلزم البايح ابقاؤه الى ادراكه  
وكذا الثمرة ما لم يشترط الاثر الهله ويصح اشتراط الفتور والله  
والكاشية ولو شرط ان لا يفتقر لابطال الامه قبل بطلانها  
دونه البيع ولو شرط في الامه ان لا يباع ولا يهب فالمرعي  
لجواز ولو باع ارضا جربا ثامعته نفقت فله المشتري للحيا  
بين الفسخ والامضاء بالثمن وفخر رواية له ان يفسخ او  
يمضي البيع بمحضها من الثمن وفي الرواية ان كان للبايع  
ارض فوجب تلك الارض لزم البايح ان يوافيه منها ويجوز



ان بيع مختلفين صفقة واحدة وان يجمع بين سلف وبيع **سب** **الخامس**  
 في العيوب وضابطها ما كان نهائياً عن الخلقة الاصلية او  
 ناقصاً والطلوع العقد يقتضي التسليم فلو ظهر عيب سابق  
 تحقيق المشتري بين الرد والارش ولا حيز للبايع ويسقط الرد  
 بالبراءة من العيب ولو اجمالا او بالعلم به قبل العقد ورضاً  
 به بعد ويجوز ثبوت عيب عنده وباحداثه في المبيع حداً كركب  
 الدابة والتعرف الناقل ولو كان قبل العلم بالعيب واما الأثر  
 فيسقط بالتسليم الاول دونه الاخيرين ويجوز بيع العيب  
 وان لم يذكر عيبه وذكره مفضلة افضل ولو اتبع الشئ  
 فصاعداً صفقة فظهر العيب في البعض فليس له رد المبيع  
 منفرداً وله رد الجميع والارش ولو اشترى اثنان شيئاً  
 فلمعاً الرد بالعيب او الارش وليس لاحدهما الانفرد بالرد  
 على الاظهر والوطى يمنع ردة الامة الا من عيب الخلو وترد معها  
 نصف عشر قيمتها **وهنا مسائل الاولى** التبرئة بتدليس

تثبت بها الخيار الرد معها مثل بينها او قيمة مع العقد وقبلها  
 من **ب** **الثانية** التوبة ليست عيباً نعم لو شرط البكارة فثبت  
 سبق التوبة كان له الرد ولو لم يثبت التمتع فلا رد لان ذلك  
 قد يذهب بالردة **الثالثة** لا يرد العبد بالابقاء للمحدث  
 عند المشتري وبه بالتسابق **الرابعة** لو اشترى امة لا تحبس  
 في ستة اشهر فصاعداً ومثلها تحبس فيه الرد لا يكون للعالم **فانه**  
**الخامسة** لا يرد البذر والرتب بما يوجد فيه من الثقل المعتاد  
 ونعم لو خرج عن العادة جاز رده اذ لم يعلم **السادسة** لو  
 تنازع في البشري من العيب ولا يثبت له فالقول قول منكر مع  
 يمينه **السابعة** لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا يثبت له  
 قول البايع مع يمينه ما لم يكن هناك قرينة حاك تشهد لا  
 ها **الثامنة** يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً ويرجع المشتري على  
 البايع بشبهة ذلك من الثمن ولو اختلف اهل الخبرة رجع الى  
 القيمة الوسيطة **التاسعة** لو حدث العيب بعد العقد وقبل



القبض كان للمشتري المرة وفي الأثر قولان أشبههما  
وكذا لو قبض المشتري ببعضه وحدث في الباقي كان الحكم  
فيما لم يقبض **الفصل الخامس** في الربا وتحريمه معلوم  
من الشرع حتى إن الدرهم منه أعظم من سبعين مائة و  
يثبت في كل مكيل أو موزون مع التجنية ومنابط الجنس  
ما يتناول له اسم خاص كالخنة بالحنة والأثر بالأثر  
ويشترط في بيع المثليين التساوي في القدر فلو بيع بزيادة  
حرم نقدا أو نسيئة ويبيع مساويا يد بيد ويحرم نسيئة في  
إعادة الرقوع العلم بالحق ليرقان جهل صاحبه وعرفه  
تصدق به وإن عرفه وجهل الرقوع أصلا عليه وإن نهى بالخلاف  
وجهل المالك والقدر بقصد ونحوه ولو جهل الحق لم يكفاه  
الاستهانة وإذا اختلفت اجناس المرور جاز التفاضل نقدا  
وفي نسيئة قولان أشبههما الكراهية والخفية والشعير  
جنس واحد في الربا وكذا ما يكون منهما كالسويق والديق  
أرد

والجنز وثمره الخمر وما يعمل منها جنس واحد وكذا نعمة الكرم  
وما يكون منها واللحوم تابعة للحيوان في الاختلاف وما  
يستخرج من اللبن جنس واحد وكذا الأدهان تتبع قسما  
منه وما لا كيل ولا وزن فيه فليس يربو كالثوب بالثوب  
والعبد بالعبد في النسبة خلافه والأشبه الكراهية  
في الثوب الربا في العدد ترد أشبهه الاستقاء ولو  
شئ كيل أو وزنا وفي بلد آخر جاز فكل بلد حكمه وقيل  
تحريم التفاضل وفي بيع الرطب بالتمر روايتان أشهرها  
المنع وهل يربى العلة في عين كالرعي بالعب والبشارة  
الأشبه لا ولا يثبت الربا بين الوالد والولد ولا بين الزوج  
والزوجة ولا بين المملوك والمالك ولا بين المسلم  
والكافر وهل يثبت بينه وبين الذمي فيه روايتان أشهرها  
أنه يثبت وتباع الثوب بالغرب ولو تفاضلا وبكره الحيوان  
باللحم ولو تماثلا وقد يتخلص من الربا بأن يجعل مع الثوب



متاع بيع من غير جندته مثله درهم ومدة من ثمينة او  
 احدها سلعة لصاحبه ويشترى الاخرى بذلك الثمن  
**في هذا الباب** الكلام في العرف وهو بيع الاغراض بالامانة  
 ويشترط فيه القابض في المجلس وبطل لو اقر قاطله  
 على الاشهر ولو قبض البعض صح فيما قبض ولو فارق المجلس  
 مصطحبين لم يبطل ولو قبض احدهما في القبض فاقترقا قبل  
 بطل ولو اشترى منه درهم ثم اشترى بها دنانير قبل  
 القبض لم يصح الثاني ولو كان له عليه دنانير فامر  
 بان يحولها الى الدرهم وتساعه فقبل صح وان لم يقبض  
 لان المتعين من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد  
 منها ويجوز في المختلف وسيوي في اعتبار التفاضل الصحيح  
 والمكسور والمصنوع واذا كان في احدهما غش لم يبع بجندته  
 الا ان يعلم مقدار ما فيه فزاد الثمن عن قدر الجوهر بما يقا  
 الغش ولا يباع تراب الذهب بالذهب ولا تراب الفضة بالفضة

وتباع ببيع ولو جمعا جاز ببيعة بهما معا وبيع جوه  
 الرصاص والخاسر بالذهب او الفضة وان كان فيه يبيع  
 من ذلك ويجوز اخراج الدرهم المشقة اذا كانت مقلو  
 العرف ولو لم يكن كذلك لم يحز الا بعد بيانها **مسائل الاول**  
 اذا دفع زيادة عما البائع صح ويكون الثريد امانة وكذا  
 لو بان فيه زيادة لا يكون الا غلطا او تمدا ولو كانت الزيادة  
 مما يتفاوت به الموازين لم يجب اعادته **الثانية** يجوز  
 ان يبذل له درهما بدرهم ويشترط عليه صياغة خاصة  
 ولا يتعدى الحكم ويجوز ان يقرضه الدرهم ويشترط ان  
 ينقدها بارض اخرى **الثالثة** الاولى المصومين الذهب  
 والفضة ان امكن تخليصها لم تبع باحدهما وان تعذر  
 كان الغالب احدهما بيعت بالاقل وان تساوا بيعت  
 بهما **الرابعة** المراكب والسيوف المحسنة ان علم مقدار  
 الخلية بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب او الفصل

فيها الاول ان المصومين يبيعون بغير بيانها  
 بخلاف الثاني ان المصومين يبيعون ببيانها  
 هو الاقلام والابواب



نقلا ولو بيعت نسبة فقد من الثمن ما قابل الحلية  
وان جهل بيعت بمين الجنس وقيل ان اراد بيعها بالجنس  
اليها شيئا **الفصل الخامس** لا يجوز بيع شيء يدينه غيره  
لان مجهول **الفصل السادس** ما يجتمع من تراب الصانع يتأ
بالذهب والفضة ويجوز بيعها ويتصدق به لان اربابه
لا يتقربون **الفصل السابع** في بيع لا يصح بيع ثمرة الخمل
قبل ظهورها ولا بعد ظهورها ما لم يبد صلوحها وهو ان يخرج
او يصغر على الاشهر ثم لو ختم اليها شيء او بيعت اريد من ثمرة
او بشرط القطع جائز ويجوز بيعها مع اصولها وان لم يبد
صلوحها وكذا لا يجوز بيع ثمرة الشجر حتى تظهر ويبد صلوحها
وهو ان ينقطع الحطب واذا ادرك ثمرة البستان فهي جازلة
بيع ثمرة اجمع واذا ادرك ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان
اخر لم يدرك من ثمن اليه ثمرة ولو جاز ان اشبه ويصح بيع ثمرة
الشجرة ولو كان في اكام من ثمن الى اصوله او منفردا وكذا

يجوز بيع الثمر مع قايما وحصيدا ويجوز بيع الثمر بعد انقضاء  
لعقطة ولعققات وكذا ما جرى كالطبة وجرية وخرات وكذا اما  
يجزى كالحناء والوقت خرطة وخرطات ولو باع الاصول من الثمر  
بعد التاخير فالثمرة للبائع وكذا الشجر بعد انقضاء الثمرة  
ماله يشترطها المشتري وعليه تقبيلها الى ان يكون غراها  
ان يشتري البائع ثمرات شجرات بعينها او حصصه مشاعة  
او ارباطا معلومة ولو جازية الثمرة سقط من الثمن  
ولا يجوز بيع ثمرة الخمل بثمرتها وهي المراسية وهل يجوز بثمرتها  
غيرها فيه قولان اظهرهما النسخ وكذا لا يجوز بيع النخل بجملة  
وهو الحافلة وفي بيعه يجب من غيره قولان اظهرهما النسخ  
ويجوز بيع العريضة بغيرها وهو الخلة التي تكون في ديار آخر  
فيشترط صاحب المثل بغيرها ثم ويجوز بيع الثمر مع  
وعلى المشتري قطعه ولو امتنع فللبائع انزاله ولو لم يكن له  
له ان يطالبه باجرة ارضه ويجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة



زيادة عن الثمن قبل قبضها على كراهية ولو كان بين اثنين  
تخل تقبل احدها بحصة صاحبه من الثمن بوزن معلوم  
صح واذا امر الانسان بتم التخل حابر له ان ياكل ما لم يقرب  
ولم يقصد ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا وفي جواز  
ذلك في غير التخل من الزرع والخضر ترد **الفصل الثاني**  
في بيع الحيوان اذا تلفت الحيوان في مدة الخيار فهو من  
مال البائع ولو كان بعد القبض اذا لم يكن بسببه ولا عن  
تقريب منه ولا يمنع العيب الحادث من الرد بالخيار واذا  
بيعت الحامل فالولد للبائع على الاظهر ما لم يشترطه  
المشتري ويجوز اتباع بعض الحيوان مشاعا ولو باع واشترى  
الراس والجلد ففي رواية السكوني يكون شريكا بحصة  
قيمة اشتناه ولو اشترك جماعة في شراء حيوان واشترى  
احدهم الراس والجلد بما له كان له منه نسبة ما نقد  
لاما شرط ولو قال اشترى حيوانا بشراكي صح وعلى كل واحد

بنصف الثمن ولو قال اشترى لثا ولا خسران عليك لم يلزم  
الشرط وفي رواية اذا شارك في جارية بشرط الشريك الرجوع  
دون الخسارة جاز ويجوز النظر الى وجه المملوكة ومخاطبة  
اذا اراد شرائها ويحب لمن اشترى بها ان يقرأ اسمه  
ويطعمه شيئا حلوا ويصدق عند باربعة دراهم ويكون  
ان يبرئ منه ثمة في الميزان **والمثل لهذا الباب مسائل الاولى**  
المملوكة يملك فاضل الضربة وقيل لا يملك شيئا **الثانية**  
من اشترى عبد الله ما كان ماله للبايع الا مع الشرط  
**الثالثة** يجب على البائع الاستبراء الامة قبل بيعها  
ان كانت ممن يحض ونجسة واربعةين يوما ان لم تحض  
وكانت في سرة من يحض وكذا يجب الاستبراء على المشتري  
اذا لم يتبرأها البائع ويسقط الاستبراء عن الصغيرة  
والياسة والستبرة وامة المرأة وقيل قول العدل  
اذا اخبر بالاستبراء ولا يؤمن على الحامل قبل حتى يخلص لحملها



اشهر ولو وطئنا ثم ولد له بيع ولدها وان  
 ان يولد لمن ميراثه قسطا **الرابعة** يكره التفرقة بين  
 الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا عنهم وحده سبع  
 سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاع ومنهم من حرم **الثالثة**  
 اذا وطئ المشتري الامة ثم بان استحقاقها انتزعا من الحق  
 وله عقربا نصف المشران كانت ثيبا والمشران كانت  
 بكر او قبل بلوغه مهر امثاله او عليه قيمته بالثمن الاول يوم  
 سقط حيا او برجع وقيمتها بالثمن الولد على البائع وفي رجوعه  
 بالعرق ولو كان اشبههما الرجوع **السادسة** يجوز ان يبيع  
 ما يسه الظاهر وان كان الامام بعضه او كله ولو اشترى  
 امة سرقته من ارض المصلح ردها على البائع واستعاد ثمنها  
 فان مات ولا عقب له سعة الامة في قيمتها على رواية  
 مسكين الثمان وقيل يحفظها كاللقطة ولو قيل تدفع الى  
 الحاكم ولا تكلف البيع كان حسنا **السابعة** اذا دفع الى

منه ولو وطئها ثم ولد له بيع ولدها وان  
 ان يولد لمن ميراثه قسطا **الرابعة** يكره التفرقة بين  
 الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا عنهم وحده سبع  
 سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاع ومنهم من حرم **الثالثة**  
 اذا وطئ المشتري الامة ثم بان استحقاقها انتزعا من الحق  
 وله عقربا نصف المشران كانت ثيبا والمشران كانت  
 بكر او قبل بلوغه مهر امثاله او عليه قيمته بالثمن الاول يوم  
 سقط حيا او برجع وقيمتها بالثمن الولد على البائع وفي رجوعه  
 بالعرق ولو كان اشبههما الرجوع **السادسة** يجوز ان يبيع  
 ما يسه الظاهر وان كان الامام بعضه او كله ولو اشترى  
 امة سرقته من ارض المصلح ردها على البائع واستعاد ثمنها  
 فان مات ولا عقب له سعة الامة في قيمتها على رواية  
 مسكين الثمان وقيل يحفظها كاللقطة ولو قيل تدفع الى  
 الحاكم ولا تكلف البيع كان حسنا **السابعة** اذا دفع الى

مالا يشترى شتما ويقعها ويبيع ببقية المال فاشترى  
 اياه ونحوه ومولا الاب فميراثه الاخر بعد القلق  
 والمخ فكل يقول اشترى بمالي فميراثه ابن اشيم مضى  
 للجهة ويهدى المقتضى على مولاه رقائمه اي القربى ان اقام  
 البنية كان له يهدى في المستضعف وفي القوي ان كان  
 ونيا سب الاصل للحكم بافضاء ما فعله ما ذكركم لم يقيم  
 ببقية تامة **الثانية** اذا اشترى عبدا فدفع البائع اليه عبيدين  
 ليختار احدهما فاقبض واحدا قيل يبيع نصف الثمن  
 ان وجد تعين والا كان الاخر بينهما نصين وفي  
 واية ضعف ونيا سب الاصل ان يضمن له الاخر يطالب  
 بما اتبعه ولو اتبع عبدا من عبيدين لم يبيع وحكي الشيخ  
 في الخلف الجواز **الثالثة** اذا وطئ احد الشريكتين الامة  
 سقط منه من الحد ما قال بغيره وحد بالباقي مع استقاء  
 الشبهة ثم ان حملت قوت عليه جميع الشركاء من عند

منه ولو وطئها ثم ولد له بيع ولدها وان  
 ان يولد لمن ميراثه قسطا **الرابعة** يكره التفرقة بين  
 الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا عنهم وحده سبع  
 سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاع ومنهم من حرم **الثالثة**  
 اذا وطئ المشتري الامة ثم بان استحقاقها انتزعا من الحق  
 وله عقربا نصف المشران كانت ثيبا والمشران كانت  
 بكر او قبل بلوغه مهر امثاله او عليه قيمته بالثمن الاول يوم  
 سقط حيا او برجع وقيمتها بالثمن الولد على البائع وفي رجوعه  
 بالعرق ولو كان اشبههما الرجوع **السادسة** يجوز ان يبيع  
 ما يسه الظاهر وان كان الامام بعضه او كله ولو اشترى  
 امة سرقته من ارض المصلح ردها على البائع واستعاد ثمنها  
 فان مات ولا عقب له سعة الامة في قيمتها على رواية  
 مسكين الثمان وقيل يحفظها كاللقطة ولو قيل تدفع الى  
 الحاكم ولا تكلف البيع كان حسنا **السابعة** اذا دفع الى



الولادة **المأشئة** المملوكان الماذونان لها اذا اشباع كل واحد منهما صاحبه حكم للسابق ولو اشتبه مستحب الطريق وحكم للآخر فان اتفقا بطل العقدان وفي زيادة يرفع بينهما **الفصل الثاني** في السلف وهو ابتاع مضمون الى اجل معلوم بمال حاضر وفي حكمه **الفرق** في شروطه واحكامه ولو اختلف **الاول** الشروط وهي خمسة **الاول** ذكر الجنس والوصف فلا يصح فيما لا يضبطه الوصف كاللحم والخنزير والجلود ويجوز في الامتعة والحيوان والمجبوب وكل ما يمكن ضبطه **الثاني** قبض راس المال قبل الفسخ ولو قبض بعض الثمن ثم اختلفا صح في المقبوض ولو كان الثمن ديناً على البائع صح على الاشتبه لكنه يكره **الثالث** تقدير المبيع بالكيل او الوزن ولا يكتفى العدد ولو كان مما يمتد ولا يصح في العقب اثنان ولا في حطب خرما ولا في الماء قراً ولا في ثوب القديس في الثمن وقبل يكره المشاهدة **الرابع** تبين الاجل

بما يرفع احتمال الزيادة والنقصان **الخامس** ان يكون وجوده غالباً وقت حلوله ولو كان معدوماً وقت العقد **السادس** في احكامه وهي مسائل **الاول** لا يجوز بيع ما قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يقبضه على كراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره وكذا يجوز بيع بعضه وتوليته وتوليته بعضه وكذا بيع الدين فان باعه بما هو حاضر صح وكذا ان باعه بمضمون حال ولو شرط تأجيل الثمن فيلزم كلاته بيع دين بدين وقيل يكره وهو الاصل اما الوعاء ديناً في ذمة زيد بدين للثمن في ذمة عمرو لم يجز لانه بيع دين بدين **الثانية** اذا دفع دوا الصفة ورضي المسلم صح ولو دفع بالصفة وجب القبول وكذا لو دفع فوق الصفة ولا كذا لو دفع الكس **الثالثة** اذا ائتم عند الحلول او انقطع فطال كان متغيراً بين الفسخ والقبر **الرابعة** اذا دفع من غير الجنس ورضي الغريم ولم







الكيل ودفن ان المساع على البايع وكذا اجرة بايع الامتعة  
 واجرة الناقدة ودفن ان المساع على المشتري وكذا اجرة مشتري  
 الامتعة ولو يتبع الوسطة لم يستحق اجرة واذا جمع بين  
 الايباع والبيع فاجرة كل عمل على الامرية ولا يجمع بينهما الا  
 ولا يصح الدلالة ما يتلف فيه ما لم يترك ولو اختلفا في  
 القبط ولا يثبت في القول قول الدلالة مع يمينه وكذا لو  
 اختلفا في القيمة **كتاب الرهن** واركانه اربعة **الاول**  
 في الرهن **وهو** يتحقق الدين المرهون ولا بد فيه من الاغنى  
 والقبول وهو يشترط الاقباض الاظهر نعم ومن شرطه ان  
 يكون عينا مملوكا يمكن قبضه ويصح بيعه منفردا كان او  
 مشاعا ولو رهين ما لا يملك وقف على اجارة المالك  
 ولو كان يملك بعضه مضى في ملكه وهو لا يتم من جهة  
 الرهن ولو شرطه سماعا عند الاجل لم يصح ولا يدخل  
 حمل الدابة ولا مرة الحمل والنجس في الرهن نعم لو تجدد بعد

مورثفة

الارهاق دخل وفائدة الرهن للرهن ولو رهين  
 بدنين ثم ادعى عن احدهما لم يجز امساكه بالآخر ولو كان  
 له دينان وباحداهما رهن لم يجز امساكه بهما ولا يدخل  
 نزع الارض في الرهن سابقا او متجددا **الثاني** في الخش  
 ويشترط شؤنه في الدقة ما لا كان او منفعة ولو رهن  
 على مال ثم استدان آخر فعمله عليها صح **الثاني** في الرهن  
 ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ولو لم يكن  
 لمصلحة المولى عليه وليس للرهن التصرف في الرهن باجاء  
 ولا سكنى ولا طم لا ينعرض للابطال وفيه رواية  
 بالجواز مجع ولو باع الرهن وقف على اجارة الرهن  
 وفي وقوف العتق على اجارة الرهن تردد اشبه المجزأ  
**الثاني** في الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز  
 ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ولو غل الرهن  
 سطل الوكالة فيه بموت الموكل دون الرهانة ويجوز







بلوغ خمس عشر سنة وفي رواية من ثلث عشر إلى أربع  
 عشر وفي أخرى يبلغ عشر وفي الأثرى يبلغ تسع **في**  
 الرشد وهو أن يكون مصلحاً للماله وفي اعتبار العدل  
 تردد ومع عدم الوصفين أو أحدهما يستمر الحجر ولو لم ينفذ  
 في السن ويعلم رشد القسبي بأخبار ما يلائمه من القرفاء  
 ويثبت بشهادة رجلين في الرجال وبشهادة الرجال  
 أو النساء في النساء والستيفية هو الذي يقرق أمواله  
 في غير الأغراض الصحيحة فلو باع والمحال هذا لم يفسد  
 وكذا لو وهب أو أقر بما لا يصح طلاقه وطلها وأقر  
 بالأيوب مالاً والمطلوك ممنوع من التفرقات الآبادة  
 المولود الرضيع ممنوع من الوصية بما زاده على الثلث و  
 كذا في البرعات المخرجة على الخلاف والاب والمجدد للاب  
 ببيان على الصغير والمجنون فان فقدوا فالوصي فان  
 فقد فالحاكم **كتاب القيمان** وهو عقد شرع للتعهد

بنفس أو مال **واقامة** ثلثة **الاول** ضمان المالك  
 يشترط في الضامن التكليف وجواز التفرق ولا بد من ضمان  
 المضمون له ولا عبث بالمضمون عنه ولو علم فأنكر لم يطل  
 القيمان على الاصح وهو يتل المالك من ذمة المضمون عنه  
 الذمة الضامن ويبرأ المضمون عنه ويشترط فيه الملاءة  
 أو علم المضمون له بأعسان ولو بان أعسان كان المضمون  
 له مخيراً أو القيمان المؤجل جائز وفي المؤجل قولان استحباباً  
 للجواز ويرجع الضامن على المضمون عنه ان ضمن بسواً  
 ولا يودي أكثر مما دفع ولو وهب المضمون له وأبواه  
 ولم يرجع على المضمون عنه شيء ولو كان بأذنه وإذا  
 تبرع الضامن بالقيمان فلا يرجع ولو ضمن ما عليه حق  
 وإن لم يعلم كيفه على الأظهر ويثبت عليه ما تقو به  
 البتة لا ما يثبت في دفتر وحساب ولا ما يقرب للمضمون  
 منه **القسم الثاني** في الخوالة وهي مشروعة للموكل المالك



من ذمة الدفعة مشغولة بمثل ويشترط رضا الثلثة  
 وربما اقر بعض على رضا الخيل والحنك على الخيل ولا  
 قبول الخوالة ولو كان على ما نعم لو قبل لرفعت ولا يرجع  
 الحنك على الخيل ولو اقر الحنك عليه ويشترط ملازمة  
 وقت الخوالة او علم الحنك باعسان ولو بان ففرج  
 وبين الخيل وان لم يبرأه الحنك وفي رواية انه لم  
 يبرأه فله الرجوع **القسم الثالث** في الكفالة وهي  
 التعهد بالنفس ويمتد برضاء الكامل والمكفول  
 له دون المكفول عنه وفي اشتراط الاجل فلو كان وان  
 الشرط اجل فلا بد من كونه معلوما واذا دفع الكافل اليه  
 فقد برئ وان امتنع كان المكفول له حبيسه حتى يحضر  
 الغريم او ما اداه عليه ولو قال ان لم احضر الى كذا كان  
 على كذا كان كفيله ابدا ولم يلزمه المالك ولو قال على كذا  
 الى كذا ان لم احضر كان ضامنا لما ان لم يحضر في الاجل

ومن خلى غريبا من غريمه قهر الرهنه اعادته او اما عليه  
 ولو كان فاقلة اعاده او دفع الدية وتبطل الكفالة بموت  
 المكفول عنه **كتاب القتل** وهو مشروع لقطع المنازعة  
 ويجوز مع الاقرار والافتكار الا ما حرم حلاله او حلال  
 حراما وبقي مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة  
 فيه ومع جهل القاديين تنازعا او عينا وهو لا يبرأ من طرفه  
 ويبطل بالتقاييل ولو اصاب الشريك على ان الخسران على  
 احدها والرجح له والاخر راس مال صحيح ولو كان بيد  
 اثنين درهم فقال احدها مالي وقال الآخر ما بيني وبينك  
 فله على الكل درهم ونصف والاخر ما بيني وبينك  
 او دفعه انسان درهمين وآخر درهما فامتنعت لا غن  
 تقرض وتلف واحد فلصاحب الاثنين درهم ونصف والاخر  
 ما بيني وبينك لو كان لو احد ثوب بعشرين درهما والاخر ثوب  
 ثلثين فاشتبها فان خيرا احدها صاحبه فقد انصف



والايضا وقسم الثمن بينهما احساسا واذا حقرا استحقاق  
 احد الغرضين بطل القيل **كتاب الشركة** وهي اجتماع  
 حق مالكين فصاعدا في الشيء على سبيل الشباع ويصح مع  
 امتزاج المالكين المتجانسين على وجه لا يمتاز احدهما  
 عن الآخر ولا ينفقد بالاذن والاعمال ولو اشتركوا  
 لك كان لكل واحد حصة عمله ولا اصل لشركة الوجوه و  
 المعاوضة فاذا امتزج المالان في القدر فالربح بينهما  
 سواء ولو تفاوتا فالربح كذلك وكذلك الخسران بالنسبة و  
 شرط احدهما في الربح زيادة فالاشبه ان شرط لا يلزم  
 ومع الامتناع ليس لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن  
 الباقين ويقتصر من التصرف على ما تناوله الاذن ولو  
 كان الاذن مطلقا صح ولو شرط الاجتماع لزم وهي  
 جائزة من الطرفين وكذا الاذن في التصرف وليس لاحد  
 الشركاء الامتناع من القسمة مندا المطالبة الا ان يضي

ضربا ولا يلزم احد الشركاء اقامة راس المال ولا ضمان على  
 احد الشركاء ما لم يكن متعذرا او متعديلا ولا يصح من جهة وتبطل  
 بالموت وكبره مشاركة الذمى والبضاعة ايداعه **كتاب**  
**المضاربة** وهي يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه  
 بحصة من ربحه وكل منهما الرجوع سواء كان المال  
 فاضلا او مستغلا ولا يلزم فيها اشتراط الاجل ويقتصر على  
 بيعتين له من التصرف ولو اطلق تصرف في الاستمتاع كيف  
 شاء واشتراط كون الربح مشتركا ويثبت للعامل اجره  
 ما شرط له من الربح ما لم يستغرق وقيل للعامل اجره الثلث  
 وينفق العامل في السفوف الاجل كمال النفقة ولا يفتقر  
 العامل الى بيعين المال ولو اشترى في الذمة وقع لشراء له  
 والربح له ولو امر بالتسفر لاجبة ففقد فيها ضمن والربح  
 كان الربح بينهما بمقتضى الشرط وكذا لو امر باتباع شيء  
 تعدل الى غيره وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة



ويشترط في مال المضاربة ان يكون مينا ونايرا ودرهما  
ولا يقع بالعرض ولو قوم عروضا بشرط للعامل حصص من  
ربح كان الربح للمالك وللعامل الاجرة ولا يملك مشاهدة  
راس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول  
بالجواز ولو اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل  
مع عينة وملك العامل نصيب من الربح نظريه وان لم  
ينظر ولا خسران على العامل الا عن تعد او تفریط وقوله  
مقبول في التلف ولا يقبل في الرد الابدية على الاشبه  
ولو اشترى العامل اياه فظهر فيه ربح عتق نصيب العالي  
من الربح وسعى العبد في باقي ثمنه ومتى فسخ المالك للمضاربة  
فسخ وكان للعامل اجرته الى ذلك الوقت ولو فسخ حصة  
المالك للعامل اصاب الربح له ولا يطاء المضارب جارية  
القرائن ولو كان المالك اذن له وفيه رواية بالجواز في  
ولا يقع المضاربة بالدين حتى يقبض ولو كان بينك مضاربة

فئات فان كان مينا الواحد بعينه او عرفت منفردة والا  
تخاصم فيها الغرماء **كتاب المراجعة** والمساقات امسا  
المراجعة فهي معاملة على الارض بحقيقة من حاصلها او  
تلف الممتاعين لكن لو تفاضل فسخ ولا تبطل بالوقت وشروطها  
ثلاثة ان يكون الثمار شيئا مائسا وياقيد او قاضلا و  
ان تقدر لها مدة ومعلومة وان يكون الارض مما يمكن  
الاستقاع بها وله ان يزرع الارض بنفسه وبغيره ومع  
غيره الا ان يشترط عليه زرعها بنفسه وان يزرع مائسا  
الا ان يبقى له ومخرج الارض على صاحبها الا ان يشترط  
على المراجع وكذا الزاد السلطان زيادة ولصاحب الارض  
ان يخرج على المراجع والزرع بالخيار في القبول فان قبل  
كان استقر له مشروطا بسلامة المراجع وثبت اجره المثل  
في موضع تبطل فيه المراجعة وتكون اجارة الارض للمراجعة  
بالخطة او السعي وان يوجرها اكثر مما استأجرها بالآ



يحدث فيها حدثا او يجرها بنين الجفس الذي استأجرها  
**واما السافات** فهي معاملة على الاصول بحسب من ترمها  
 وتقدم المتعاقدين كالاجارة ويصح قبل ظهور الثمرة اجماعا  
 وبعدها اذا بقي للعامل عمل فيه المستزاد للثمرة لا يبطل الموثق  
 احدهما على الاشبه الا ان يشترط تيقن العامل وتصح  
 على كل اصل ثابت للثمرة يتنفع بها مع بقائه ويشترط  
 فيها المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها غالبا ويلزم  
 العامل من الثمر ما فيه مستزاد للثمرة وعلى المالك بناء الجدة <sup>بان</sup>  
 وعمل النواضح وخراج الابيض الا ان يشترط على العامل  
 ولا بد ان تكون الفائدة مشاعة فلوا خفف بها احدهما  
 لم يصح وعملك بالظهور واذا احتل احد شروط الميثاق  
 كانت الفائدة للمالك والعامل الاجرة ويكره ان يشترط  
 المالك على العامل مع الحصة شيئا من ذهب او فضة في  
 الوفا ولو شرط ما لم يتلف الثمرة **كتاب الوديعة** والقبالة  
 المأذون بها

اما الوديعة فهي استئابة في الاحتفاظ ويقتصر القول  
 في اركان او فعل او يشترط فيهما الاختيار ويحفظ كل  
 وديعة بما جرت به العادت ولو عين المالك جزءا من  
 عليه ولو نقلها الى اذن او اجر ضمن الامع الحرف  
 وهي جارية من الكرفين وتبطل بموت كل واحد منهما او  
 لو كانت دابة وجب ملقتها وسبقها ويرجع بدعوى المالك  
 والوديعة امانة لا يضمنها المستودع الامع التفريط  
 او العدوان ولو تصرف فيها بالتسليم ضمن وكان الرجوع  
 للمالك ولا يبرأ به عنها الى الخبز بل لا يبرأ وكذا لو تلف  
 في يد بعد او تفريط فرة مثاها الى الخبز بل لا يبرأ الا بال  
 لتسليم الى المالك او من يقوم مقامه ولا يضمنها  
 لو قهر عليها طالم لكن ان امكنه الدفع وجب ولو خلف  
 انها ليست عند حلف موثرا ويجب اعادتها الى المالك  
 مع المطالبة ولو كانت غصبا منعه وتوقل في وصولها



الى المستحق ولو جهله عرفها كاللغة حولا فان وجد  
 ولا تصدق بها من المالك انشاء ويضمن ان لم يرض  
 ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها عليه ان لم يمتد  
 اذا ادعى المالك القرض فالقول قول المستودع مع يمينه  
 ولو اختلفا في مال هل هو ذبيحة او دين فالقول قول  
 المالك مع يمينه انه لم يودع وعليه القيمة اذا اعتد  
 الرد او تلفت العين ولو اختلفا في القيمة فالقول قول  
 المالك مع يمينه وقيل قول المستودع وهو اشبه ولو  
 اختلفا في الرد فالقول قول المستودع ولو مات المودع  
 وكان الوارث جماعة دفعها اليهم او الى من يرتضونه  
 ولو دفعها الى بعض ضمن حصص الباقيين **واما العادة**  
 فهي الاذن في الانتفاع بالعين بتدبيرها وليت لارته  
 لاحد المتعاقدين ويشترط في المير كما لا العقل وجواز  
 التفرغ والتسليم الانتفاع بما جرت به العادة ولا

اللف ولا نقصان لو اتفق بالانتفاع بل لا يضمن الا مع  
 تفريط او عدوان او اشتراط الا ان يكون العين ذبا  
 او فسخة والفقهاء يلزم وان لم يشترط ولو استعار  
 الفاسد مع العلم ضمن وكذا لو كان جاهلا لكن يرجع  
 على المبيد بما يفتقره وكل ما يفتح الانتفاع به مع قبالة  
 تفتح اعارته وتبصر المستعير على ما يؤذن له ولو اختلفا  
 في التفريط فالقول قول المستعير مع يمينه ولو اختلفا في الرد  
 فالقول قول المير ولو اختلفا في القيمة فقولان اشبهها  
 قول النازح مع يمينه ولو استعار درهم من غير اذن  
 المالك انتزع المالك العين ويرجع المير على  
 الراهن **كتاب الاجارة** وهي تملك منفعة معلومة  
 بموعد معلوم ويلزم من الطرفين وتسليم بالتقابل  
 ولا يتطل بالبيع ولا بالتقو وهل بالموت قال الشيخان  
 نعم وقول المرتضى رحمة الله لا يتطل وهو اشبه وكل ما فتح



امارتها بفتح اجارته واجاره المشاع جارية واليمين امانة  
لا يضمنها المستاجر كما ينقص منها الامع تقدا وقسطا  
وشرايطها خمسة ان تكون المتعاقدان كاملين جازي  
العرف وان يكون الاجرة معلومة كيلة او وزنا وقيل تكلف  
الشاهدة ولو كان مما يكال او يوزن وتملك الاجرة  
بنفس العقد مجاملة مع الاطلاق واشترط التجديد  
تاجيلها بخوما او الى اجل واحد ولو استاجر من غير ملك  
مناعا الى موضع في وقت معين باجرة معينة فان لم يملك  
نقص من اجرته شيئا معينا صح ما لم يحط بالاجرة  
وان تكون منفعة مملوكة للموجر او لمن يورثه <sup>او من يورثه</sup> <sup>او من يورثه</sup> <sup>او من يورثه</sup>  
والمستاجر من يجره الا ان يشترط عليه استيفاء  
نفسه وان تكون المنفعة مقدرة في نفسه بالخطاطة  
الثوب الميتين او بالمدد المعينة كسكنى الدار فيملك  
المنفعة بالعقد واذ مضت مدة يمكن استيفاء

واليمين في يد المستاجر استقرت الاجرة ولو لم ينتفع بها  
واذا عين جهة الاستفاد لم يتعددها المستاجر ويضمن مع  
التعدي ولو تلفت العين قبل القبض او اتسع الموجر من  
التسليم مدة الاجارة بطلت الاجارة ولو منع الطالب  
بعد القبض لم يطل وكان التارك على الطالب ولو اهدى  
المسكن تحت المستاجر في الفسخ وله الزام المالك باصلاحه  
ولا يسقط ما اذا اجارة لو كان الهدم بفعل المستاجر  
يكون المنفعة مباحة ولو اجر ليعمل اخر او ليعمله النساء  
لم تنقذ ولا تنقح اجارة الآبق ولا يضمن صاحب العام  
الشياب الا ان يودع ويفرط ولو تارها في الاستعداد  
فالقول قول المتكبر مع منه ولو اختلفا في مدة الميتين  
فالقول قول المالك مع مبيته وكذا لو كان في قدر الشيء  
المستاجر ولو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر  
مع مبيته وكذا لو ادعى عليه القرط وبثب اجرة المشل



في كل موضع تبطل فيه الاجارة ولو تمتع بالداية المتأخر  
المستصلحة من لزمه في الزيادة اجرة المتردان اختلاف  
في قيمة الداية او اشر بنقصها فالقول قول الغارم وفي  
رواية قول المالك ويستحب ان يقاطع من يستعمل على  
الاجرة وجب القاءه عند فراغه ولا يعمل الاجير الخاص  
لغير المستاجر **كتاب الوكالة** وهي تستدعي فصولاً  
**الاول** الوكالة عبارة عن الايجاب والقبول <sup>المراد بالاشق اشقها واكرمها</sup> الدالين  
على الاستنابة في القرف ولا حكم لو كالة المتبرع ومن  
شرطها ان تقع بغيره فلا تنفع معلقة على شرط ولا مئة  
ويجوز تنجزها وانجز القرف الى امد وليست لازمة  
لاحدتها ولا ينعزل ما لم يعلم الغرض وان اشهد به قرف  
على الاصح ويقترنه قبل العلم ما مضى على الموكل وتبطل  
الوكالة بالموت والجنون والاعماء وتلف ما يتعلق به  
ولو باج الوكيل بشئ فانكر الموكل الاذن بذلك القدر

فالقول قول الموكل مع يمينه ثم شتعا العين ان كانت  
موجودة ومثلها ان كانت مفقودة او قيمتها ان لم يكن  
لها مثل وكذا الوعد بشتعاها **الثاني** ما تنفع فيه الوكالة  
وهو كل فعل يتعلق بغير الشايع فيه بما شرمعت كالبيع  
والشكاح وتنفع الوكالة في الطلاق <sup>او فسخ النكاح</sup> للغايب وللحاضر  
على الاصح ويقصر الوكيل على ما عينه الموكل ولو عم الوكالة  
فتح الا ما تقتضيه الاقرار **الثالث** الموكل ويشترط كونه  
مكلفا جازيا القرف فلا يوكّل العبد الا باذن مولاه ولا الزور  
الا ان يؤذن له والمحاكم ان يوكّل عن السفهاء والبله والوكيل  
لدوي المرافات ان يتأول المنازعة بنفسه **الرابع** الوكيل  
واشترط فيه كمال العقل ويجوز ان تلي المدة عقد التكليف  
لنفسها ولغيرها والمسلم يتوكّل للمسلم على المسلم والذمي للذمي  
وفي وكالة على المسلم بردة الذمي يتوكّل على الذمي والمسلم  
والذمي لا يتوكّل على مسلم والوكيل امين لا يضيئ الاصح



او تقرظ **الخامس** في الاحكام وهي سائر **الاول** لو امر  
 بالبيع حال اقباع من اجله ولو زيادة لم يقع وقف على الاجزاء  
 وكذا لو امر بالبيع من اجله بشئ فباع باقل مما جله ولو باع غيره  
 او اكثر صحح الا ان يتعلق بالاجل غرض ولو امر بالبيع وشئ  
 فباع في غير ذلك الشئ صحح ولا كذلك لو امر ببيع من اشئ  
 فباع من غير فانه يقف على الاجزاء ولو باع بزيادة **الثاني**  
 اذا اختلف في الوكالة فالقول قول الموكل مع عينه ولو اختلفا  
 في الغرض اوفى الاعلام اوفى القرظ والقول قول الوكيل  
 وكذا لو اختلفا في التلف ولو اختلفا في الرد فقولان احدهما  
 القول قول الموكل مع عينه والثاني القول قول الموكل ما لم  
 يكن يجمل وهو اشبه **الثالث** اذا رجع مديونا وكالته  
 فانكر الموكل فالقول قول الموكل مع عينه وعلى الوكيل مرها و  
 مروى نصف مرها لانه ضيق حقها وعلى الرقيق ان يطلقها  
 سزا ان كان وكل **كتاب الوقف** والصدقات والهبات  
 في غنمته على ما يراه

اما الوقف فهو تحسيس الاصل والملازق المنفعة ونقطة  
 البيع وقف وما عداه ينقل الى الميراثية الدلالة على التايد  
 وبغيره فيه القبض ولو كان على مصلحة كالقنطرة او موضع  
 عبادة كالساجد قبضه الناظر فيها ولو كان على طفل قبضه  
 الولي كالاب والجد للاب او الوصي ولو وقف عليه الاب  
 او الجد صحح لانه مقبوض بيده **والنظر** اما في الشروط **او**  
**الواجب** والشروط اربعة اقسام **الاول** في الوقف و  
 يشترط فيه الحصر والادام والاقام واخرجه عن  
 نفسه فلو كان الى امد كان اوجبا ولو جعله لم يفرق  
 غالبا صحح ويرجع بعد موت الموقوف عليه الى ورثته الوا  
 طلقا وقبل شغل الى ورثة الموقوف عليه **والاخر** مروي  
 ولو شرط عود عند الحاجة فقولان اشبهها بالطلا  
**ان** في الموقوف ويشترط ان يكون **عينا** مملوكة تنفع  
 بها مع بقائها انتفاء محلها ويصح اقباضها من غير كفا  
 او سائر



او مقسومة **الثالث** في الواقف ويشترط فيه البلوغ  
 وكالا العقل وجواز الصرف وفي وقف من بلغ عشا  
 ترقده والمروي جواز الصدقة والاوى المنع ويجوز  
 ان يجعل الواقف النظر لنفسه على الاشبه وان  
 اطلق فالنظر لابر باب **الوقف الرابع الموقوف عليه**  
 ويشترط وجوده وتعيينه وان يكون ممن يملك  
 وان لا يكون الوقف عليه محرما ولو وقف على من  
 سيوجد لم يصح ولو وقف على موجود بعد علي  
 يوجد صح والوقف على البتر يصر الى الفقراء ووجوب  
 القرب لا يصح وقف المسلم على البيع والكنائس ولو وقف  
 على ذلك الكافر فتح وفيه وجه آخر لا يقف المسلم على  
 الحربي ولو كان حراما يوقف على الذمى اجنبيا ولو وقف  
 المسلم على الفقراء ان انصرف الى فقراء المسلمين ولو كان  
 كافرا انصرف الى فقراء غلاة المسلمين من صلا الى القبلة

والمؤمنون وهم الاثنى عشرية وهم الامامية وقيل  
 مجتبر الكبار خاصة والشيعة الامامية والجارفة  
 والزيدية من قال بامامة زيد والفقهاء من قال بالاك  
 واسمعيلية من قال باسما عيل ابن جعفر عليه السلام  
 والناوسية من وقف على جعفر ابن محمد والواقفية  
 من وقف على موسى ابن جعفر عليه السلام والكيسانية  
 من قال بامامة محمد بن الحنفية ولو وصفهم بنسبة  
 الى علم كان لمن داه بقا لتلك الحنفية ولو نسبهم الى  
 ابي كان لمن انتسب اليه بالابناء دون البنات على الخلا  
 كالملوكية والهاشمية ويتناول في الذكود والامات  
 وقومه اهل لغته وعشيرته الادنون في نسبة ويجمع  
 في الجيران الى العرف وقيل هو من يلد دارة الى اربعين  
 وقيل الى اربعين ذرا وهو مطروح فلو وقف على مصلحة  
 فطلت قيل العرف الى البتر واذا شرط ادخال من يوجد مع

الموجود



ومع ولو اطلق الوقف واقبل لم يصح ادخال غيرهم  
اولا اذا كانوا واجبا وهو له ذلك مع اصغر ولد  
فيه خلوة الجواز هي اما الفقهاء منهم فغير جاز **ولما**  
**الواحق** مسایل **الاول** اذا وقف في سبيل الله انفق  
الى القرب كالحج والجهاد والعمرة وبناء المساجد **الثاني**  
اذا وقف على ما يذهب دخل الاعلون والادنوز **الثالث**  
اذا وقف على اولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات  
الذكور والاناث بالسوية **الرابعة** اذا وقف على الفقراء  
انصرف الى الفقراء البلد ومن عجزه وكذلك قبيلا  
متبذرا كالعلوية والهاشمية والتميمية ولا يجب  
تتابع من لم يحضر **الخامسة** لا يجوز اخراج الوقف  
عن شرطه ولا بيعه الا ان يقع خلف يده في الفساد  
على ترده **السادسة** اطلاق الوقف يقتضي السوية فان  
فضل لهم **السابعة** اذا وقف على الفقراء وكان منهم

جائز ان  
شركهم

جائز ان يشركهم ومن **الدواحق** مسایل السكنى والعمرى  
وهي تقتصر الى الايجاب والقبول والقبض واولاها ما  
على استيفاء النفقة بتبعا مع بقاء الملك للمالك ويلزم له  
معين المدة وان مات له الملك وكذا الوفاة لم يحرك لم تبطل بموت  
المالك وتبطل بموت الساكن ولو كان حياة المالك لم تبطل  
بموت الساكن وانتقل ما كان له الى ورثة وان اطلق له  
تعيين مدة ولا عمر تغير الملك في اخر اجه مطلقا ولو مات  
المالك والحال هذه كان السكنى ميراثا الورثة وبطلت السكنى  
ويسكن الساكن معه من جهة العادة به كالوالد والروضة  
والخادم وليس له ان يسكن غيره الا باذن المالك ولو باع  
المالك الاصل لم تبطل السكنى ان وقفت بايد معلوم او  
ويجوز حبس الفرس والبعية في سبيل الله والخدام والجارية  
في خدمة بيوت العبادات ويلزم ذلك مادامت العين باقية  
**واما** المندقة فهي الطوق بقلبك العين بغير عوض **حكم**



لها ما لم يقبض باذن المالك وتزوم بعد القبض وان لم  
يقبض عنها ومعرضها محرم على بني هاشم الا صدقة امتنا  
او مع القربة ولا بائس بالمندوبة والصدقة سرا افضل منها  
جهرا الا ان يتهم **واما الهبة** فهي عليك العين بغير مجردا  
عن القربة ولا بد فيها من الاجاب والقبول والقبض شرط  
اذن الواهب في القبض ولو ذهب الاب او الجد الولد الصغير  
لانه مقبوض بيد الوفي وهبة المشاع جائز كالمقسم ولا اثر  
في الهبة لاحد ابوين والا فلا بعد القبض وفي غيره من ذوي  
الرحم على الخلاف ولو وهب احدا القمين الاخر في الرجوع  
ترد اشبهه الكراهية ويرجع في هبة الاجنبي ما دأ  
العين باقية ماله يمرض عنها وفي الرجوع مع الشرف في  
اشبهها الجواز **كتاب السبق والعيادة** ومستدعا  
قوله عليه السلام لا سبق الا في فضل او خف او حافر ويكفل  
تحت الفضل السهام والخراب والسيف فلو تحت الخف الا لا

والفيل وتحت الحافر الخيل والبغال والحمير ولا يصح في غيرها  
ويقتصر انعقادها الى الاجاب والقبول وفي لزومها ترد  
اشبهه الزوم ويصح ان يكون السبق عينا او دينا ولو بد  
السبق غير المتساقين جائز كذا لو بد لا احدها او بد  
من بيت المال ولا يشترط المحلل عندنا ونحن جعل السبق  
للسابق منها والمحلل ان سبق ويقتصر المسابقة الى تقدير  
المساو والخير وتعيين ما يسابق عليه وتساوي ما به  
السباق في احتمال السبق وفي اشتراط التساوي في  
الموقف تردد ويحقق السبق بتقديم الهادي ويقتصر  
المراعات الى شرط تقدير الرشق وعدد الاصابة ونقطة  
وقدر المسافة والعرض والسبق وفي اشتراط المبادرة  
وللمحاطة تردد ولا يشترط تعيين السهام ولا القوس  
المفاضلة على الاصابة وعلى التساوي ولو فضل احدها  
الاخر فكل ارجح الفضل بكذا لم يصح لانه مناف للفرق



من التفضل **كتاب الوصايا** الوصايا وهي تستدعي قصدا  
 في الزيادة **الاول** الوصية عليك عين او منفعة او تسليط على نعم  
 بعد الوفاة ويعتبر في الاجاب والقبول وتكفي الاشياء الا  
 على القصد ولا تكفي الكتابة ما لم ينظم القهينة الدالة على  
 الارادة ولا يجب العمل بما يوجد بخط الميت وقيل ان عمل  
 الورثة ببعض المرفاه العمل بجميعها وهو ضعيف ولا يصح  
 الوصية في معصية كساعة الطالم وكذا الوصية المسلم للبيعة  
 والكناسية في الموصي ويعتبر فيه كمال العقل والحرية وفي وصية  
 من بلغ عشرين في الترتيد والمروية الجواز ولو خرج نفسه  
 هلاكها ثم اوصى لم يقبل ولو اوصى ثم خرج قبلت ولا وصي  
 الرجوع في الوصية متى شاء **الثاني** في الموصي له وليس له  
 وجوده فلا تصح للمعدوم ولا لمن طعن بقاؤه وقت الوية  
 فان ميتا وصح الوصية للمواري كما تصح للاجنبي ولل  
 بشرط وقوعه حيا والدمي ولو كان اجنبيا وفيه اتوال

٣١٢

للحري ولا لملوك غير الموصي ولو كان مديرا او ام ولد  
 نعم لو اوصى لمالك فلا تخبر بعضه مضت الوصية في قدر  
 نصيبه من الحرية وينبغي لعبد الموصي ومدينه ومكاتبه و  
 ام ولده واعتبار ما يوصي به لملوكه بعد خروجه من الدنيا  
 فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الموصي به للورثة  
 وان نزل اعطى العبد الرايد وان نقص عن قيمته سبي  
 في الباقي وقيل ان كانت قيمته ضعف الوصية بطلت وفي  
 المستند ضعف ولو اعتقه عند موته ولم ير له عين  
 وعليه دين فان كانت قيمته بقدر الدين مرتين صح  
 والا بطل وفيه وجه آخر ضعيف ولو اوصى لام ولد  
 صح وهل تقتض من الوصية او من نصيب الولد وفيه  
 قولان فان اعتقت من نصيب الولد كان لها وصية  
 وفي رواية اخري تقتض من الثلث ولها الوصية ول  
 الوصية يقتضي التسوية ما لم ينص على التفضل وفي



الوصية لآخر الله واعمامه رواية بالنقص كما ليس ذلك  
 الاشبه التسوية واذا وصي لقربته فهم المعروف بنسبه  
 وقيل لمن يقرب اليه باخي اب في الاسلام ولو وصي لاهل  
 بيته دخل الاولاد والاباء والقول في المشيئة والخيرون  
 والسيرون البر والفقر كما مر في الوقف واذا مات الموصي  
 له قبل الموصي استقل ما كان للموصي له الى الورثة ما لم يرجع  
 الموصي على الاشهر ولو لم يخلف وارثا رجعت الى الورثة  
 الموصي واذا اقل اعطوا كذا فلان دفع اليه يصنع به شأنا  
 ويستحب الوصية لذوي القرابة وارثا كان او غير  
 في الاوصياء ويعتبر فيه التكليف والاسلام وفي اعتبار  
 العتلة نرد اشبهه انما لا يعتبر اما الوصي المانع  
 ففسق بطلت وصيته ولا يوصي الى المملوك والآباد  
 موله وتصح الى الصبي منقما الى كامل لا منفردا فيقر  
 الكامل حتى يبلغ الصبي ثم يشتركان وليس له نقص

الكامل قبل بلوغه ولا تصح وصية المسلم الى الكافر وتصح  
 من مثله وتصح الوصية الى المرأة ولو وصي الى اثنين وا  
 او شرط الاجتماع فليس لاحدهما الافراد ولو شأ حاله  
 يقض الاما لابد منه كونه اليتيم والمحاكم خبرها على  
 الاجتماع فان تعدد جاز الاستبدال ولو التمس القسمة  
 لم يجز ولو جاز احدهما ختم اليه اما لو شرط لهما الافراد  
 تفرد كل واحد منهما وان انفرد ويجوز ان يقتسموا  
 للموصي تعيين الاوصياء والموصي اليه رد الوصية  
 ويصح ان يبلغ الرد ولو مات الموصي قبل بلوغه لموت  
 الوصية واذا ظهر من الوصية خيانة استبدل به والوصي  
 امين لا يضمن الا مع تعدد او تفرط ويجوز ان يستوفى  
 بما في يده وان يقوم مالي اليتيم على نفسه وان يقتصر  
 اذا كان مليا ويجتص ولاية الوصي بما عين له المص  
 عمومًا او كان خصوصًا وياخذ الوصي امره المثل



وقدر الكفاية هذا مع الحاجة واذا اذن له في  
الوصية جاز ولا يؤخذ نفع لان اشبهما الله لا نفع  
ومن لا يوصي له فالما كمل وتتركه **الخامس** في الوصية  
به وفيه طراف **الاول** في متعلق الوصية ويعتبر فيه الملاء  
فلا يقع بالخبر ولا بالآلات الله والتمار ويوصي بالثلاث  
فانقص ولو اوصي بزيادة عن الثلاث صح وبطل في الزايد  
وان اجاز الورثة بعد الوفاة صح وان اجاز بعض صح  
في حصته وان اجاز واقل الوفاة ففي لزومه فلو ان المراد  
الزوم وعليك الوصية به بعد الموت وتصح الوصية بالثلاث  
بما ولد له الاصاغر ولو اوصي بواجب وغيره اخرج الواجب  
من الاصل والباقي من الثلاث ولو حصص الجميع في الثلاث يدي  
بالواجب ولو اوصي باشيء تطوعا فان رتب يدي بالاق  
حتى يسوفي الثلاث وبطل ما زاد وان جمع اخرجت من الثلاث  
ووزع النقص على الجميع واذا اوصي بقبول مال كذا دخل في

المنفرد والمشارك **الثاني** في المبهمة من اوصي بغير من  
ماله كان العشر وفي رواية السبع وفي اخرى سبع الثلث  
ولو اوصي بسهم كان شصا ولو كان بشئ كان شصا  
ولو اوصي بوجوه فبني الوصية وجها مفردا في البر وقيل  
يرجع ميراثا ولو اوصي بسيف وهو في جفن وقيل كان  
دخول الجميع في الوصية على رواية غير ضعفها الشبهة وكذا لو  
اوصي بصندوق وفيه مال دخل المال في الوصية وكذا قيل لو  
اوصي بسفينة وفيها طعام اسناد الخوي مروا به ولا  
اخراج الولد من الارث ولو اوصي الاب وفيه رواية مطر  
حة **الثلث** في الاحكام وفيه مسائل **الاول** اذا اوصي  
بوصية ثم عقبها بمضادة لها عمل باللاحق ولو لم تضاد  
عمل بالجميع فان قهر الثلاث بدئ بالاول فالاول حتى يسوفي  
الثلاث **الثاني** ثبت الوصية بالمال بشهادة رجلين او بشهادة  
اربع نساء بشهادة الواحدة في الربع وفي شريعتها بشاهد



وعين تردد **أما** الولاية فلا تثبت إلا بشهادة رجلين  
**الثالثة** لو شهد عيدين له على أن الخلل المملوك منه ثم وثقها  
 غير الخلل واعتقا فشهد الخلل بالبينة صح وحكم له وبكى مملوكها  
**الرابعة** لا يقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه وتقبل شهادة  
 الوصي للوصي في غيره ذلك **المفتا** إذا وصى بعتق عبدك  
 أو اعتقه عند الوفاة وليس له سواه المتوفى ثلثه ولو اتفق  
 ثلثه عند الوفاة وله مالا اعتق الباق من ثلث ولو اعتق ميا  
 ليك عند الوفاة أو وصى بعتقهم ولا مال لسواهم اعتق ثلثهم  
 بالقرعة ولو نزلت بهم اعتق الأول فالأول حتى يستوفى الثلث  
 وبطل ما زاد **السابعة** إذا وصى بعتق قبة أخرى الذكور والأ  
 والصغير والكبير ولو قال مؤمنة لزم فإن لم يجد اعتق  
 من لا يفره سبب ولو طلقها مؤمنة فاعتقها ثم ماتت فخلو  
 أخرى **الثامنة** إذا وصى بعتق قبة ثمن معين فإن لم  
 يجد توقع وإن وجد بأقل اعتقها ودفع اليها الفاضل **الثا**

تصرفات المريض إن كانت مشروطة بالوفاء فهي **الثالث**  
 وإن كانت متجزة وكان فيها عجاوبة أو عطية محضه فهو  
 أشبههما اتفاقا من الثلث **أما الأقرار** للوجني فإن كان  
 منها على الورثة فهو من الثلث والأفوه من الأصل  
 والوارث من الثلث على المقيدين ومنهم من سوي بين  
 القسمين **التاسعة** أرش للراحمة ودية القسر تتعلق بهما  
 الديون والوصايا كسائر أموال الميت **كتاب النكاح** وأقسامه  
**المقدمة الأولى** في الدائم وهو يستدعي قصولا **الأول** في صبغة  
 للعقد وأحكامه وأدائه أما الصبغة فالإيجاب والقبول  
 ويشترط الطوق بجد الفاظ ثلثة تزوجتك وأنت كذا  
 وشئت كذا والقبول هو الرضا بالإيجاب وهو يشترط وقول  
 تلك الألفاظ بلفظ الماضي لا حوط نعم لأنه صريح في الإ  
 ولو أتى بلفظ الأمر لقوله للولي تزوجتها فقال تزوجتك  
 قيل يعجز كما في قضية سهل الساعدي ولو أتى بلفظ المستقبل

الطاع في صبغة النكاح  
 لا يجزئ لفظ الدائم على القصد  
 القول هو الدائم لا الضمير

أدأقدم الألفاظ على القبول بان تقول المرأة زوجك  
 نفسي كذا أو تقول الزوج قلت أو زوجت أو يقول  
 مع كملها زوجك أو قل كذا أو تقول قلت وأدأقدم  
 وشئت كذا والقبول على الإيجاب بان قال الزوج تزوجتك بمائة  
 دينار وشئت فقال الزوج لك نفسي صح



كقوله ان تزوجك قبل يجوز كما في خبر ابيان ابن عن الصادق  
عليه السلام في المقة تزوجك فادانك ثم نفى امر تلك  
ولو قلنا تزوجت بملك من فلان وقيل نعم فقال الرقي  
صح لانه يضمن السواك ولا يشترط تقديم الايجاب  
ولا يخفى الترجمة مع القدر على النطق ويخفى مع القدر  
كالاجم وكذا الاشارة للاخرين **واما الحكم** فسيأتي **الاول**  
لاحكم لعامة العبي ولا المجنون ولا المستكران وفي رواية  
اذا تزوجت لسكري بنفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها  
وافرقت كان ما ضا **الثانية** لا يشترط حضور شاهدين  
والاولى اذا كانت الزوجة بالغة رشيدة على الاصح **الثالثة**  
لو ادعى زوجية امرأة فادعت احتها زوجية فالحكم  
لبينة الرجل الا ان يكون مع المرأة ترجيح من دخول او  
تقديم تاريخ ولو عقد على امرأة فادعى اخر زوجية بناء  
جهتها لم يلقت الى دعواه لامع البينة **الرابعة** لو كان الرجل

مئة بناء فبترجوح واحدة ولم يستمها ثم اختلفا في المحقود  
عليها فالقول قول الاب وعليه ان تستم اليه التي قصد بها  
العقدان كان الرقي راجحاً والعقد باطل **واما الاثبات** فثمان  
**الاول** اداب العقد ويستحب له ان يتخير من النساء البكر  
العفيفة الكريمة الاصل وان يقصد السنة لا الجمال ولا المال  
فربما حرهما ويصلي ركعتين ويسأل الله تعالى ان يزيدهما من القيا  
اعفوهن واحفظهن واسعهن زرعاً واعطيهم بركة **الثاني**  
الاشهاد والاعلان والخليفة امام العقد واقامه ليل  
ويكون والقرى العقب وان يتزوج العقيم **القسم الثاني** اذا  
للخلوة ويستحب صلوة ركعتين اذا اراد الدخول والدعاء  
وان يامها بمثل ذلك عند الاستقبال وان يجعل يد على  
ناصيتها ويكونا على طهر ويقول اللهم على كتابك تزوجتها  
الى اخر الدعاء وان يكون الدخول ليلاً وبسلة عند الجماع  
ويسأل الله تعالى ان يزيدهما ولداً ذكر او بكرة الجماع ليلة الخلق



ويوم الكسوف وعند الرقار وعند الغروب حتى يذهب الشفق  
وفي الحاق وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي أول ليلة من  
كل شهر الاثني عشر رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر اذا  
لم يكن معه ماء للغسل وعند الرقار والريح السوداء والصبر  
ومستقبل القبلة ومستندبها وفي السفينة وعاريا وعقير  
الاصلح قبل الفل أو الوضوء والجماع وعند من ينظر اليه  
والنظر الى فرج المرأة والكلام عند الجماع وبغير ذكر الله تعالى  
**مسائل الاولى** يجوز النظر الى وجه امرأة يزيد نكاحها ويمنعها  
وفي رواية الى شعرها ومحاسنها وكذا الى امرئ يزيد شراها  
والا اهل الذمة لانهم بمنزلة الاماء ما لم يكن للذمة  
الجسد زوجته بالظن وظاهره الى محارمة ما احل العوقين  
**الثانية** الوطئ في البر في رواية ان اسرها الجواز على  
كل اهيئة **الثالثة** الفراق عن المرأة بغير ادنها يلزم ويحب  
دنية النطفة عشرة دنانير وقيل مكره وهو أشبه وحسن

في الاماء **الرابعة** لا يدخل بالمرأة حتى يمضي لها تسع سنين  
ولو دخل قبل ذلك لم يحرم على الاصح **الخامسة** لا يجوز للرجل  
ترك وطئ المرأة اكثر من اربعة اشهر **السادسة** كل النساء  
ان يطرف اهلها ليلة **السابعة** اذا دخل بالحيضة لم تبلغ  
فافضاها حرم عليه وطئها ولم يخرج عن حيضاته ولو لم  
يضعها لم يحرم على الاصح **الفصل الثاني** في اولياء العقد  
الا ولاية في النكاح لعين الاب والجد للاب وان علا والاب  
والعوى والحكم ولاية الاب والجد ثابتة على الصغير  
ولو ذهبت بكار بها بنها او غير ولا يشترط في ولاية الجد  
بقاء الاب ولا يشترط في المستند ضعف ولا خيار للصية  
مع البلوغ وفي الصبي قولان اظهرهما انه كذلك ولو تزوجها  
فالقول السابق فان اقترنا ثبت عقد الجدة وبقيت ولايتها  
على البالغ مع فساد عقلا ذكر كان او انثى ولا خيار له لو اقر  
والشيب تزوج نفسها ولا ولاية عليها للاب ولا لعين ولا لغيرها



من غير اذنها وقف على اجازتها **اما** البكر البالغة الرشيد  
 فامرها بيبها ولو كان ابوها حيا وقبل لها الانفراد بالعقد  
 دائما كان او منقطعا وقيل مشترك بينها وبين الاب فلا  
 ينقض احد منهما وقيل امرها الى الاب وليس لها معه امر  
 ومن الاصحاب من اذن لها في المسقة دون الدائم ومنهم  
 من عكر الاول اول ولو عضلها الوصي سقط اعتبار  
 رضاه اجماعا ولو تزوج الصغيرة غير الاب والجد وقف على  
 رضاها عند البلوغ وكذلك الصغير ولو لم يكن له الزوج الملوكة  
 صغيرة وكبيرة بكر او ثيبا عاتلة او مجنونة ولا خيرة لها وكذا  
 العبد ولا تزوج الوصي الا من بلغ فاسد العقل مع اعتبار <sup>المصلحة</sup>  
 وكذا الحاكم **ويعلق** بهذا الباب **مسائل الاولى** الوكيل في النكاح  
 لا تزوجه من نفسه ولو اذنت في ذلك فلا شبهة للجواز  
 وقيل لا وهي رواية عامر **الثانية** النكاح يقف على الاجازة  
 في المهر والعبد ويكفي في الاجازة سكوت البكر ويعتبر في الثيب

النفق **الثالثة** لانكح الامة الا باذن المولى ومحل كان المولى  
 امرأة وفي رواية سيف يجوز نكاح امه المرة من غير اذنها  
 مسقة وهي ضافية لا اصل **الرابعة** اذا تزوج الابوان الصغير  
 قبح وتوارثا ولا خيار لاحدهما عند البلوغ ولو تزوجها غير  
 وقف على اجازتهما فلو ماتا او مات احداهما بطل العقد  
 ولو بلغ احداهما فاجاز ثم مات غير من تركته نصب البتة  
 فاذا بلغ احلف انه لم يجز للرغبة واعطى نصيبه **الخامسة**  
 اذا تزوجها الاخوان برجلين فان تبرعا اختارت ابيهما  
 شاءت وان كانا وكيلين وسبق احدهما فالمقد له ولود  
 بالاخير لحويه الولد واعيدت الى الاول بعد انقضاء <sup>خلت</sup>  
 ولها المهر المشقة وان اتفقا بطلا وقيل العقد عقد الاكبر  
**السادسة** لا ولاية للائم فلوز تزوجت الولد فاجاز تزوج  
 ولو انكره بطل وقيل يلزمها المهر يمكن جملة على عوي الو  
 كالة عنه ويستحب للمرأة ان تستاذن اباها بكونها شوا



ثبثا وان توكر اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان  
يقول على الاكبر وان تمنا رعيته من الامواج **الفصل**  
**الثالث** في اسباب التحريم وهي ستة **الاول** النسب وهو  
به سبع الام وان علت والبنت وان سفلت والاخت  
وبنائها وان سفلت والعمة وان ارتفعت وكذا الحالة  
وبنات الاخ وان هيطن **الثاني** الرضاع ويحرم منه ما يحرم  
من النسب وشروط اربعة **الاول** ان يكون اللبن عن  
كناح فلو دبرا وكان عن نهالم ينشئ **الثاني** الكمية وهي ما  
انبت اللحم وشدة العظم ان رضاع يوم وليلة ولا حكم لما  
دونه العشرة في العشر روايان اشهرهما انها لا ينشئ  
ولو رضع خمس عشرة رضعة ينشئ ويعتب الرضعات حتى  
تلكه كمال الرضعة وامتناعها من الثدي وان لا ينفك  
بين الرضعات برضاع غير الرضعة **الثالث** ان يكون في  
رضع الحولين وهو براعي في الرضعة دون ولد الرضعة

على الاصح **الرابع** ان يكون اللبن لهلا واحدا فيجوز الصبا  
يرتضعان بلبن واحد ولو اختلفت الرضعات ولا يحرم  
لو رضع كل واحد من لبن هلا آخر وان اتحدت الرضعة  
ويستحب ان تجوز للرضاع المسئلة الوضعية العفيفة  
العاقلة ولو اضطر الى الكافرة استرضع الذميمة وبها  
من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكفي تمكينها من حمل الولد  
الى امتزاجها ويكره استرضاع الجوسية ومن لبنها عن نرا  
وفي رواية اذا احلها مولاهما لم ياب لبنها وهما مثل  
**الاول** اذا اكملت الشرايط صارت الرضعة اما وحدا  
اللبن ابا واختها خالة وبنتها اختا ويحرم اولادها  
اللبن ولادة ورضاعا على المرتضع واولاد الرضعة ولادة  
لا رضاعا **الثانية** لا ينكح اب المرتضع في اولاد صاحب اللبن  
ولادة ورضاعا لانهم في حكم ولد وهل ينكح اولاده الذ  
لم يرتضعوا في اولاد هذا الفحل قال الشيخ في الحلة ولا فإ



الوجه الجواز **الثالثة** لو تزوج رضيعه فارضتها امرأته  
 حرمها ان كان دخل بالمصنعة والاخرت المصنعة حسب  
 كان له زوجان فارضتها واحدة حرمها مع الدخولها  
 ولو ارضعتها الاخرى فقولان اشبههما انما يحرم  
 ولو تزوج رضيعتين فارضتهما امرأته حرم كلهن  
 ان كان دخل بالمصنعة والاخرت المصنعة **الثانية**  
 في المصاهرة والنظر في الوطى واللمس **الاول** فوطى  
 امرأة بالعقد او الملك حرمت عليه ام الموطوءة وان علنت  
 وبناتها وان سفلن سواء كان قبل الوطى او بعده وحرم  
 الموطوءة على اب الوطى وان على اولاده وان نزلوا الوطى  
 العقد من الوطى حرمت امها عليه عينا على الاصح وبناتها  
 جمعا لا عينا فلو فارق الام حلت البنت ولا تحرم مملوكة  
 الابن على الاب بالملك فيحرم بالوطى وكذا مملوكة الاب **عنه**  
 لاحدهما ان يطأ مملوكة الاخرى ما لم يكن عقدا وتحليل نعم

يحوز ان يقوم الاب بمملوكة ابنة الصغير على نفسه ثم يطأها  
**ومن قايح** هذا الفصل يحرم اخت الزوجة جمعا لا عينا  
 كما بنت اخت الزوجة وبنت اخيها فان اذنت احداهما  
 وكذا لو ادخل الوطى او الخالة على بنت الاخ او الاخت  
 ولو كان عند الوطى او الخالة فبأذنه بالعقد على بنت الاخ  
 او الاخت كان العقد باطلا وقيل بتحريم الوطى والخالة  
 بين الفسخ والامضاء او فسخ العقد وان تحريم المصا  
 بوطى الشبهة تردد الشبهة انه لا يحرم **اما** انها فلا تحرم  
 الزانية ولا الزوجة وان احرمت على الاشهر وهل تنشر  
 حرمة المصاهرة قبل نعم ان كان سابقا ولا تنشر لاحقا  
 والوجه انه لا ينشر ولو تزوج بالوطى او الخالة حرمت  
 عليه بناتها **واما** اللبس والنظر بما لا يجوز بين المالك  
 فمنهم من ينسب به الحرمة على اب الامر والناسر ولد  
 ومنهم من خص التحريم بمطهرة الاب والوجه الكراهية



في ذلك كله ولا يستعد التحريم الى ام المنطورة والممومة  
 ولا بينهما **ويخرج هذا الباب** صياها **الاول** لو عملت اختين  
 فوطيوا احد حرمت الاخرى ولو وطئ الثانية اثم لم تحرم  
 عليه الاولى واضطربت الرواية في بعضها تحرم الاولى  
 حتى يخرج الثانية عن ملكه لا للعود وفي الاخرى ان  
 كان جاهلا لم تحرم وان كان عالما حرمت عليه **الثانية**  
 يكره ان يقعد للمرأة على الامة وقبل مجرم الا ان يقدم للذكر  
 ويختفي العنة **الثالثة** لا يجوز للعبد ان يتزوج الكثرين  
 حريتين او حرة وامنتين او اربع اماء **الرابعة** لا يجوز  
 التكاثر الامة على الحرة الابادتها ولو باءدركا العقد  
 بالطلاق وقبل كان للحر الحنيفة بين اجازته وفسخه وفي  
 رواية لها ان تفسخ عقد نفسها وفي الرواية ضعف  
 ولو ادخل المرأة على الامة جاز وللحر الحنيفة ان لم تقم ولو  
 جمع بينهما في عقد صحيح عقد للحر دون الامة **الخامسة** لا

العقد واحد على ذات البعل ولا تحرم به لغيره لو تزني بها  
 حرمت وكذا في الرجعية **السادسة** من تزوج امرأة في عقد  
 جاهلا بالعقد فاسد ولو دخل حرمت ولحقه الولد  
 المهر وطئ الشبهة وتم العدة الاولى وتأنف اخرى للثاني  
 وقيل بخبر واحد ولو كان عالما حرمت بالعقد ولو تزوج  
 محرما عالما حرمت وان لم يدخر ولو كان جاهلا فسد  
 تحريم ولو دخل **السابعة** من لاطف بغيره حرمت فاقبته  
 ام العلام وبنته واخته **الثانية** في استيفاء العدة  
 واذا استكمل الحرام بها بالعبطة حرمت عليه ما زاد ويحرم  
 عليه من الاماء ما زاد على الاثنين فاذا استكمل العبد  
 حريتين او اربعاً من الاماء عبطة حرمت عليه ما زاد  
 لكل منهما ان يفسف الى ذلك بالعقد النكاح وملك  
 ايمى ما اذا طلق واحدة من الاربع حرمت ما زاد عليه  
 عبطة حتى يخرج من العدة او تكون المطلقة بائنة وكذا







**مسار سبع الاول** المتساوي في الاسلام شرط في صحة  
العقد وهو يشترط التساوي في الايمان الاطهر لكنه  
يتجنب ويتأكد في المؤمنة نعم لا يصح النكاح الثامن  
الاصل البيت مولا يشترط ان الزوج من النعمة ولا يجوز  
الزوجة لو تجدد العجز عن الانفاق ويجوز النكاح المتيقن  
للعبد والمأشمية غير المأشحة والعربية بالعجمي وبالعبد  
واذا خطب المؤمن القادر على النعمة وجب احيائه  
وان كان احفظ نسبا وان متعه الولي كان عاصبا  
ان يزوجه الفاسق ويتأكد في شارب الخمر وان تزوجه الكوفة  
المخالف ولا باس بالسضعف والمستضعف وملايخ  
بعض **الثانية** اذا انقرب الى قبيلة وبان من غيرهما  
فقر رواية الحجة تفسخ النكاح **الثالثة** اذا تزوج امرأ  
ثم علم انها كانت نهنت فليس له الفسخ ولا الرجوع  
على الولي بالمهر وفي رواية لها الصداق باستحلال

فهيها ويرجع به على الولي وان شاء تركها **الرابعة**  
لا يجوز التعريض بالخطبة لذات العقد الرجعية ويجوز  
في غيرها ويجوز الترخيص في المأشحة **الخامسة** اذا خطب  
فاجابت كره لغين خطبتها ولا يجوز **السادسة** النكاح  
الشغار بالمل وهو ان يزوجه امرأتان بن حلين على ان  
مهر كل واحد منهما نكاح الاخرى **السابعة** يكون  
العقد على القابلة المزية وينتقل وان يزوجه ابنته بنت  
زوجه اذا ولدتها بعد مفارقتها ولا باس لمن ولدتها  
قبل ذلك وان يزوجه من كانت حرة لاقه مع غرايه وكنه  
الزانية قبل ان تنوب **القسم الثاني** في النكاح المنقطع  
والنظر في اركانها واحكامها واما ركانه اربعة **الاول**  
الصيغة وهي يفقد باحد الالفاظ الثلاثة خاصة في  
علم المهرى تفقد في الاما وبلقط الاباحة والتحليل  
**الثاني** الرؤية ويشترط كونها مسلمة او كتابية ولا يصح



بالمشتركة والناسبة وبسبب اختيار المومة الفقية  
وان ميساء لها عن حالها مع التهمة وليس شرطاً وتكرار  
بالرأية وان يستمع بغير شرط اب وان فسر  
فلا يقتضها وليس محمدا ولا حضري عدد من وتحرم  
ان تستمع امة على حرة الا باذنها وان يدخل على المرأة  
بنت اخيها او اختها ما لم ياذن **الثالث** المهر ذكر  
شرط ويكفي فيه المشاهدة ولو يتقدم بالراضي ولو  
من بر ولو لم يدخل ووهبها المدة فلها النصف **وإن**  
بالنصف لو كان رفع المهر واذا دخل السر المهر ولو  
اخذت بشئ من المدة فاصحابها ولو بان فساد العقد فلا  
مهر ان لم يدخل ولو دخل فلها ما اخذت بمنع ما يقع  
الوجدانها استوفيه مع جهاتها ويستعاد منها مع علمها  
ولو قبل بغير المترايع الدخول وجهلها كان حسناً **الرابع**  
الاجل وهو شرط في العقد ويتقدم بترتيبها كاليوم وال

والشهر ولا بد من تعيينه ولا يقع بذكر المرة والمرات مجزئة  
عن زمان مقدرة وفيه رواية بالجواز فيها ضعف **واما**  
**الاحكام فسيلا الاول** الاجل لا يذكّر المهر مع ذكر الا  
يبطل العقد وذكر المهر من دون الاجل يقبله دايمياً  
**الثانية** لاحكم للشرط قبل العقد وتلزم لو ذكرت فيه  
**الثالثة** يجوز اشتراط اتيانها ليلة او غداً او الا  
يلاءها في البرج ولو رضيت به بعد العقد جائز **والرابعة**  
من دون اذنها **والخامسة** الولد وان غزا لم يملك لو فاه لم  
يبيع الى اللعان **الرابعة** لا يقع بالمتعة طلاقاً وجماعاً  
ولا لعان على الاصل ويقع الظهار على من رد **الخامسة** لا  
يثبت بالمتعة ميوات وقال المرتضى يثبت ما لم يشترط  
السقوط ثم ولو شرط الميوات لزم **السادسة** اذا انقضت  
اجلها فالعدة حبضتان على الاشهر وان كانت من غير  
وان لم تحضر فخمسة واربعون يوماً ولو مات عنها في العدة



ربا بيان اشهرها اربعة اشهر وعشرة ايام **السابعة**  
 لا يجوز تجديد العقد قبل انقضاء الاجل ولو ارادة و  
 هبها ما بقي واستأنف **القسم الثالث** في مخاح الاما  
 والنظر اما في العقد واما في الملك اما العقد فليس للعبد  
 ولا لامة ان يعقد لانفسهما ان كانا ماليرا ذن المولى ولو  
 باءرا احدهما في وقوفه على الاجازة اشبه وان اذن المولى  
 يثبت في ذمته مولى العبد المهر والنفقة <sup>في كل</sup> ويثبت له  
 الامة المهر ولو لم ياذن المولى لها ولو اذن <sup>في كل</sup> احد  
 كان الولد لآخر وولد المملوكين رق لمولى هما ولو كانا  
 للاثنتين فالولد بينهما بالسوية فلم يشترط احدهما واذ  
 كان احدا لآخرين حتى اذ الولد من الا ان يشترط المولى رقبته  
 على تردد ولو تزوج المملوك من غير اذن مالكها فان وطئها  
 قبل الاجل اذ عا لما كفونان والولد رق للمولى وماله  
 الحد المهر ويسقط الحد لو كان جاهلا دون المهر ولحقته

الولد وعليه قيمته يوم يسقط <sup>في كل</sup> حيا وكذا الواذعت الحرية  
 فتزوجها على ذلك وفي رواية بلغة بالوطع عشر القيمة  
 ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ولو اولادها  
 فكهر بالقيمة ولو عجز سعى في قيمتهم ولو اذ عجز المستول  
 يفيدهم الامام وفي المستند ضعيف ولو لم يدخل بها <sup>المرقاة</sup>  
 فله مهر ولدت زوجت الحرية عبدا مع العلم فله مهرها وولد  
 رفق ومع الحمل يكون الولد حرا ولا يلزمها قيمة ويلزم العبد  
 مهرها ان لم يكن مأذونا وتجب به ولو تساقط المملوك  
 فله مهر والولد رق لمولى الامة وكذا الزنى بها الحر او  
 لو اشترى الحر نصيب احد الشريكين من زوجته بطل العقد  
 ولو افضى الشريك العقد لم يحل وبالعقل رواية فيها ضعف  
 وكذا لو كان بعضهما حرا ولوها ياها مولاها على الرقان  
 فحملها العقد عليها مائة في زناها ترد والشبهة **المعنى**  
 من تزوج عبدا مائة ان يعطيها شيئا ولو مات المولى كان



للزوجة الخيار في الاجارة والفسخ واخيار للامة في  
 الطواني ثلثة العتق والبيع فاذا اعتقت الامه تخيرت  
 في فسخ نكاحها وان كان الزوج خرا على الاظهر واخترت  
 لو اعتقرت ولا روجه ولو كانت حرة وكذا تخير الامه لو كانا  
 للمالك فاعتقا اذا اعتقت ويجوز ان يتزوجها ويجعل  
 صداقها ويشترط تقديم لفظ الترخيص في العقد وقبل استيفاء  
 تقديم العتق وام الولد رقيق وان كان زولدها باقيا ولو  
 مات جاز بيعها وتعمق بموت مولى من نصيب ولدها  
 ولو عجز النصيب سعت في الخلف ولا يلزم الولد التسع على  
 الاشبه ويتابع مع وجود الولد في ثمن رقيتها اذ لم يكن  
 غيرها ولو اشترى الامه نسيبة فاعتقها وتزوجها وجعل  
 عندها امرها فحملت ثم مات ولم يتولد ما يقوم بثمنها  
 فالاشبه ان العتق لا يطل ولا يرق الولد وقبل يتابع في ثمنها  
 ويكون حملها كهيئتها رواية هشام ابن سالم **الملك**

فاذا بيعت مات المملوك تخير المشتري في الاجارة والفسخ  
 تخير على الفور **كنا** بيع العبد وتحت امة وكذا قيل لو كان  
 تحت حرة لرواية فيها ضعف ولو كان المالك فباعها لاشين  
 فلكل منهما الخيار وكذا الرابع اخذها الرقيق العتق ماله  
 يرق كل واحد منهما ويملك المولى المهر بالعقد فان دخل  
 الزوج استغفره لا يسقط لوباع اما لو باع قبل الدخول سقط  
 فان اجارة المشتري كان المهر له لان الاجارة كالعقد  
**واما الطلاق** فان كانت نروجة العبد حرة او امة لغير  
 مولاة فالطلاق وسك وليس لمولاة اجبار ولو كانت امة  
 لمولاة كان التفرق الى المولى ولا يشترط لفظ الطلاق  
**النظر الثالث** في المملك وهو نوعان **الاول** ملك  
 الرقبة ولا حصر في النكاح به واذا تزوج امته حرة عليه  
 وطيا ولساو النظر بشهوة ما دامت في العقد وليس للمولى  
 استزاعها ولو باعها تخير المشتري دونه ولا يحمل لاصته



وطي المشتركة ويجوز ابتداء ذوات الارهاج من اهل  
الحرب وبنائهم وبنائهم ولو ملك الامة فاعتقها حل له  
وطيها بالعقد وان لم يسترها ولا تحل لغيره حتى تعتد كالمرة  
وعلى الاب موثقة ابنه وان حم عليه وطيا وكذا الآ  
**النوع الثاني** في ملك المنفعة وصيغته ان يقول احللت  
لك وطيا او جعلتك في حل من وطيا ولم يعتد هذا  
وامتنع اخرون بلفظ الاباحة ومنع الجميع لفظ العارية  
وهو عقد منعة وفي تحليل امته لم يكره تردد ومسا  
وانه الاجنبي اشبه ولو ملك بعض الامة فاحلته نفسها  
لم يصح وفي تحليل الشراك تردد والوجه المنع ويستتبع ما  
يتناول له اللفظ فلو احل التحليل اقر عليه وكذا اللبس  
لكن لو احل الوطى حل له مادونه ولو اهر الخدمه لم يبر  
لوطي وكذا لا يستتبع الخدمه تحليل الوطى وولد محلة حرا  
شرط الحرية في العقد فلا يسيل على الاب وان لم يشترط

فقه الزامه قيمة الولد روايات اشبهها انها لا يلزم  
ولا بأس ان يطأ الامة في البيت خبيث وان ينام بين  
وكبر في المراتب وكذا يمكن وطى الفاحشة ومن ولدت من الزنا  
**ويجوز** بالتحايج النظر في امور خمسة **الاول** في المبيع  
والبحث في اقسامها واحكامها يعيب الرجل اربعة الجفون  
الحضاء والجبت والعن وعيوب المرأة سبعة الجنون  
الجذام والبصر والقرن والافقواء والعرج والاقفاد  
وفي التبرقود دأشبهه بثوبه عيبا لانه يمنع الوطى  
ولا تردد بالعمى ولا بالتقار ولو حدث فيه ولا بالرجح  
على الاشبه **واما** الاحكام فسايل **الاول** لا يصح التحايج  
بالعيب المجتهد وبعد الدخول وفي المجتهد بعد العقد يرد  
عدا العن ويلغي في المرأة الجنون الرجل المستغف لا وقا  
السلوة وان تجتهد **الثانية** الحيا فيه على العمى وكذا في  
تدليس طلاقه **الثالثة** الصريح فيه ليس طلاقا فلا يكره



معه تصيف المهر قبل الدخول لا يقتصر الفسخ بالرجوع  
إلى الحاكم وينصرف المعنى لضرب الاجل اذا فسخ الزوج  
قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعد فلها المهر ويرجع به  
الزوج على المدلس واذا فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر  
الآتي المعنى ولو كان بعد فلها المهر ولو فسخت بالخصا  
ثبت لها المهر مع الفلوق ويعزرها **الثامنة** لو ادعت عتته  
فانكر بالقول قوله مع يمينه ومع ثبوته يثبت لها الخيار  
ولو كان متبعدا واغنى عن وطئها قبله ودبره وعرضه  
غيرها ولو ادعى الوطئ فانكرت بالقول قوله مع يمينه  
ان صهرت مع المعنى فلا بحث وان رفعت امرها  
إلى الحاكم اجلها ستة من حين الترافع فان عجز عنها  
وطئها وعز غيرها فلها الفسخ ونصف المهر ولو تزوج  
على انها حرة فبانت امه فله الفسخ ولا مهر ولو يدخلها  
لو دخلها فلها المهر على الاشبه ويرجع به على المدلس قبل

لولاها العشران والنصف العشران لو يكن مدلسا وكذا الفسخ  
هو لو بان تزوجها مملوكا ولا مهر قبل الدخول ولها المهر  
بعده ولو اشترط كونها بنت مهيبة فبانت بنت امه فله  
الفسخ ولا مهر ويثبت لو دخل ولو تزوج بنت المهيبة فادخلت  
عليه بنت الامه ردها ولها المهر مع الوطئ للشبهة ويرجع  
به على من ساقها وله تزوجته ولو تزوج انسان فادخلت  
امراة كل منهما على الاخر كان لكل موطوءة مهر المثل على الوطئ  
للشبهة وعليها العتة وتعاد على تزوجها وعليه مهرها الاصل  
ولو تزوجها بغيرها فبانت ثيبا فلا ردة وفي رواية يقتصر  
في المهر فيه اطراف كل ما يملكه المسلم يكون  
مهر امينا كان او دينا او منفعة كعقلم القسعة والشجرة  
ويستوي فيه الزوج والاجنب اما لم يجعل المهر استحيانا مثلا  
فقولان اشبهها بالجوانز ولا تقدير للمهر في القلة ولا في  
الكثرة على الاشبه بل يتقدم بالتراضي ولا بد من تعيينه بالوصف



او الاشارة وتكفي المشاهدة مركبة ووزنه ولو تزوجها  
على خادم ولم يبيت فلها وسط وكذا لو قال دارا ببيت  
ولو قال على السنة كان خمس مائة درهم ولو سمى لها  
مهر ولا يبيها شيئا سقط ما سته له ولو عقد الزميا على  
خمر أو خنزير راجع ولو اسلم او اجد لها قبل القبر فلها  
القيمة عينا كان او مقبولا ولا يجوز عقد المسلم على الخمر  
ولو عقد صح ولها مع الدخول مهر المثل وقيل بطل العقد  
في القويض لا يشترط في الصيغة ذكر المهر ولو  
اغفله او شرط الامهر فالعقد صحيح ولو طلق فلها المنة  
قبل الدخول وبعد لها مهر المثل ويمتنع في مهر المثل حالها  
في الشرف والجلد وحاله في المنة فالنفق يمتنع بتوقع المرتفع  
او عشرة دنانير فانزله والفقير بالخاتم والذهب والتمسك  
بينهما ولو جعل الحكم لاحدهما في تقدير المهر صح وبحكم  
الرفق بما شاء وان رقا وان حكمت المرأة لم يتجاوز مهر السنة

ولو مات الحاكم قبل الدخول وقبل الحكم ما لم يولي <sup>المنة</sup> <sup>تملك</sup>  
في الاحكام وهي عشرة  
المرأة المهر بالعقد ويتعف بالطلاق ويستقر بالدخول  
وهو الوطى قبل او دبرا ولا يسقط معه لو لم يقبض  
ولا يستقر بمجرد الطلاق على الاشهر قبل اذ لم يستقر  
لها مهر او قدم شيئا قبل الدخول كان ذلك مهرها ما  
لا يشترط غيره اذا طلق قبل الدخول رجع بالنشف  
ان كان اقضيها وطالبت بالنصف ان لم يكن اقضيها  
ولا يستعيد الزوج ما تجدد من التمتع بين العقد والطلاق  
متصلا كان كالسمن او منفصلا كالولد ولو كان النماء  
موجودا وقت العقد رجع بنصفه كالحمل ولو كان <sup>تعلق</sup>  
صفة او علم فعلها رجع بنصف اجرتة ولو ابرأته  
من المصداق رجع بنصفه لو امرها بمذيق ثم  
طلق صارت بينهما نصفين وقيل بطل التدبير يجعلها



مهر أو هو شبهه لو اعطاها عوض المهر متاعاً أو عبداً  
 ابقا أو شيئاً آخر ثم طلق يرجع بنصف المهر دون العوض  
 لو شرط في العقد ما يخالف المشرع فسد الشرط دون  
 العقد والمهر كالوشرط لا يتزوج أو لا يستر وكذا لو شرط  
 تسليم المهر في أجل فإن تأخراً عنه فلا عقد أما لو شرطت  
 الاتيقض بها صح ولو أدت بعد جاز ومنهم من قصر جواز  
 الشرط بالمعقبة لو شرط ألا يخرجها من بلد ما لزم و  
 لو شرط لها مائة إن خرجت معه وخمس مائة إن لم يخرج  
 فإن أخرجها إلى بلد الشرك فلا شرط له ولو تمت المائة وإن  
 أرادها إلى بلد الاسلام فله شرط لو اختلفا في  
 أصل المهر فالقول قول الزوج مع ميسره ولو كان بعد الدخول  
 وكذا لو خلوها فأدعت الموافقة يضمن الأب  
 ولذة الصغير إن لم يكن له مال وقت العقد ولو كان له مال  
 كان على الولد للمرأة أن تمتنع قبل الدخول حتى يقبض

وهل لها ذلك بعد الدخول فيه قولان أشهرهما أنه ليس  
 ذلك في القسم والشهود والشقاق أما القسم  
 فلزوجها الواحدة ليلة والاشتيتان ليلتان وثلاثاً ثلاثاً  
 والفاضل من الإربع له يصعد حيث شاء ولو كنت أربها فلكل  
 واحدة ليلة ولا يجوز الاخلول الأعم المهر أو الأذن  
 الواجب المضاجعة لا الموافقة ويختص الزوج بالليل  
 وفي رواية الكرخي أنها عليه أن يكون عندها في الليل  
 ويظل عندها في صحتها وإذا اجتمع مع المرأة بالعقد فله  
 ليلتان وللأمة ليلة والكفارية كالأمة ولا تسمية للمهر  
 بالملك ويختص الزوج عند الدخول بثلاث إلى سبع والنبيك  
 ويستحب التسوية بين الزوجات في الأنفاق والحل والقبول  
 والمجاء وإن يكون في صفة كل ليلة عند صاحبها وأما الشر  
 فهو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب لفتي  
 ظهر المرأة أمان العيصان وعظها فإن لم يجمع هجرته



وموتته ان يولدها ظهر في الفراش فان لم ينجم خبرها <sup>بمقتضى</sup>  
على ما يولد معه طاعتها ما لم يكن مبرا حاول وكان الشئ  
منه فلها المطالبة بحقوقها ولو تركت بعض ما يجب عليه  
او كله استحالته جاز له القبول <sup>كأنه</sup> واما الشقاق فهي ان يكن  
كل منهما صاحبه فاذا اخشي الاستمرار بحث كل منهما احكام من  
اهله فلوا امتنع الزوجان بعثهما الحاكم ويجوز ان يكونا  
اجنبيين وبعثهما تحكم لا توكل فيصالحان ان اتفقا ولا  
يفرقان الا مع اذن الزوج في الطلاق والمراة في البنداد  
لو اختلف الحكم لم يضرهما حكم <sup>في احكام</sup>  
الاولاد ولد الزوجة الدائمة يلحق به مع الدخول ومضى  
ستة اشهر من حين الوطى ووضع له لمدة الحمل اقل  
وهي تسعة اشهر وقيل عشرة وهو حسن وقيل ستة وهو  
متردك فلوا اعتزلها او غاب عنها عشرة اشهر فولدت  
بعدها لم يلحق به ولو انكر الدخول فالقول قولها مع عيبه

ولو اعترف به ثم انكر الولد لم ينتف عنه الا باللعان ولو  
انقضا باليمين او شاهدين زناهما لم يخوله نفية ولحق به  
ولو نفاه لم ينتف الا باللعان وكذا لو اختلفا في مدة الوكالة  
ولو نزا بامراة فاعيلها لم يخولها به وان تزوج بها وكذا لو  
احبل امه غيبا ثم انكح ملكها ولو طلق من وجته فاعتدت  
وتزوجت وانت بولد لدون ستة اشهر فهو الاول ولو كان  
لستة فصاعدا فهو للاخير ولو لم تزوج فهو للاول <sup>الم</sup>  
يحتاج من غرض اقصى للحمل وكذا الحكم في الامه لو باعها بعد الوطى  
فولد الموطوءة بالملك يلحق بالمولى ويلزمه الاقرار به لكن  
لو نفاه انتفى ظاهره ولا يثبت بينهما لعان ولو اعترف به  
بعد النقي للحق به وفي حكمه ولد المتعة وكل من اقرب بولد ثم  
نفاه لم يقبل نفية ولو وطئها المولى واجنبي حكم به للمولى  
فان حصل فيه امارة تغلب معها الظن انه ليس منه  
لم يخوله الحاقه ولا نفية بل يستحب ان يوصي له بشئ ولا يوصي



ميراث الاكاد ولو وطئها البائع والمشتري فالولد الميراث  
الا ان يقصر الزمان عن ستة اشهر ولو وطئها المشتري  
فولدت وتراعى اقرع بينهم ولحقه من يخرج اسمه ويخرج  
حصص الباقي من قيمته وقيمة امته ولا يجوز نفق الولد  
لكن الغرم والامع التهمة بالزنا والموطوءة بالشبهة يلحق  
ولدها بالوالد ولو تزوج امرأة لهنه خلقتها من بعد نفقا  
محضه ردت على الاول بعد الاعتداد من النكاح وكانت الاول  
لاد للوالد مع الشرايط بذلك احكام الولادة وسننها  
استبذاد النساء بالمرء وجوبا الامع عدمه ولا بأس بالزنى  
وان وجدته ويستحب غسل المولود والاذان في اذنه اليمنى  
والاقامة في اليسرى وتحنيكه بترية الخبز عا وبماء الفرائد  
ومع عدمه بماء فرائد ولو لم يوجد الا ما ملح خلط بالعسل  
او القمح وتسميته بالاسماء المستحسنة وان يكنه ويكنى  
يكنى محمدا بابي القاسم وان يسمه حكما او حكما او خالدا

او حارثا او ما لك او حارثا حلق رأسه يوم السابع  
مقدما على العقيقة والتصدق بوزن شعره ذهبيا او فضة  
ويكنى القاضع ويستحب ثقب اذنه وحنانه فيه ولو اخرجه  
ولو بلغ وجب عليه الاختان وحفظ الجارية مستحب وان  
يعق عنه فيه ايضا ولا تجزي الصدقة بثمنها ولو عجز فوقع  
المسكنه فيها شروط الاضحية وان غرض القابلة  
بالرجل والورك ولو كانت ذمية اعطيت ثم الرجع ولو لم  
تكن قابلة تصدقت بها الام ولو لم يعق الوالد استحب للولد  
اذ يبلغ ولو مات القبي في السابع قبل الرضا سقطت ولو  
مات بعد الرضا وان يكسر شيء من عظامها ينفصل المفاصل  
الرضاع والحضانة وافضل ما رضع لبنان  
امته ولا يجبر الحنك على ارضاع ولدها ويجبر الامة <sup>صا</sup> <sub>مكة</sub>  
والحرمة الاجرة على الاب ان اختارته ارضاعه وكذا الو  
ارضعته خادمته ولو كان الاب ميتا فمن ملا الرضيع <sup>مكة</sup>



الرضاع حولين ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهرا  
لا أقل والزيادة شهرين لا أكثر ولا يلزم الوالد اجرة ما زاد  
عن حولين والام احق بالرضاعه اذا تطوعت او قنعت  
بما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة عما تنفع غيرها فلا يلزم  
نهره واسترضاع غيرها فالام احق بالامامه  
الرضاع اذا كانت حرة مسلمة فاذا فصلت للحرة احق بالثبوت  
للسبع وسنين وقيل الى تسع والاب احق بالابن ولو تزوجت  
الام سقطت حضانتها ولو مات الاب فالام احق به من  
الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام للحرة  
احق به ولو تزوجت فان اعتنق الاب فالحضانة  
في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية والقرابة  
والملاحة اما الزوجية فيشترط في وجوب نفقتها شرفها  
العقد الدائم فلو نفقة مستمتع بها والمكاتب الكامل فلا  
نفقة لناشرة ولو امتنعت لعذر شرعي لم يسقط كالمهر

كالحيض وفعل الواجب فان منها منه فاستمر  
سقطت نفقتها وشتم الزوج النفقة ولو كانت ذمية  
او امة وكذا يستحق المطلقة الرجعية دون البائن  
والمتوفى عنها زوجها الا ان تكون حاملا وقت نفقتها  
المطلوق على الزوج حتى تنزع وفي الوفاة في نصب الحمل  
على احد الرعايتين ونفقة الرجعة مقدمة على نفقة  
الافارب وتعفى الوفاة فالنفقة على الابوين  
والاولاد لازمة وفيمن علم من الآباء والامهات تردد  
اشبه الزوم ولا يجب على غيرهم من الافارب بل يستحب  
وتباعد في الوارث ويشترط في الوجوب الفقر والفقر عن  
الاكتساب ولا تقيد بالنفقة بل يجب بدل الكفاية من الجاهل  
والكسوف والمسكن ونفقة الولد على الاب ومع عدمه  
او فقره فعلى اب الاب وان علم رتبا ومع عدمهم يجب على  
ابائهما الا انهم لا يارب ولا تقضي نفقة الافارب لوفا



**وأما المملوك** فنفقة واجبة على مولاه وكذا الامة ويجمع  
 في القدر النفقة الى عادة مالك امثال المولى ويخرج  
 حاجة المملوك شئ فافضل يكون لرفاه كفاه والامة  
 المولى ويجب النفقة على البهايم المملوكة فان امتنع منها  
 اجبر على بيعها او زجرها ان كانت مقصودة بالذبح **كتاب**  
**الطلاق** والنظر في اركانها واقسامه ولو احقه **الركن**  
**الاول** في المطلق يعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار  
 والقصد فلا اعتبار بطلان المصبي وفيمن بلغ عشرة  
 بالجوار فيها نصف ولو طلق عينة المولى لم يقع الا ان  
 يبلغ فاسد القصد ولا يقع طلاق المجنون ولا السكران ولا  
 المكر ولا الغضب مع ارتفاع القصد **الركن الثاني** في  
 المطلقة ويشترط فيها الرقبة والدوام والمهات من  
 البصر والنفس اذا كانت مدخولها وزوجها حاضرا  
 ولو كان غائبا صح وفي قدر الغيبة اضطراب محصله

والمطلقة هي التي طلقها زوجها  
 بالطلاق المطلق وهو الذي لا رجعة فيه  
 والطلاق النكاحي هو الذي لا رجعة فيه  
 والطلاق المهرجاني هو الذي لا رجعة فيه

من طهر الى اخي ولو خرج في طهر لم يقر بها فيه حتى طهر  
 من غير طهر ولو انفق في الحيض والمجنون من رجعة  
 كالغائب ويشترط رابع وهو ان يطلق في طهر لم يجرها  
 ويسقط اعتبار في الصغير والياسة والحامل اما المرأة  
 فان ماخرت الحيض صيرت ثلثة اشهر ولا يقع طلاقها  
 قبله فاشترط ان يقع المطلقة **الركن الثاني** في النفقة  
 ويقسم على طالق تحصيله لموضع للاتفاق ولا يقع تجلية  
 ولا برية وكذا الوفا لا متدي ويقع لو قال هل طلقت فلا  
 فقال نعم ويشترط تحريك عن الشرط والصفة ولو قسم المطلقة  
 باثنين او ثلث صححت واحق وطلت النفسين قبل بطل  
 الطلاق ولو كان المطلق يعتق المثلث لزمه **الركن الرابع**  
 في الاشهاد ولا بد من شاهدين يستمعانه ولا يشترط  
 استماعهما الى التماع وتعتبر فيهما العدالة وبعض **الاستماع**  
 يكفي بالاسلام ولو طلق ولم يشهد ثم طلق واشهد

الاستماع  
 من طهر



كان الأول لغوا ولا يقبل فيها شهادة النساء **النظر الثالث**  
 في أقسامه وينقسم إلى بدعة وسنة فالبدعة طلاق <sup>بغير</sup>  
 الحائض مع الدخول وحضور الزوج أو غيبته دون المدة  
 وفي طهر قد فر بها فيه وطلاق الثلث المرسلة وكله لا يقع  
 وطلاق السنة ثلاث بآيات ورجعي والعنة والباين مالا يقع  
 معه الرجعة وهو طلاق الباسية على الأظهر ومن لم يدخل  
 بها والصغير والمتعلقة والمبارأة ما لم ترجع في البذل  
 والمخلقة ثلاثا بينهما رجعتان والرجعي ما يقع معه الرجعة  
 ولو لم يرجع **وطلاق العنة** ما يرجع فيه ويوقع ثم يطلق  
 فمعه عزم في الناحية عزم بمؤبد أو ماعداها عزم في  
 كل ثلاثة حتى تنكح زوجا غيره **وهنا مسائل الأولى** لا يهدم  
 استقاء العدة عزم الثالثة **الثانية** يقع الطلاق الحامل  
 للسنة كما يقع للعنة على الاشبه **الثالثة** يقع ان يطلق  
 ثانية في الطهر الذي طلق فيه وراجع فيه ان لم يطأ للرجعة

للعدة **الرابعة** لو طلق غائبا ثم حضروا فدخل بها ثم ادعى الطلاق  
 لم يقبل دعواه ولا ينسب ولوا ولها الحق به **الكتاب** اذا  
 طلق الغائب واراد العقد على اخائها او على خامسة تربق  
 تسعة اشهر احتياطا **النظر الرابع** في الواحق وفيه  
 مقاصد **الأول** بكنى المطلق للمهرين ويقع لو طلق وبرز  
 نرجته في العدة الرجعية وترثه هي ولو كان المطلق  
 بائنا إلى سنة ما لم تخرج او لم يبرأ من مرضه ذلك **الثاني**  
**الثاني** في الحلال ويعتبر فيه البلوغ والولي في القبل الصحيح  
 النائم وهل يهدم ما دون الثلث فيه روايتان أشهرها انه  
 يهدم ولو ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمروي القبول  
 اذا كانت ثقة **القسم الثالث** في الرجعة يصح كقوله <sup>جملة</sup>  
 وفعله كالوطي والقبلة والمسا والشهوة ولو انكر المطلق  
 كان رجعة ولا يجب في الرجعة الا شهادة رجلين يستحب ورجعة  
 الاخرى بالاشارة وفي رواية ياخذ القناع ولو ادعت انفسا



العدة في الرقاع المكن قبل **المقصد الرابع** في العدة وانظر  
 في فصول **الاول** لاعتد على من لم يدخل بها بعد المتوفى عنها  
 زوجها ونفى بالدخول الوطي قبله او دبرا ولا يجب الجلق  
**الثاني** في المستقيمة الحيض وهي تعد ثلثة اشهر او ثلثة اشهر  
 اذا كانت حرة وان كانت تحت عبد ويحسب بالظهر الذي طلقها  
 فيه ولو حافظ بعد الطلاق بالخطبة وتبين برية الدم الثا  
 واول ما ينقض به عدتها ستة وعشرون يوما والخطان  
 وليست الاخير من العدة بادلالة الخروج **الثالث** في  
 المسترابة وهي التي لا تحيض وفي سنها من تحيض وعدتها  
 ثلثة اشهر وهذه تراعى الشهور والحيض وتعد باسبها  
 اما لو زادت في الثالث حيضة وتأخرت الثانية والثالثة صرت  
 تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلثة اشهر وفي تروا  
 عام تبصر سنة ثم تعد بثلثة اشهر والعدة على الصغرى  
 ولائلاسة على الاشهر وفي هذا اليسر بيان اشهرها

حسنة سنة ولو زادت المطلقة الحيض مرة ثم بلغت اليها  
 اكملت العدة بشهرين ولو كانت لا تحيض الا في خست اشهر  
 او ستة اعتدت بالاشهر **الرابع** في الحامل وعدتها في الملاق  
 بالوضع ولو بعد الملاق بالخطبة ولو لم يكن تاما مع تحققة  
 حمل ولو طلقها فادعت الحمل برقبها اقضى للحمل ولو وضعت  
 ترأما بانته به على ترو ولم ينك حتى تضع الاخر ولو طلقها  
 رجعتا ثم ماتت استأنفت عدة الوفاة ولو كان باينا  
 اقضت على تمام العدة الملاق **الخامس** في عدة الوفا  
 تعد الحرة باربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حايضا في  
 كانت او كبرت دخل بها او لم يدخل وبابعد الاجلين ان كانت  
 حايضا ويلزمها الجدا وهو ترك التنية دون المطلقة  
 واحدا على امة **السادس** في المفقود لا خيار لزوج  
 ان عرف حيوا او كان له ولي يتقو عليها ثم ان فقد  
 الامر ان وفرت امها الى الحاكم اجلها اربع سنين وان

في الاجل ما وضع للحمل واعتدت اربعة اشهر والعشرة ايام  
 في وفاة الحرة ولو كان كالحمل اقضى للحمل ولو وضعت  
 غير التام وان عجز عن الترو فعدت بثلثة اشهر



٢٦١  
وَجَعَلَ وَالْأَمْرَ بِهَا بَعْدَ الْوَفَاءِ تَحْتَ إِبَاحِهَا الْكَفَّاحُ فَإِنْ جَاءَ  
فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ أَمْلَكُ بِهَا فَإِنْ خِجَتْ وَتَزَوَّجَتْ فَلَا سَبِيلَ لَهُ  
عَلَيْهَا وَإِنْ خِجَتْ فَتَزَوَّجَتْ فَقَوْلَانِ أَطْهَرُ هُمَا أَنْ لَا  
لَهُ عَلَيْهَا **السَّابِعُ** فِي عِدَّةِ الْأَمَاءِ وَالْأَسْتَبْرَاءِ وَعِدَّةِ  
الْأَمَةِ فِي الطَّلَاقِ مَعَ الدُّخُولِ قَرْنٌ وَهِيَ أَطْهَرُ عَلَى  
الْأَشْهُرِ وَلَوْ كَانَتْ مَسْتَرْبِيَةً فَخَمْسَةٌ وَإِنْ هُمُومٌ بَوَاقٍ عَيْتُ  
كَانَتْ أَوْ تَحْتَ حُرٍّ وَلَوْ اعْتَقَتْ ثُمَّ طَلَّقَتْ لَمْ يَحِلَّ لَهَا عِدَّةٌ لِلْحُرِّ وَكَذَا  
لَوْ طَلَّقَهَا بِرَجْعَتَيْنِ أَعْقَتْ فِي الْعِدَّةِ أَكَلَتْ عِدَّةَ الْحُرِّ وَلَوْ  
طَلَّقَهَا بِأَيِّهَا أَمَّتْ عِدَّةَ الْحُرِّ الْأَمَةِ وَعِدَّةُ الزَّمِيمَةِ كَالْحُرَّةِ  
فِي الطَّلَاقِ وَالْوَفَاتِ عَلَى الْأَشْبَةِ وَتَعِدَّةُ الْأَمَةِ مِنَ الْوَفَاتِ  
بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا اعْتَدَتْ مَعَ ذَلِكَ  
بِالْوَضْعِ وَالْأَمُّ وَالْوَلَدُ تَعِدُّ مِنْ وَفَاتِ الرَّجُلِ كَالْحُرِّ وَلَوْ  
طَلَّقَهَا الرَّجُلُ رَجْعَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اسْتَأْنَفَتْ  
عِدَّةَ الْحُرِّ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ أُمًّا وَلَمْ اسْتَأْنَفْ عِدَّةَ الْأَمَةِ لِلْوَفَاةِ

٢٦٢  
ولو مات تزوج الأمة ثم اعتقت أتمت عِدَّةَ الْحُرِّ تَقْلِيًا  
ولو وطئ المولى أتمت ثم اعتقها اعتدت بثلاثة أشهر ولو كان  
زوجة للأمة فاتباعها بطل نكاحه ولو وطئها من غير  
استبراء **قِسْمَةُ** لَا يَحْزَنُ لِمَنْ طَلَّقَ رَجْعَتَيْنِ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ  
مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشَةٍ وَهُوَ مَأْجِبٌ بِهِ الْحَدَّ  
وَقِيلَ إِنْ دَفَّاهُ أَنْ تُوْذِيَ أَهْلَهُ وَلَا يَخْرُجُ هِيَ فَإِنْ اضْطُرَّتْ  
خَرَجَتْ بَعْدَ اسْتِصْفَاءِ اللَّيْلِ وَمَا دَتِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ  
فِي الْبَايِنِ وَلَا الْمَتَوَفَّى عَنْهَا تَزَوُّجُهَا بِرَبِّتٍ كَأَنَّهَا حَيَّةٌ  
شَاءَتْ وَتَعِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ مِنْ حَيْثُ الطَّلَاقُ حَاضِرًا كَانَ  
الْمُطَلَّقُ أَوْ غَايِبًا إِذَا عُرِفَ الْوَقْتُ فِي الْوَفَاتِ مِنْ حَيْثُ  
يُطْلَغُهَا الْخَبَرُ **كِتَابُ الْخُلْعِ** وَالْمُبَارَاةِ وَالْكَلَامِ فِي الْعَقْدِ  
وَالشَّرَاطِ وَاللَّوْاحِقِ وَمَصْنَعَتِهِ الْخُلْعُ أَنْ يَقُولَ خُلْعْتُكَ  
أَوْ فُلَانُهُ مَخْتَلَعَةٌ عَلَى كَذَا وَهِيَ لَا يَقَعُ بِمَجْرَدَةِ قَالِ عِلْمُ الْهَيِّ  
نَعَمْ وَقَالَ الشَّيْخُ لَا حَتَّى يَتَّعِجَ بِالطَّلَاقِ وَلَوْ تَجَرَّدَ كَانَ طَلَاقًا



عند المقتضى وفتحاً عند الشيخ لوقا لا يوقعه مجرّداً وما  
صحح ان يكون مهر صريح ان يكون فدية في الخلع ولا فدية  
فيه بل يجوز ان يأخذ منها ما يريد عاماً وصل اليها منه ولا  
يضمن تعيين الفدية وصفاً وإشارة **وأما الشرط**  
فيعتبر في الخالع البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد  
وفي المختلعة مع الدخول الطهر الذي لم يجامعها فيه  
اذا كان زوجها حاضراً وكان مثلها تخلف وان يكون  
الكراهية منها خاصة مرجحاً ولا يجب لوقا ان لا دخل  
عليك من تكرهه بالاستحباب ويصح خلع الحامل مع الدم  
ولو قبل تخلف ويثبت في العقد حضور شاهدين عند  
وتجريد عن الشرط ولا بأس بشرط يقتضيه العقد كما  
لو شرط الرجوع ان رجعت **وأما اللواحق** فمسائل  
**الاول** لو خالعاها والخلع ملتمه لم يقع ولو عليك  
الفدية **الثانية** لا رجعة للخالع نعم لو رجعت في البذل

شأن  
رجوع ان

رجوع ان شاء ويشترط رجوعها في العدة ثم لا يرجع **الثالثة**  
لو اراد مراجعتها ولم ترجع في البذل افتقر الى عقد جديد  
في العدة او بعدها **الرابعة** لا توارث بين المختلفين ولو  
مات احد هما في العدة لا تقطع العدة بينهما **وأما النكاح**  
هو ان يقول بآرائك على كذا وهي تنزيب على كراهية **الرجوع**  
كل منهما صاحبه ويشترط اتباعها بالطلاق على قول الا  
والشرط المتبقي في الخالع والمختلعة مشتركة هنا ولا يرجع  
للزواج الا ان ترجع في البذل واذا خرجت من العدة فلا  
رجوع لها ويجوز ان يقادها بقدر ما وصل اليها منه فمادى  
ولا يحل له ما زاد عنه **كتاب الظهار** وينعقد بقوله انت  
كظرائي وان اختلفت حروف الصلة وكذا يقع لو شبهها  
بهم نسباً او رضاعاً ولو قال كسواحي او بدها لم يقع قبل  
يقع فيها ضعف ويشترط ان يسمع نطقه شاهداً عدل  
في صحته مع الشرط روايتان أشهرها الصحة ولا يقع في



ولا اضرار ولا غصب ولا سكر ويعتبر في المظاهر البلوغ وكما  
العقل ولا اختيار والقصد وفي المظاهر ظهور لم يحامها  
فيه اذا كان نزعها حاضرا وقتلها تخيف وفي اشتراط  
الدخول في المروي الاشتراط وفي وقوعه بالمتنع بها  
قولان اشبههما الوقوع وكذا الموطوءة بالملك والمروي  
انها كالحرة **وهنا مسائل الاول** الكفارة تجب بالعمود  
وهو ارادة الوطي والاقرب انه لا استقرار لوجوبها **الثاني**  
لو طلقها نراجع في العدة لم يعمل حتى يكفر ولو خرجت فاستأ  
تحتاج فيه رواية اشهرها انه لا كفارة **الثالث** لو طلق  
من اربع بلفظ واحد لزمه اربع كفارات وفي رواية كفارة  
واحدة وكذا البحث لو كان طهارا واحدة **الرابعة** يحرم الوطي  
قبل التكفير فلو وطئ مع امه الزنى كفارتان ولو كثر الزنى لم يكفر  
وطئ كفارة **الخامسة** اذا اطلق الظهار حرمت حتى يكفر  
ولو علقه بشرط لم يحرم حتى يحصل الشرط وقال بعض الاصحاب

او يواقع وهو بعيد ويقرب اذا كان الوطي هو الشرط  
**السادسة** اذا عجز عن الكفارة قبل عزم وطئها حتى يكفر  
وقبل عزمي بالاستغفار وهو شبه **السابعة** مدة التوبة  
ثلثة اشهر من حين المرافعة وعند انقضائها يصير عليه  
حتى يقى او يطلق **كتاب الايلاء** ولا ينفق الا باسم الله  
سجائنه ولو خلف بالطلاق او العناق لم ينفق ولا ينفق  
الا في اضرار فلو خلف لم يلزم لم ينفق كالحلف لاستظهارها  
بالوطي او الاصلوح الذين لا يقع حتى يكون مطلقا او اياها  
من اربعة اشهر ويعتبر في الموطأ البلوغ وكما العقل والا  
ختيار والقصد وفي المرأة الزوجة والاخوة وفي وقت  
بالمتنع بها قولان المروي انه لا يقع واذا ارافته انظر  
الحاكم اربعة اشهر فان امتنع على الامتناع ثم رافعه بعد  
نعتين الحاكم بين الفدية والطلاق فان امتنع حبسه حتى  
عليه في المطعم والمشرب حتى يكفر ويفي او يطلق واذا اطلق



وقع رجعا وعليها العدة من يوم طلقها ولو ادعى الفقة  
 فانكبت بالقول قول مع يمينه وهل يشترط في ضرب المدة  
 المرافعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقة وليست ذلك  
 بذكر الكفارات وفيه مقصداً **الاول** في حصرها و  
 الحرقبة ومخيرة وما يجتمع فيه الامران وكفارة الجمع  
 فالمرتبة كفارة الظهار وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيا  
 شهرين متتابعين فان لم يستطع فالطعام ستين **آماً**  
 او مثله كفارة قتل الخطاء وكفارة من افطروا قضا  
 رمضان بعد النوا عامداً العام عشرة مساكين فان  
 يجد صام ثلثة ايام متتابعين والمخيرة كفارة شهر  
 رمضان وهي عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين  
 او اطعام ستين مسكينا ومثله كفارة من قطع  
 يوماً من ذر على التعيين وكفارة خلف العهد  
 على بركة اما كفارة خلف النذر ففيه قولان **الاول**

اسمها انها صغيرة وما فيه الامران كفارة  
 البمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة <sup>مسكين</sup>  
 او كسوتهم فان لم يجد صام ثلثة ايام متتابعين  
 وكفارة الجمع كقتل المؤمن عمداً عدواناً وهي  
 عتق رقبة فصيام شهرين او اطعام ستين مسكينا  
 ما يادل ثلث قبل من خلف بالبرقة او كفارة  
 ظهار ومن وطئ في الحيض عامداً الزهر وبار في  
 اوله ونصف في وسطه وربع في آخره ومن  
 تزوج امرأة في عتقها فارقها وكفر بحجة اصلح  
 من دقيق ومن نام عن العشاء الاخيرة حتى  
 تجاوز النصف الليل اصبح صائماً الاستحباب  
 في كل اشبه الثانية في جز المرأة شعرها في النوا  
 كفارة شهر رمضان وقيل كفارة مرتبة وفيه تنقح  
 في الاصاب كفارة بين وكذا في حد ش وجهها



ولكن في شق الرجل توبه لموت وان اوزر وجهه  
 من نذر صوم يوم فنج عنه تصدق باطعام مسكين <sup>من</sup>  
 من طعام فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر  
 الله في خصال الكفارة وهي العتق والاعطاف  
 والكسوة والصيام العتق فيعتق على الواحد في المرتبة  
 ويحقق ذلك بملك الرقبة او الثمن مع امكان الابتعاث  
 ولا بد من كونها مؤمنة اى مسلمة وان تكون سليمة من  
 العيوب التي تعتق بها وهل عجز المديتر في النهاية لا  
 وفي غير هاتين الجوانب وهو شبه ويجزي الا ان توملهم بعتكم  
 بموته وام الولد فيعتق مع العجز عن العتق  
 في المرتبة ولا يساع الثياب البنية ولا المسكر في الكفارة  
 اذ كان قدر الكفائية ولا الخادم ويلزم الحر في كفارة  
 قتل الخطاء والظهار صوم شهرين متتابعين والملك  
 صوم شهر فاذا اصام الحر شهرا ومن الثاني شيئا ولو يئ

انتم ولو افطر قبل ذلك اعاد الا لعذر كالحيض والنفساء  
 والاعضاء والمرض والمجنون الاطعام فيعتق في المرتبة  
 مع العجز عن الصيام ويجب اطعام العدد لكل واحد <sup>من</sup>  
 طعام وقيل مدان مع القدرة ولا يجزي اعطائه لمادون  
 العدد ولا يجوز التكرار من الكفارة الواحدة مع التمكن و  
 يجوز مع العتق ويطعم ما يغلب على قوته ويستحب ان  
 يقيم اليه ادا اما اعلاه اللحم واسطه للعلل وادناه الخبز ولا  
 يجزي اطعام الصغار منفردين ويجوز متعفين ولو اقموا  
 احتسب الا ان يواحد <sup>كسوة</sup> كسوة الفقير ثوبان  
 مع القدرة وفي الرقابة يجزي الثوب الواحد وهو شبه وكفا  
 الايلاء مثل كفارة اليمين من عجز عن العتق دخل  
 في الصيام ثم تمكن من العتق يلوفه العود وان كان فضلا  
 كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فحين  
 صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر تصدق عن كل يوم بمدة



من طعام فان لم يستطع استغفر الله <sup>يشتد</sup>  
 في المكفر بالبلوغ وكلا العقل والايان ونية القربة <sup>و</sup>  
 القيين <sup>والتنظر في امور اربعة</sup>  
 السبب وهو امر ان قذف الزوجة بالناسع ادعاء <sup>شدة</sup> الشا  
 وعدم البينة ولا يثبت لو قذفها في عدة باينة ويثبت  
 لو قذفها في عدة رجعية <sup>انكار من ولد على فراشه</sup>  
 لسنة اشهر فصاعدا من زوجة موطوءة بالعقد <sup>الايام</sup>  
 ما لم يتجاوز اقصى الحد وكذا لو انكر بعد فراقها ولم تزوج  
 او بعد ان تزوجت وولدت لاف من ستة اشهر فخذ  
 الثاني يستبرأ في الملا من البلوغ والعقل وفي <sup>لما</sup>  
 الكافر قولان اشبههما الجوان وكذا المملوك وفي <sup>الملازمة</sup>  
 البلوغ والعقل والسلامة من القيم <sup>والزهر ولو قذفها</sup>  
 مع احدها بما يوجب التعان حرم عليه وان يكون <sup>عقد</sup>  
 حائما وفي اعتبار الدخول قولان المروي انه لا يقع قبله <sup>فيما عدا ذلك</sup>

قال الثالث بثبوته بالقذف دون النفي الولد ويثبت <sup>بثبوت</sup>  
 للحر والمملوك وفيه رواية بالمنع وقول الثالث بالفرق <sup>و</sup>  
 بين لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد حتى يرفع  
 الكيفية وهو ان يشهد الرجل اربعة بالله انه لم <sup>يكن</sup>  
 الصادقين فيما رهاها به ثم يقول ان لعنة الله عليه  
 ان كان من الكاذبين ثم شهد المرأة اربعة بالله  
 انه لم ينك الكاذبين فيما رهاها به ثم تقول ان غضب  
 الله عليها ان كان من الصادقين والواجب فيه النطق  
 بالشهادة وان يبدأ الرجل بالنطق على ترتيب المذكور  
 وان يعتن بها بالذكور والاشخاص وان ينطق باللفظ العربي  
 مع القدرة والمسحبة ان يجلس الحاكم مستدبرا للقبلة وان  
 يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره وان يحضر من  
 يسمع ويخط الرجل بعد الشهادة قبل اللعن وكذا المرأة  
 قبل ذكر الغضب في الاحكام وهي اربعة يتعلق



بالقذف وجوب الخلع على الزوج وبلغائه سقوط وبش  
 الرحم على المرأة ان اعترفت او كملت ومع لغائها سقوط  
 عنها واستقاء الولد عن الرجل وتخي معها عليه مؤبد ولو  
 نكل عن اللعان او اعترف بالكذب حد للقذف  
 لو اعترف بالولد في اثناء اللعان لحق به وبوارثا وعليه  
 الخلع ولو كان بعد اللعان لحق به وورثته الولد ولم يرثه  
 الاب ولا من يتقرب به وترثه الام ومن تقرب بها  
 وفي سقوط الحد ههنا وبان اشهرها السقوط ولو  
 اعترف المرأة بعد اللعان لم يثبت الحد الا ان تقر اربعا  
 على تردد لو طلق فادعت الحمل منه فانكر فان  
 اقامت بيمينه انه ارخي الستر عليها لا عنها وبان منه  
 وعليه المهر كليل وهي رواية على بن جعفر عن اخيه  
 وفي النهاية وان لم تقم بيمينه لرغم نصف المهر  
 ضربت مائة سوط وفي ايجاب الجلد اشكال اذا قد

فأنت قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد للوارث  
 وفي رواية ابي بصير ان قام رجل من اهلها فلا عنة  
 فلا ميراث له وقيل لا يسقط الارث لاستقراره بالموت  
 وهو حسن والتعريف الرق واسباب  
 الارث فيتمتع بها الرجل دون اهل الذمة  
 ولما اخلوا بشرائطها جاز علكم ومن اقر على نفسه الرتبة  
 مختارا في متعة من رايه حكم برتبة فاذا بيع في الام  
 سوانته ادعى الحرمة لم يقبل منه الا بينة ولا يملك  
 الرجل ولا المرأة احد الابوين وان علوا ولا الاولاد  
 ان سفلوا وكذا لا يملك الرجل خاصة ذوات الرحم  
 من النساء المحرمات كالحالة والعمة والاخت وبناتها  
 وبنات الاخ وينعتق هو لاء بالملك وملك غيره  
 من الرجال والنساء على كراهية وتيا كد الكراهية فبين  
 يرثه وهل ينعتق عليه بالرضاع من ينعتق بالنب فيه

والصبر واليود واليود واليود  
 واليود واليود واليود واليود  
 واليود واليود واليود واليود  
 واليود واليود واليود واليود



رواياته أشهرها ان يعتق ولا يفتق على المرأة سوى  
 العوزين واذا املاك احد الزوجين فاجبة بطل العقد  
 ويثبت الملك **اما** المالة التي في سببها اربعة الملاك في  
 المباشرة والشرائية والعوارض وقد سلف الملك **اما** المباشرة  
 فالعتق والكناية والتدبير والاستيلاد **اما** العتق فعن  
 الضحية التحريم وفي لفظ العتق قد ولا اعتبار بغير ذلك  
 من الكنايات وان قصد بها العتق ولا تكفي الاشارة ولا  
 الكناية مع القدرة على النطق ولا يصح جعله مينا ولا بد  
 من تحريم عن شرط متوقع او صفة ويجوز ان يشترط  
 مع العتق شيء ولو شرط اعادته في الزمان خالف فقهاء  
 المروي للزوم ويشترط في العتق جواز التفرغ والا  
 ختيار والعقد والقرية وفي عتق الصبي اذا بلغ عتق  
 رواية بالجواز حسنة ولا يصح عتق السكران وفي وقوعه  
 من الكافر تردد ويعتبر في المعتق ان يكون مملوكا

العتق مسلما ولا يفتق لو كان كافرا ويكفر لو كان مخالفا  
 نذر عتق احد من الرزم ولو شرط المولى على المعتق الخدمة  
 نهانا معتنا حتى ولو ابرق ومات المولى فوجد بعد المدة قبل  
 للورثة استخداؤه المروي لا واذا طلب المملوك البيع كذا  
 اجابته ويحكم التفريق بين الولد وامه وقيل يحرم واذا اتى  
 على المملوك المؤمن سبع سنين استجب عتقه وكذا لو فتر  
 مملوكه ما هو حده **مسائل سبع الاولى** لو نذر عتق محرم  
 اول مملوك يملكه فملك جماعة فخير في احدثهم وقيل يفرع  
 بينهم وقال الثالث لا يلزم منه عتق **الثانية** لو نذر عتق  
 اول مائه فوله تسوا من عتق **الثالثة** لو اعتق بعضا  
 ليك فقبل هل اعتقت بما لي لك فقال نعم لم يعتق الا  
 سبعة عتقه **الرابعة** لو نذر عتق امته ان وطئها فخرجت  
 عن ملكه اغتلت اليمن وان عادت بملك مستأنف **الخامسة**  
 لو نذر عتق كل عبد قدّم في ملكه اعتق من كان في ملكه



اشهر فضا غدا **السادس** من الالمعق لمولاد وان  
 لم يشترطه وقيل ان لم يعلم به فهو له وان علم ولم يشترطه فهو  
**السابعة** اذا اعتقت عبدا استخرج المثلث بالقرعة **واما**  
 السراية فمن اعتق شعبا من عبده عتق كل واحد كان له شرك  
 قوم عليه فبعبه ان كان مومنا وسعى الجليل بآية ان كان المعق مومنا  
 وقيل ان قصد الاضرار فله ان كان مومنا وبطل العتق ان  
 كان معسرا وان قصد الهبة لم يلزمه فله وصي العبد في  
 في حضرة الشريك فان اقتنع استقر ذلك الشريك على  
 حصته واذا اعتق الحامل عتق الحمل ولو استثنى رقه لرواية  
 التلوي وفيه مع ضعف السند اشكال منشأه **القصد**  
 الى معتقه **والعا** العوارض والعلى والجنام وتكليف المولى بعبه  
 ولحق الاصحاب الاتفاق في حصول هذه الاسباب  
 اعتق وكذا اذا اسلم العبد في دار الحرب سابقا على مولاه وكذا  
 لو كان وارثا ولا وراث له غني ودفعت قيمته الى مولاه

**كتاب** التدبير والكاتبه والاستيلاء **اما** التدبير **فان**  
 القيرع انت من بعد وفاته ولا بد فيه من النية ولا حكم  
 لعبارة العيق والمجنون والسكان والخروج الذي لا يملك  
 له وفي استيراد القرية تردد ولو حلت المبتنة من مولا  
 لم تبطل تدبيرها وتعتق فانه من الثلث ولو حلت من غيب  
 بعد التدبير فالولد مدبر كهيبتها ولو رجع المولى وفي  
 تدبيرها لم يقع رجوعه في تدبير الاولاد وفيه قول اخر  
 ضعف ولو اولاد المدبر من مملوكة كان ذلك مدين ولو  
 مات الاب قبل المولى لم تبطل تدبير الاولاد ومتقوا بعد  
 الموت المولى من الثلث ولو قصر سعوها فيما بقي منهم ولو  
 تدبر الجليل لميسر الى ولدها وفي رواية ان علم جليلها  
 فاني بطلها بمنعها ويعتبر في المدبر جوان التصرف  
 والاختيار والقصد وفي صحته من الكافر تردد اشبهه  
 الجوان والتدبير لو صيته يرجع فيه المولى متى شاء فلو جمع



تو لا فتح قطعاً اما الوباغة او وهبة فقولا: احدهما  
بطلان التدبير وهو الاشبه والاخر لا يبطل ويمضي  
البيع في خدمته وكذا الهبة والتدبير وتختص بموت  
المولى من ثلثة والدين مقدم على التدبير سواء كان  
سابقا على التدبير او متاخرا عنه وفيه رواية بالتفصيل  
من تركه وبطل التدبير بابا والتدبير ولو ولد له في حال  
اباؤه لم يبطل كان اولاده رقاً ولو جعل خدماً عيباً  
ثم قال هو حر بعد وفات المندوم صح على رواية ولو  
ابو له يبطل تدبيره وصار حراً بالوفاء ولا سبيل عليه  
فليستدعي بان امر كانها واحكامها والا  
كان اربعة العقد والملك والمكاتب والعوض والكتابة  
منتحلة مع الديانة وامكان الاكتساب وشاكد بسوا  
الملوك ولو كان عاجزاً وهي قسمان فان اقتص على العقد  
فهو مطلقة وان اشترط عوده رقاً مع العجز فهي مشرطة

وفي الاملا وتختص منه بقدر ما ادتي وفي المشروط  
يرد رقاً مع العجز وحده ان يقر الخدم من محله وفي رقاً  
ان يقر غنياً الى غنم وكذا لو علم منه العجز ويستحب للمولى  
القبر لو عجز عن كل ما يشترط المولى على المكاتب لارحم مالم  
يخالف المشروع ويعتبر في المالك جواز التفرق والا  
وفي اعتبار الاسلادة اشبهه انه لا يعتبر ويعتبر في  
الملوك التكليف وفي كتابة الكفار ترد الهوى المنع  
ويعتبر في العوض كونه ديناً وقبلاً معلوم القدر والى  
صف ما يبيع تملكه المولى واحداً لكن يمكن ان يخاف  
قيمه ولو دفع ما عليه قبل الاجل فالمولى في قبضه بالخيار  
ولو عجز المطلق عن الاداء فله الامام من سهم الرقا  
وجوباً <sup>فصائل</sup> اذا مات المشروط  
بطلت الكتابة وكان ماله واولاده لمواه وان مات المطلق  
وقد ادعي شيئاً من منه بقدره وكان للمولى من تركته



بنسبة ما بقي من رقيقته ولو رتبة بنسبة الحرية ان كانوا  
احراراً في الاصل والآخر منهم بقدر ما عثر منه والرموا  
ما بقي من مال الكفاية فاذا ادوا عثر ولو لم يكن له مال  
سعدوا فيما بقي منهم وفي رواية نوء دون ما بقي من مال  
الكتابة وما فضل لهم والمطلوب اذا اوصى او وصي له مخرج  
في نصيب الحرية وبطل في الرأيد وكذا لو وجب عليه حد اقيم  
عليه من حد الاحرار بنسبة ما فيه من الحرية ومن حد <sup>العبد</sup> <sup>العبد</sup>  
بنسبة ما فيه من الرقية وان ربي المولى بكتابة المطلقة  
سقط عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحدبها بخير  
ليس للكتاب التقرف وفي ماله بهيمة ولا عتق ولا اقرار  
الاباذن المولى وليس للمولى التقرف في ماله بغير الاقرار  
ولا يجر له الوطي الحاشية بالعقد ولا بالملك ولا وطئها مكرها  
لزمه مهرها ولا تنقح الاباذنه ولو حلت بعد الكتابة كان  
حكم ولدها حكمها اذا لم يكونوا احراراً تجب على

المولى اعانة من الزكوة ولو لم يكن استعجب بتزعم الاستيلاء  
فهو يتحقق بملوك امته منه في ملكه وهي مملوكة لكن  
لا يجوز بيعها ما دام ولدها حياً الا في عثر رقيقها اذا كان  
دينا على المولى ولا جهة لقضائه غيرها ولو مات الوالد جاز  
بيعها ويخبر بموت المولى من نصيب ولدها ولو لم يخلف  
الميت سواها عتق منها نصيب ولدها وسعت فيما بقي  
وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسراً وفي رواية  
مختدين قيس عن ابي جعفر في وليد نعرانية اسلمت وو  
لدت من مولاها غلاماً ومات فاعتقت وتزوجت غلاماً  
وتنكرت وولدت فقال وليها لابنها من سيدها وتجنس  
حق تضع وتقبل وفي النهاية تفعل بها ما تفعل بالمرأة  
ورواية شاذة والنظر في الاركان و  
الواحق والاركان اربعة الافراد وهو اخبار  
الاشان بخلافه لا ينعى لغيره لفظاً ويقوم مقامه لا



ولو قال لي عليك كذا فقال نعم او اجل فهو اقرار وكذا لو قال  
 اليس لي عليك كذا فقال لي ولو قال نعم فقال الشيخ لا يكون  
 اقرارا وفيه تردد ولو قال انا مقول لم يلزمه الا ان يقول  
 ولو قال بعينه او هبنيه فهو اقرار ولو قال لي عليك كذا  
 فقال انزل او اسقني لم يكن شيئا وكذا لو قال انزلها او  
 اما لو قال احبلتني بها او فستكها فقد اقر وانقلب عبدا  
 المقر لا بد من كونه مكلفا محررا مختارا جازيا  
 فلا يقبل اقرار الصغير ولا المجنون ولا العبد بما لا حاجة  
 ولا جناية ولوا وجبت قصاصا في القتل ونحوه  
 فيه اهلية التملك ويقبل لواقعة الحمل تنزيلا على الاحتياط  
 وان بعد وكذا لواقعة العبد ويكون للمولى في المقر  
 ولو قال له على مال قبل تفسير بما يملك وان قل ولو قال  
 شيء فلا بد من تفسير بما يثبت في الدعة ولو قال الف  
 ودرهم مرجع في تفسير الف اليه ولو قال مائة وعشرون

درهما فالكل درهم وكذا كناية عن الشيء ولو قال كذا درهم  
 فالأقرار به درهم وقال الشيخ لو قال كذا كذا درهم لم يقبل  
 تفسيره بأقل من أحد عشر درهما ولو قال كذا وكذا درهما  
 لم يقبل بأقل من أحد وعشرين والأقرب الرجوع في تفسيره  
 إلى المقر ولا يقبل أقل من درهم ولو اقر بشئ مؤجلة فالملك  
 الغريم الاجل له منه حالا وعلى الغريم الجمين ثلثة  
 في الاستثناء ومن شرطه الاتصال العادي  
 ولا يشترط الجنس ولا نقصان المستثنى من المستثنى منه  
 ولو قال له عشرة الأربعة لزمه اربعة ولو قال بنقص  
 لم يقبل ولو قال عشرة الأربعة لزمه ثمانية  
 ولو قال له على عشرة الأربعة لزمه ثمانية كان اقرارا بالثمة  
 ولو قال درهم ودرهم الأدرهما لزمه درهما ولو قال  
 عشرة الأربعة سقطت من العشرة قيمة الثوب ويرجع إليه  
 تفسير القيمة ما لم تستغرق العشرة في تحقيق



الاقرار بما ينافيه ولو قال هذا الفلاني بالفلان فهو  
 للقول ويغرم القيمة للثاني ولو قال على له مال من ثمن  
 خمر له مال ولو قال ابتعت بخيار وانكر البائع الخيار  
 قيل اقرار في البيع دون الخيار وكذا لو قال من غرس سديع  
 لم يقضه الاقرار بالنسب ويشترط في الاقرار بما  
 لولا الصغيرة امكان النوق وجمالة النسب الصغير  
 عدم المنافع ولا يشترط التصديق لعدم الاهلية ولو  
 بلغ فان لم يقبل ولا بد في الكبير من التصديق كخلاف  
 غيب من الانساب واذا اختلفا فاقول انهما لا يعلو  
 المتصادقين ولو كان للمقر به زنة مشهور لم يقبل  
 في النسب ولو تصادقا فاذا اقر الوارث بالآخر ولو كان الاد  
 منه دفع اليه ما في يده وان كان مشاركا دفع النصة  
 نصيبه من الاصل ولو اقر باثنين فتاكر الم مبتدئ  
 تناكرهما ولو اقر باوليه منه ثم عن هو اول من المقر

وان صدقه الاول دفع الى الثاني فان الكذب ضمن المقر  
 ما كان نصيبه ولو اقر بمساو له فشاركه ثم اقر بمن هو اول  
 منها فان صدقه المساوي دفع ما اليه معها وان  
 عنقر للثاني ما كان في يده ولو اقر للميت يتزوج دفع  
 اليه مما في يده بنسبة نصيبه ولو اقر باخر لم يقبل الا ان  
 يكون بنفسه فيعزم له ان انكر الاول وكذا الحكم في الزوجات  
 اذا اقر بخامسة ولو اقر اثنان من الورثة فتح النسب  
 قاسم الوارث ولو لم يكونا من ضمن لم يثبت النسب فاعلم  
 اليه مما في ايديهما بنسبة نصيبه من التركة  
 والتظرف في امور ثلثة ما به يعقد ولا  
 الا بالله وباسمائه الحاقصة وما ينصرف الملاقاة اليه  
 كالحاقه والباري دون ما لا ينصرف الملاقاة اليه  
 كالوجود ولا يعقد لو قال اقسم واحلف حتى يقول  
 بالله ولو قال لع الله كان يمينا ولا كذا لو قال بحق الله

من غير اقرار  
 وان صدق

وان صدق



ولا ينعقد الحلف بالطلاق والعاق والظهار ولا يمين  
ولا بالكعبة ولا بالمصحف وينعقد لو قال حلفت برب  
المصحف ولو قال هو يهودي او نصراني او اهل بيته  
من الله ورسوله والائمة علم لم يكن يمينا والاستثناء  
بالهشية في اليمين يمنعها الانقضاء اذا انقضى بما جرت  
العادة ولو تراخي عن ذلك من غير عذر لغت اليمين  
ويستقط الاستثناء وفي رواية يجوز الاستثناء  
الى اربعين يوما وهي مشروكة الحالف ويعتبر فيه  
الكليف والاجتبار والقصد فلو حلف من غير نية  
كانت لغوا ولو كان اللفظ مريحا ولا يمين على السكران  
ولا للمكعب ولا الفضيان الا ان يكون لاحد منهما قصدا  
الى اليمين ونقض اليمين من الكافر وفي الخلاف لا تنقض  
ولا ينعقد يمين الولد الا باذن الوالد ولو باذنه كان  
لوالدها ان لم تكن في حاجبا وترك محرم <sup>حرام</sup> وكذا الرقبة

مع زوجها والمملوك مع مولاه <sup>الثالث</sup> في متعلقه  
اليمين ولا يمين الا مع العلم ولا يجب بالغى تركه فان  
لو حلف على فعل واجب او مندوب او على ترك محرم او  
مكروه ولا ينعقد لو حلف على ترك واجب او مندوب  
او فعل محرم او مكروه ولو حلف على مباح وكان الاول  
مخالفته في دينه او دنياه فليات بما هو خير له ولا  
اثم ولا كفارة واذا تساوى فعل ما تعلقت به اليمين  
تركه وجب العمل بمقتضى اليمين ولو حلف لزوجته  
الا يتزوج او لا يتسرى لم ينعقد يمينه وكذا لو حلفت  
الا تخرج معه ولا ينعقد لو قال لعين والله لنفعلن  
ولا يلزم احدهما وكذا لو حلف لقرينة على الاقامة بالبلد  
وخشي مع الاقامة الضرر وكذا لو حلف لغيره بعب  
فالعفو افضل ولا اثم ولا كفارة ولو حلف على الممكن  
فيجتهد الجاني اتم اليمين ولو حلف على تخليص مؤمن



او دفع اذية لم ياثم ولو كان كاذبا فاذا حسن التوبة  
 ويرى ومن هذا الوجه ما لا يكتب له ابتعا وقبض  
 فتارة الوارث على تسليم الثمن حلف ولا اثم ويؤثر  
 بما يجبه عن الكذب وكذا لو حلف ان مال كذا امرأه  
 التحصيل من طالع لم ياثم ولم يتجرى واو كره الحلف على القيل  
 وان كان صادقا مسئلتان **الاول** روي ابو عطية في  
 حلف الا يشرب من لبن منزله ولا ياكل من لحما انه يحرم  
 عليه لبن اولادها ولحومهم لانهم منها وفي الوقاية  
 وقال في النهاية ان شرب الحاجة لم يكن عليه شيء والنفيد  
 حسن **الثانية** روي ابو بصير عن ابي عبد الله ع في رجل  
 اعجبته جاريتة عنده فخاف بالاثم فحلف بالاعيان الا يمسها  
 ابدا فوهرت الجارية عليه جناح ان يطئها فقال انما حلف  
 على الحرام ولمل الله رحمه فوشته اياها لما علم من عفته  
**كتاب التدوير** واليهود والطرفي امير اربعة **الاول** النافذ

ويعتد فيه التكليف والاسلام والقصد ويشترط في تدوير  
 المرأة اذن الزوج وكذا ان يملك المملوك فلو باه واحدهما كان  
 للزوج والمالك فسخه ما لم يكن فعل واجب او ترك محرم  
 ولا يصح في التكليف رفع القصد ولا في غضب كذلك **الثانية**  
 الصيغة وهي تكون براك قوله ان من زنت وكذا فله على كذا  
 او استدعا كقوله ان بري المبرض فله على كذا او  
 زجر كقوله ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم افعل  
 كذا من الطاعات فله على كذا او تبرع كقوله بنية  
 على كذا ولا يرب في انعقاده مع الشرط وفي انعقاد البتة  
 قولان اشبههما الانعقاد ويشترط بلغظ الجلالة فلو  
 قال على كذا لم يلزم ولو اعتقد انه ان كان كذا فالله على  
 كذا ولم يلفظ بالجلالة قولان اشبههما انه لا ينعقد  
 وان كان الايثان به افضل وصيغة المهدان يقول عا  
 الله متى كان كذا فلي كذا او ينعقد نطقا وفي انعقاده



قولان اشبههما انه لا يعقد ويشترط فيه القصد كالنذر  
**الثالث** في متعلق النذر وضابطه ما كان طاعة الله مقدرًا  
 للناذر ولا يعقد مع الغرر ويسقط لو تجدد الغرر **والسبب**  
 اذا كان طاعة وكان النذر شكر الرزق ولو كان نزع الميزان  
 وبالعكس لو كان السبب معصية ولا يعقد لو قال لله  
 على نذر واقصره يعقد لو قال قرية ويبرأ بفعل قرية  
 ولو صوم يوم او صلي ركعتين ولو نذر صنوع حين  
 كان ستة اشهر ولو كان زمانا صام خمسة اشهر ولو  
 نذر الصدقة بمال كثير كان ثمانين درهما ولو نذر عتق  
 كل عبد قديم اعتوك لمن له في ملكه ستة اشهر فصلا  
 هذا اذ لم ينو شيئا عين ومن نذر في سبيل الله صرفه  
 في البر ولو نذر الصدقة بما يملكه لم ينو وان شوقه  
 واجح شيئا فشيئا حتى يوفى **الرابع** في الواو وهي  
 مساييل **الاول** لو نذر يوما معينا فانقضى له السفر انذر

وقضاه وكذا الوهمز او حاضرت المرأة او تقيت ولو بشرط  
 صومه سفر او حضر اصام وان اتفق في السفر ولو اتفق  
 يوم عيد افطر وفي القضاء تردد ولو عجز عن صومه اصلا  
 قيل يسقط وفي رواية يتصدق عنه بمئة **الثاني** ما لم يعين  
 بوقت يلزم الذمة مطلقا وما قيد بوقت يلزم فيه ولو انذر  
 لزمنه الكفارة وما علقه بشرط ولم يقر به زمان فقال ان  
 احدهما يتحقق فعلم عند الشرط والاخر لا يتحقق وهو  
 اشبه **الثاني** من نذر الصدقة في مكان معين او القتل  
 او القتل او في وقت معين لم ينو ولو فعل ذلك في غير  
 اعماد **الثاني** لو نذر ان يهاجر برضه او قدم مسافرا فبان  
 اليه والقدر قبل النذر لم يلزم ولو كان بعد لم ينو **الثاني**  
 من نذر ان يهجر ولما تجبه او حج عند ثم مات حج به  
 او عند من اصل التركة **الثاني** من جعل دابة او جارا  
 هديا البيت الله يبيع ذلك ومرفعه في معونة الحاج



والرايين **السابعة** روي الشيخ عن عمار عن ابي ابراهيم  
 في رجل قال ان تزوجت قبل ان اتج نفلومي حتى اقبلها بالكل  
 تحم الفلوم وفيه اشكال الا ان يكون نذرا **الثامنة** روي  
 رفاعة عن ابي عبد الله ع في رجل نذر الحج ولم يكن له مال  
 فحج عن غيب اخرى من نذره قال نعم وفيه الا ان يقصد  
 ذلك بالنذر **التاسعة** قيل من نذر الا يبيع خادما ابدا  
 لرفه الوفاء وان احتاج الى ثمنها وهو اسناد الى رواية  
 مرسل **العاشر** العهد كاليامين يلزم حيث يلزمه اليمين  
 ولو تعلق بما لا يعود مخالفة دينا او دينا خالف ان شأ  
 ولا اثم ولا كفارة **كتاب الصيد** والذبايح في كل  
 من الصيد ما قتله السيف والرمح والسهم والمحراب  
 اذا خرق ولو اصاب السهم معتقها حل ان كان قتيلا  
 حديثا ولو خلا منها لم يكن كمنها الا ان يكون حيا في  
 وقت ما يقتله الكلب المعلم وروى عن من الجوارح ولا يكل

<sup>ما قتله</sup>  
 الخد وغيره من جوارح البهائم ولا ما قتله العقاب  
 وغيره من جوارح الطيور الا ان يذكر وادراك  
 ذكرته بان يتجدد وجهه تركض او عينه تطرف و  
 وضابطه حركة الحيوة ويشترط ان يكون  
 معلما يسترسل اذا اغرأ ويزجره اذا زجر ولا يعتاد  
 اكل صيد ولا جرة بالذئبة ويعتبر في المثل ان يكون  
 مسلما او بحاله فاصدا بارسال الصيد حتى عند الاكل  
 فلو ترك عدله لم يؤكل صيد ويؤكل لو شئ اذا اعتقد  
 الوجوب ولو ارسل وسقى غيس لم يؤكل صيد الا ان  
 يذكيه ويعتبر الا يذب عنه فلو غاب وحيوته مستقرة  
 ثم وحده فمولا او ميتة لم يؤكل وكذا السهم بالعلم  
 انه المائل ويجوز للاسليمان بالشركة والحباله وغيرها  
 من آله وبالجرار مع كذا لا يحل منه الا ذك والقيد  
 ما كان متوقفا فلو قتل بالسهم فرضا او قتل الكلب



طفا غير تنع لم يحل ولورى طيرا فقوله وفرجا  
 لم يطر حل الطير دون فرجه من اقسام  
 الصيد لو تقاطعت الكلب قبل ادراك حل  
 لورماه بهم فردى من جعل ودفع في  
 مائه مات لم يحل وينبغي هذا الشرط اسفل الحيوة  
 لو قطع السيف باثنين فلم يجر كما حله  
 ولو تحرك احدهما فهو ملال ان كانت حيوته  
 سقعة لكن بعد التذكية ولو لم تكن سقعة حلا  
 وفي رواية يؤكل الاكبر دون الاصغر وشاذة  
 ولو اخذت الجبال منه قطعة في ميتة اذا امرت  
 الصيد وفيه حية سقعة ولا اله في ذكائه لم يحل  
 حتى يذك وفي رواية يدع الكلب حتى يفاله  
 لو ارسل كلبه فاكل كلبه فقتله صيدا او مسلم لم  
 يسم او من لم يقصد الصيد لم يحل لورى

صيدا فاصاب غيره حل ولورى لا الصيد فاصاب فقتل  
 صيدا لم يحل اذا كان الطير والتاجناحه فهو ليطا  
 الا ان يعرف مالكه فيره اليه ولو كان مقصودا لم يؤخذ  
 لان له مالكا ويكره ان يرى للصيد بالكرمه ولو اتفق  
 قبل مجرم والاشبه الكراهية وكذا ذكره اخذ الفوارج من  
 اعشارها والصيد بطلب عمه المجوس صيدا لم يؤخذ  
 للجمعة قبل الصلوة وصيد الوحشي والطيور بالبل واما  
 الذبائح فميتة في بيان فصول الذابح ويشترط فيه  
 الاسلام او حكمة ولو كان انثى وفي الكتاب روايات  
 اشهرها المنع وفي رواية الثالثة اذا سمعت تسمية فحل  
 والافضل ان يذبحه المؤمن نعم لا يحل الذبائح المعادى اول  
 البيت الاول ولا يبيع الا بالحد يدعي القدرة  
 ويجوز بيع ما يغني عن الذبائح عند القدرة ولو مرقه او لبطة  
 او عجاجة وفي الظن والسن مع القدرة تردد الكيفية



وهي قطع الاعضاء الاربع المرفى والودمان والمخطوم  
وفي رواية اذا قطع المخطوم وخرج الدم فلو بائس  
ويكنى في النحر الطعن في الثغرة ويشترط استقبال القبلة  
بالذبيحة مع الايمان والتمية فلو اخل باحدهما عمدا  
لم يحل ولو كان ناسيا لم يشترط النحر الا بالذبيحة  
ما عداها فلو نحر الذبيحة او ذبح النحر لم يحل ولا يحل حتى  
يتحرك بعد التذكية حركة التي فادناها ان يتحرك الذئب  
او تنظر العين وخرج الدم المعتدل وقيل بكنى الحركة  
وقيل بكنى احدهما وهو شبه وفي ابانة الراس بالذبح  
قولان المرفى اظاهم ولو سقفت سقت السكين  
فابانة لم يحرم الذبيحة ويستحب الغنم ببطية الذبيحة  
واحدى رجله واساك صوفه او شعره حتى يبرد وفي  
البقر عقديده ورجليه والظان ذنبه وفي الابل ربطا  
حفاؤه الما بطيه وفي الغنم راسه وذكره الذبابة ليلة

وفض الذبيحة وقلب السكين في الذبح وان يذبح حيوان  
واخر ينظر اليه وان يذبح بك ما رآه من النعم ويحرم لمن  
الذبيحة قبل دها وقيل بكنى وهو شبهه ويلحق به اصلا  
الاول ما يباع في اسواق المسلمين يجوز ابتياعه من غير  
تخص ما يقدّر ذبحه او يخرج من الحيوان  
كالسبعى والمترى في شجر مجوز عقره بالسيف وغيره  
بما يجوز اذا خشي تلفه ذكوة العين اخرجه من  
الماء حيا ولا يعتبر في الحج الاسلام ولا التسمية ولو  
وتب او نضب عنه الماء فاخذ حيا حل وقيل بكنى ادراكه  
بان يضرب ولو سيد واعيد في الماء فبات لم يحل  
وان كان في الالة وكذا الجراد ذكره اخذه حيا ولا يشترط  
السلام في الاخذ ولا تسمية ولا عمل ما يموت قبل اخذه و  
كذا الواحرة قبل اخذه ولا يحل منه ما لم يتقل بالطير  
ذكوة الحيين ذكوة انه اذا امت خلقة وقيل بشرط



مع اشعاره ان لا تلمحه الرقع وفيه بعد ولو خرج حيا  
 لم يحل الا بعد التذكية الاطعمة والاشربة  
 والنظر فيه يستلحق بان اقام في الحيوان  
 البحر ولا يؤكل منه السمك له فليس ولو زال عنه  
 كاللغة ويؤكل ريشا والاريتا والطير والمراوى  
 والابلاى ولا يؤكل السمكة والصفاد والسمك  
 وفي الجوز وايتان اشهرها التحريم وفي الزمار والما  
 ماهي والزهرن وايتان والوجه الكراهية ولو وجد  
 في جوف سمكة اخرى قلت ان كانت مهابوكل ولو قد  
 الحية السمك تضرب في الحلال ان لم يسلخ فلو سها  
 ولا يؤكل الطافي وهو الذي يموت في الماء وان كان  
 في سمكة او خيطه ولو اضطر الى فيها بالميت حلق الاجتناب  
 اضوط ولو يؤكل الجلول السمك حتى يطعم معلقا ظاهر او با  
 وليلة ويمن السمك الحرم مثله ولو اشتبا كل منه الجن

الافلى في البهايم ويؤكل من الانية النعم  
 ويمن الخيل والحير وكراهية البغل الشد ويحرم الجلول  
 منها على الاصح وهو ما يؤكل هذه الانسان محضا  
 ويحل مع الاستبراء بان يربط ويلطم العلف وفي كية  
 اخذت فحصله استبراء الناقة باربوعين يوما والبقرة  
 بعشرين والثاة بعشرة ويؤكل من الوحشة البقر  
 والكلاب الحلة والحمر والعزرون واليخاير ويحرم  
 كل ما له ناب ومنابطه ما يفرس كالاسد والثعلب  
 ويحرم الارنب والضب والبربوع والخسار كالذئابة  
 والقيظ والحية والمنانق والمارم وبنات  
 وردان والقتل في الطير والحمام فيه ما كان  
 سباعا كالبارى والرحمة وفي الغراب وايتان الوجه  
 الكراهية ويأكل في الاتبع ويحرم من الطير ما كان  
 صغيفه اكثر من دفيقه وما ليس له فانصر ولا مولا



ولا صبية ويغرم الخفاش والطاووس وفي الحظا<sup>ن</sup>  
والكراهية أشبه ويكره الفاختة والفبيرة وأغلا  
كراهية الهدد والصره والصوام والشقرا ولو<sup>ك</sup>  
أحد المحلل جلد لأحره حتى يستواء فالبطة وما أشبه  
بخمسة أيام والدجاجدة بثلاثة أيام ويحرم الزباير  
الذباب والبوق والبصر ما لا ينكر الحمة ولو أشبهه كرمه  
ما اختلف طعمه وترك ما انفق مستلثان إذا  
شرب المحلل لبن الخنزير كرم وإن الشدة حرم لحم  
نسله لو شرب خمرا لم يحرم بل يغسل ولا ينكر ما في  
جوفه ولو شرب لولا لم يحرم وغسل ما في جوفه  
في الجامد أذهو خمسة الميتان والاشقلع  
بها محرم ويحل منها ما كان طاهرا في الحياة وهو عشرة  
الصوف والشعر والوبر والريش والقرن والعظم والسن  
والظلف والبصر إذا استنقته الأعلى والأفحة

وفي اللبن رهايان والاشبه التحريم ما يحرم من  
الذبيحة وهو خمسة القضب والأشأ والطحال والقنا  
والدم وفي المتانة والمرارة ثمة أشبهه التحريم<sup>للذبيحة</sup>  
وفي الفرج والعليا والحناء وذوات الأشا جمع الغد  
وحزرة الدماغ والمعدة خلاف أشبهه الكراهية ويكره  
الكلا وذنا القلب والعروق وإذا شوي الحمل منقوصا  
فاحتنه حرام والأفوه حلال الأعيان الخمسة  
كالعذرات وما بين من حي والحيين إذا عجن بالماء  
الخبث وفيدروا به بالجواز بعد غيب لانه النازلة  
الطين وهو حرام الأطين قبر الحسين عليه  
السلام لا يستشفاء ولا يتجاوز قد رخصه  
التموم القائل فليأها وكثيرها وما يقبل كثير<sup>لحم</sup>  
منه ما بلغ ذلك القدر في المايعات  
المحرم خمسة اللحم وكل مسكر والعصير إذا غلغ



الدم وكذا العلقة ولو في البضعة وفي نجاسة  
ترددا شبهه نجاسة ولو وقع قليلا دم في قدر وهي  
تعليم عجم المرق ولا ما فيه اذا ذهب بالغليان وفي  
الاصحاب من منع من المايع واوجب غسل التراب  
وهو حسن كما لو وقع غني عن النجاسة كل  
ما يعلا فيه نجاسة فقد نجس كالحرف والدم والميتة  
والكافر الحرفي وفي الدقعي روايتان اشهرهما النجاسة  
وفي رواية اذا اضطر الى مواكبة امره بغسل يديه  
وهي متروكة ولو كان ما وقعت فيه النجاسة جامدا  
القي ما يكتنف النجاسة وحل ما عداه ولو كان المايع هنا  
جائزا تبعه للاستصحاب بدخول السماء لا تحت الاطلة  
ولا يحل ما يقطع من اليات الغصم ولا يستصحب بما يذاب  
منها وما عوت فيه لحمه مما لا نفس سائلة من المايع نجس  
دوى ما لا ينصرف ابوالاين كل لحم وهل

ويحرم بوله ما ينزل لحمه قبل ان يمتلأ البول والخليل الذي  
البان العيون المحرم كاللبوة والذئبة والحرة  
وبكره ما كان لحمه مكرها كما لان جليبه وجامد  
في الواح وهو سبعة شعر الخنزير  
نجس سواء اخذ من حية او ميتة على الاظهر فان استعمل  
مالا رسم فيه وغسل يديه ونحوه الاستسقاء بدخول  
الميتة ولا يصح عائلها اذا وجد لحم فاشتبه الق  
في النار فان انقبض فهو ذكي واذا سبط فهو ميت  
ولو اختلط الذكي بالميتة اجنبيا وفي رواية الحجاب  
من يستعمل الميتة لا ياكل الانسان ما لا غنى  
الآبادنه وقد خصص مع عدم الاذن في الاكل من ميتة  
من تضمنته الآية اذا لم تعلم الكراهية وكذا ما يترده الا  
من ثمرة الخيل وفي الثمرة الذرة والشجر ترد ولا يقصد  
يجل من شرب خمر او شيا نجسا فبصاقه طاهر  
ببرهن



ما لم يكن متغيراً بالنجاسة اذا باع الذي خسر  
 ثم اسلم فله قبضتها <sup>للمحل</sup> اذا انقلبت خلا  
 ولو كان بعلاج ولا تخلو القوم فيها داخل استهلكها  
 وقيل لو القوم في الخل خرم من الاناء فيه خمر لم يخل حتى  
 يصير ذلك الخل خلأ وهو مترك لا يحرم الربوا  
 والاشربة وان شتم منها راحة السكر ويكفي الاكل  
 وفي العصير وان يستام على طنجة من سجلة قبل ان  
 ان يذهب ثلثاه والاستسقاء بيماء الجبال الحارة التي  
 يشتم منها راحة الكبريت <sup>والطرفي</sup>  
 امور الغضب هو الاستقلال بآيات اليد  
 ملا الغير عدوانا ولا يضمن لو وضع المالك من امساك  
 الدابة المرسلة وكذا لو منع من القعود على سباطه  
 غضب العمار كالنقل ويضمن بالاستقلال به ولو  
 سلك الدار فصرامع صاحبها ففي القمان تكون ولو

قلنا بالزمان ضمن بالتصف ويضمن حل الدابة لو غصبها  
 وكذا الامة ولو تعاقبت الايدي على الغصب والقمان  
 على الكل ويخير المالك والحر لا يضمن ولو كان صغيرا  
 لكن لو اصابه تلف بسبب الغاصب ضمنه ولو كان  
 لا بسببه كالموت ولدغ الحية فقولان ولا حبر نفا  
 لم يضمن اجرة ولو انتفع به ضمن اجرة الانتفاع ولا  
 يضمن الحر لو غصب من مسلم ويضمنها لو غصبها من  
 ذمي وكذا للخنزير ولو فتح بابا على مال فسرقة ضمن السارق  
 دونه ولو ازال القيد عن فرسه فسرقة وعن عبد مجنون  
 فابون ضمن ولا يضمن لو ازال عن عاقل في الاحكام  
 يجب رد الغصب وان تعسر كالحشيش في البناء والتيج  
 في السفينة ولو عاب ضمن الارش ولو تلف او تعذر العود  
 ضمن مثله ان كان متساويا الاجزاء وقيمته يوم  
 ان كان مختلفا وقيل على القيم من حين الغصب الحسين



التلف وفي وجه آخر ومع ردة لا يرد الزيادة القيمة السوية  
 ويرد الزيادة كزيادة في العين أو الصفة ولو كان المصنوع  
 دابة فعلايت ردة هامة الأرض وينسأوي بقيمة العاقبة السوية  
 ولو كان المصنوع عبداً وكان الغاصب هو الجاني ردة  
 ودية الجنات ان كانت مقدرة وفيه قول آخر ولو كان  
 الذئب بمثل ردة العين وكذا لو كان باجود منه ولو كان  
 بادونه ضمن الثل ولو زادت قيمة المصنوع فهو ملكه اما  
 لو كانت زيادة لانضاق عين كالصنع والآلة في الابنية  
 اخذ العين ورتد الامل ونقص الارش ان نقص **الثاني**  
 اللواحق وهي ستة **الاول** فوائد المصنوع لما كان منفصلة  
 كانت كالولد او متصلة كالصوف والخن والسهم او منفعة  
 كاجرة السكنى وركوب الدابة ولا يضمن من زيادة المتصلة  
 ما لم تزد به القيمة كالمؤمن المصنوع وقيمه وأهلك  
**الثاني** لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويقبضه

وما يحدث منافع وما يتردد في قيمته لزيادة الصفة  
 فيه **الثالث** اذا اشتراه عالماً بالغصب فهو كالغاصب  
 لا يرجع بما يضمن ولو كان جاهلاً دفع العين الى ما  
 لكها ورجع بالثمن على البائع ويجتمع ما غره مما له  
 يحصل له في مقابلته عوض لقيمة الولد وفي الرجوع  
 بما ضمن من المنافع كعوض الثمرة واجرة السكنى ترد  
**الرابع** اذا غصب جبار فرتعه او بضمنه فاقبضت او جراً  
 فخلها فالكل للمصنوع منه **الخامس** لو غصب ابن  
 فرتعه فالترتيع لصاحبه وعليه اجرة الأرض ولصاحبها الزالة  
 الغرير والواحد يعلم الحضر بالارش ان نقصت ولو بد أيضاً  
 الأرض قيمة الغرير لم يجب اجابته **السادس** لو تلف  
 المصنوع واختلص في القيمة فالقول قول الغاصب وقيل  
 القول قول المصنوع منه **كتاب الشفعة** الشفعة  
 استحقاق حصة الشريك لانتقالها بالبيع **والنظر في**



يستند على امور **الاول** ما ثبت فيه ثبت في الارضين والكن  
اجاماً وهل ثبت فيما يتعلق بالثياب والامتنع ففیه قولان  
والاشبه الاقتصار على موضع الاجماع وثبت في الشجر  
والابنية تبعاً للارض وفي بنوتها في الحيوان قولان المرئي  
انها لا تثبت ومن فقهاء ثمانية اثبتوا في العبد دون غيره  
ولا تثبت فيما لا ينقسم كالاعضاد والحمامات والهرم والخراب  
الضيق على الاشبه ويشترط انتقاله بالبيع فلا تثبت له  
انتقال بهبة او صلح او صداق او صدقة او اقرار ولو كان  
الوقف مشاعاً مع طوبى فباع صاحب الطلاق لم تثبت للموثر  
عليه وقال المرتضى ثبت **الثاني** في الشفع وهو كل شريك  
بجعة مشاعة قادر على الثمن فلا تثبت الذم على المسلم  
ولا بالجواز ولا لعاجز عن الثمن ولا فيما قسم وميتة الابنة  
في الكبر والنهر فباع احدهما اوهما مع الشفع وثبت  
بين الشريكين ولا تثبت لما راد على اشهر الروايتين ولو ادعى

غنيته الثمن اجل ثلثة ايام وان لم يحضر بطلت ولو ادعى  
في بلائ آخر اجل بقدر وصوله وثلثة ايام بعد ما لم يتفر  
المشتري وثبت للغايب والتفيع والمجنون والقيح  
ياخذهم الولي مع القبطه ولو ترك الولي فبلغ العتق  
او افاق المجنون فله الاخذ **الثالث** في كيفية الاخذ وبما  
خذ بمثل الثمن الذي وقع عليه العقد ولو لم يكن للثمن  
مثلياً كالرقية والحواجر اخذ بغيره وقيل سقطت  
استناداً الى روايتها فيها احتمال والشفيع المطالبة في الحال  
ولو اتم له العذر بطلت شفيعته وفيه قولان ولو كان  
لعذر لم يطل وكذا لو توهم زيادة ثمن او جنساً من الثمن  
فبان غيبه وياخذ الشفع من المشتري ودركه عليه ولو  
انهم المسكن او عاب بغير فعل المشتري اخذ الشفع  
بالثمن او تركه ولو كان بفعل المشتري اخذ بجعته من  
الثمن ولو اشترى بثمن المؤجل قبل هو بالخيار بين الاخذ



عاجلاً والتأخير واخذ بالثمن في محله وفي النهاية  
ياخذ الشقص ويكون الثمن مؤجلاً ويلزم كفيلاً  
ان لم يكن ملياً وهو شبه ولو دفع الشفيع الثمن قبل  
حلوله لم يلزم البائع اخذ ولو ترك الشفيع قبل البيع  
لم يطل امانه لو شهد على البائع او بارك المشتري او البائع  
او اذن في البيع ففيه تردد والتقوط شبهة ومن  
الواحد مستندان **الاول** قال الشيخ الشافعي لا يوثق  
وقال المفيد وعلم الهدي توثق وهو شبه ولو عفي  
احد الوارثين عن تعيبه اخذ الباقي ولم تسقط  
**الثانية** لو اختلفا المشتري والشفيع في الثمن فالقول  
القول المشتري مع يمينه لانه ينتزع الشيء من يده  
**كتاب الاحياء الموات** والعام ملك لا يراه لا  
يجوز التفرقة فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العا  
كالطريق والشرب والمراح والموات ما لا يتدفع به

لعطلية مما لم يحضر عليه ملك او ملك وبادا له فهو لا وما  
ولا يجوز احياءه الا باذنه ومع اذنه يملك بالاحياء ولا  
كان الامام غائباً فمن سبق الى احيائه كان اخويه ومع  
وجوده لم يدفع يد ويشترط في القللك بالاحياء الا يكون  
في يد مسلم ولا حرى العام ولا مشعر للعبادة كقبة ربي  
ولا مقطعاً ولا حجر او حجر يفيد الاولوية لملكاً مثل ان  
ينصب عليها منراً او اما الاحياء فلا تعدي بالشرع فيه فجمع  
في كفيته الى العادة **ويلحق** بهذا مسائل **الاول** الطريق  
المتكر في المباح اذا تشاح اهل له فخذ خمسة اذرع وفي  
رواية سبع اذرع **الثانية** حرمة يذ المعطن ان يعون  
ذراعاً والتاخي ستون والعين الف ذراع وفي القبل  
خمسة مائة **الثالثة** من باع نخلاً واستثنى واحداً كان  
للمدخل اليها والمخرج ومدى جري ايها **الرابعة** اذا  
تشاح اهل الوادي في مائه جثسه الاعلى للنخل الى الكعبين



الى الشراك ثم ليرجع الى الذي يليه **الخامسة** يجوز ان ينسب  
ان يجوز للمع في ملكه خاصة وللإمام مطلقا **السادس**  
لو كان له رجوع على غيره لم يخل له ان يعدل الماء عنها  
الأرضاء صاحبها **السابعة** من اشترى دارا فيها نارا  
من الطرقة ففي رواية ان كان ذلك ما اشترى فلا بد  
وفي النهاية ان لم يفتقر لم يكن عليه شيء وان يفتقر  
ويرجع على البايع بالترك والرواية ضعيفة وتفصيل  
النهاية في موضع المنع والوجه البطون وعلى تقدير  
الامتنان يفسح ان شاء ما لم يعلم **الثامنة** من ارض  
في قناة او نهر جائز له بيعه بما شاء **التاسعة** روي  
استحق بن عمار عن عبد الصالح عن رجل في يد دار له  
يزل في يدك ويلا باثر وقد علم انها ليست له ولا ينظر  
صاحبها قال اما احب ان يبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع  
مسكنها والرواية مرسل في طريقها الحسن بن سماعه

واقف وفي النهاية سبيع تصرف فيها ولا يبيع اصلها  
ويمكن تنبيهها على ارض موات بما طلة احياءها غير الما  
لك باذنه فيلزم التصرف في الاصل للمالك **كتاب** فيها  
اللقطة واقسامه ثلثة **الاول** في اللقيط وهو كل ما  
ضائع لا كافل له ويشترط في الملقط التكليف وفي  
اشترط الاسلام ثم يرد ولا يلتقط المملوك الا باذن  
المولى واخذ اللقيط مستحب واللقيط في دار الاسلام  
حر وفي دار الشرك حر واذا لم يتوال احد فاعاقلته واد  
رته الامام اذ لم يكن له وارث ويقبل اقراره على نفسه  
برقية مع بلوغه ورشد واذا وجد الملقط سلطانا استأ  
به على نفسه فان لم يجد استعان بالمسلمين فان تعذر  
الامر ان اتفق الملقط ورجع عليه اذ انوى الرجوع و  
لو بقي لم يرجع **القسم الثاني** في الضوايا وهو كل حيوان  
مملوك ضائع واخذ في صورة الجواز مكره ويتحقق



الثالث مستحب فالبيع لا يؤخذ ولو اذن فممنه لاخذ  
وكذا حكم الدابة والبقر ويؤخذ لو تركه صاحبه مع جهده  
في غيب كراه وماء ويملكه لاخذ والشاة ان وجدت  
في الفلاة اخذها الواجد لانها لا تمنع من صغير السباع  
ويضمنها وفي رواية ضعيفة نجسها عند ثلثة ايام  
فان جاء صاحبها او انقصدت يضمنها وينفق الواجد  
على الضالة ان لم يتفق سلطان ينفق عليها ميت  
المال وهل يرجع على المالك الاشبه نعم ولو كان للثلاثة  
تقع كالظفر واللبن قال في النهاية كان بائنا ما  
انفق الوجه التقاصر **القسم الثالث** وفيه ثلث  
فصول **الاول** اللقطة كل ما مضى اخذ ولا يد  
عليه فادون الدرهم يستفيع به بغير تعريف وقد  
الدرهم ربايتان وما كان انزيد فان وجد في الحرم  
له اخذ وقيل غير ولا يحمل اخذ الامع النية التعريف

ويعرف حولا فان جاءها صاحبه او انقصدت به عنه  
او استقاوه امانة ولا يملك ولو انقصدت به بعد الحول  
فكس المالك لم يضمن الملتقط على الاشهر فان وجد  
غير الحرم يعرف حولا ثم الملتقط بالخيار بين التملك  
والصدقة وابقائها امانة ولو انقصدت بها فلم للمالك  
ضمن الملتقط ولو كانت قالا يقي كالطعام فومها عند  
الرجدان وضمنها وانتفع بها وان شاء دفعها الى  
الحاكم ولا ضمان ويكس اخذ الادوية والمخبر في الغنم  
والسكاظ والمصا والوتر والحبل والعقال واشبا  
مسائل **الاولى** ما يوجد في خربة او فلاة او تحت الارض  
فهو لواجده ولو وجد في ارضها مالك ولو كان  
مدفونا عرفه المالك او البائع فان عرفه والا كان  
لواجد وكذا ما يجد في جوف الدابة ولو وجد في  
جوف السمكة قال الشيخ اخذ بلا تعريف **الثانية**



ما وجد في صندوقه او آثره فهو له ولو شاركه في القدر  
 غير كان كاللقطة اذ النكر **الثالثة** لا تملك اللقطة  
 بحول الحول وان عرفها ما لم ينوي التملك وقيل تملك  
 بمضي الحول **الثاني** الملتقط من اهلية الاكتساب  
 فلو التقط الصبي او المجنون جاز ويتولى الوصي  
 التعريف في المملوك تردد اشبهه الجوار وكذا المكاتب  
 والمذنب والام الولد **الثالث** في الاحكام **الاول** لا يقع  
 اللقطة الا بالبيئنة ولا يكفي الوصف وقيل يكفي في  
 الاموال الباطنة كالذهب والفضة وهو حسن  
**الثاني** لا باس بحول الاتقان عينه لزم بالرد وان  
 لم يعين ففي الرد العبد من المصددين وخارج  
 البلد بعد ذنابه على رواية ضعيفة يؤيد بها  
 والخو الشخان البعير وفي ما عداها اجمع للمشايخ  
**الثالثة** لا يضمن الملتقط في الحول لقطة ولا لقطا

ولا ضالة عالم بغيره **كتاب** الوارث والتفر في  
 المقدمات والمقاصد والواجب في المقدمات ثلثة  
**الاول** في موجبات الارث وهي ثلث وسبب فالث  
 ثلثة مراتب الابوان والولد وان نزل والاجداد وان  
 علوا والاخوان والاقدام وان نزلوا والاعمام والاخوان  
 والسبب قسمان زوجية وكلاء والولاء ثلث مراتب  
 وكلاء العقول وكلاء النفس للهرة ثم وكلاء الامعة **الثانية**  
 في موانع الارث وهي ثلثة الكفر والقتل والزوات  
 الكفر فانه يمنع من طرف الوارث فلا يرث الكافر مسلماً  
 حياً كان الكافر او ذمياً او مرتداً ويرث المسلم من الكافر  
 اصلياً او مرتداً فميراث المسلم الوارثه المسلم انقرض بالقتل  
 او شاركه الكافر لو كان اقرب حتى لو كان ضامناً  
 للجره مع ولد كافر فاليراث للقضاء ولو لم يكن وا  
 يرث مسلم من ثلثة الامام والكافر يرثه المسلم ان نكح

من اراد ان يرثه من ثلثة الامام  
 او من اراد ان يرثه من ثلثة الامام  
 او من اراد ان يرثه من ثلثة الامام  
 او من اراد ان يرثه من ثلثة الامام

والاولاد هم نسبه



ولا يرثه الكافر الا اذ لم يكن وارثا مسلم ولو كان وارثا  
مسلم كان احق بالارث وان بعد وقرب الكافر فانما  
الكافر على ميراث قبل القسمة شاركة به ان كان متسا  
وفي النسب وجاز للميراث ان كان اولاد سواء كان  
الموثر مسلما او كافرا ولو كان الوارث للمسلم او اما  
لم ير اجماع الكافر وان اسلم الكافر لانه لا يتحقق فاضلة  
مسألة **الاول** الزوج للمسلم احوى ميراث زوجته من  
ذوي قرابتهما الكفار كافر كانت او مسلمة له  
النصف من الزوجية والباقي بالرد وللزوجة  
المسلمة الربع مع المورثة الكافرة والباقي للزوجة  
ولو اسلموا او احدى منهم قال الشيخ يرد عليهم  
ما فضل عن سهم الزوجة وفيه تردد **الثانية**  
روى مالك بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام  
في نصير اخوات وله ابن اخ وابن اخت

واولاد صغار لابن الاخ الثلثان ولابن الاخت الثلث  
ونيفقان على الاكابر بالنسبة فان اسلم الصغار دفع المال  
الى الامام فان بلغوا على الاسلام دفعه الامام اليهم فان  
لم يسلموا دفع الى ابن الاخ الثلثين ولابن الاخت الثلث  
**الثالثة** اذا كان احدى ابوي الصغير مسلما للغير  
فان بلغ اجبر على الاسلام ولو ابي كان كالميراث **الرابعة**  
المسلمون يتوارثون وان اختلفت اراهم وكذا الكافرون  
اختلفت مثلهم **الخامسة** المرتد عن الفطرة يقتل ولا  
تستأب ولتعتد امره عدة الوفاة ويقسم امواله ومن  
ليس عن فطرة يستأب فان تاب والا قتل وتعتد زوجة  
عدة الطلاق مع الحيوة وعدة الوفاة لامرأته والمرأة لا  
تقتل بل تعبر وتضرب اوفاة الصلوة حتى تتوب ولو كانت  
عن فطرة **السادسة** لو مات المرتد كائنا من اهل الوارثة المسلم  
ولو لم يكن له وارث الكافر كان ميراث المرتد لا ومما



على الأظهر وأما القتل فيمنع الوارث من الإرث إذا  
 كان عداً طاماً ولا يمنع لو كان خطاً وقال الشيخان يمنع  
 الدية حسب ولو اجتمع القاتل وغيره فالإيراث لغير  
 القاتل وإن بعد سواء تقرب بالقاتل أو بغيره ولو لم يكن  
 وارث سواء القاتل فالإيراث للإمام وهذا مسأله  
**الأولى** الدية كمال الميت تقضى منها ديونه وتقضى  
 مصاياه وإن قتل عداً إذا أخذت الدية وهل للديان منع  
 الوارث من القصاص إلا وجه لا وفي رواية لهم المنع حتى  
 يضمن الوارث الدين **الثانية** يرث الدية من تقرب بالآل  
 ذكرنا وإننا والزوج والرجعة ولا يرث من تقرب بالآل  
 وقبل يرثها من يرث المالا **الثالثة** إذا لم يكن للمقتول  
 عداً وارث سوى الإمام فله القود والدية مع التراضي  
 وليس له العفو وقيل له العفو **أما الرق** فيمنع من الوارث  
 والموثر ولو اجتمع مع الحر والميراث للحر ونه ولو بعد

وإذا كان الميراث للحر ونه ولو بعد  
 وإذا كان الميراث للحر ونه ولو بعد

وإذا كان الميراث للحر ونه ولو بعد

وقرب المملوك ولو اعتق على ميراث قبل القسمة <sup>لكن</sup>  
 أنه كان متادياً وأما الإرث إن كان له ولو كان  
 قاتلاً واحداً فاعتق الرق لم يرث وإن كان أقرب  
 لأنه لا قسمة ولو لم يكن وارث سوى المملوك أجبر وكاه  
 على أخذ قيمة ويعتق لغير الإرث ولو قسم المالا عن قيمته  
 لم يملك وقيل بغيره <sup>ويستوفي</sup> الباقي وبفك الابوان  
 والاولاد دون غيرهما وقيل بفك ذوالفرقة وبه  
 رواية ضعيفة وفي الزوج والرجعة تردد ولا يرث  
 الميراث ولا أم الولد ولا المكاتب المشروط ومن تجوز  
 يرث ويورث بما فيه من الحرية ومنع بما فيه من  
 الرقية **القسمه** الثالثة في السهام وهي ستة النصف  
 والربع والثلث والثلثان والثلث والتدبير والفض  
 للزوج مع عدم الولد وإن نزل والبنات والاخت  
 للاب والام والاب والربع للزوج مع الولد وإن

الماله

الرهبة

فإذا كان الميراث للحر ونه ولو بعد



منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج

نزلوا في جنة مع عدهم والتمن لم يوجه مع الولد وان  
تولدوا الثلثان للثنتين فصاعداً اولاد اثنين فصاعداً  
لاولاد الام والاب والثلث للام مع عدم من يجيها  
من الولد وان نزل اولاد حق والاثنتين فصاعداً من  
ولد الام والتمن لكل واحد من الابوين مع الولد  
وان نزلوا مع من يجيها عن الزايد والواحد  
من كالة الام ذكر اكان او انثى والتصف يجمع مع مثله  
ومع الربع والتمن ومع الثلث والتمن ولا يجمع الربع  
التمن ويجمع الربع مع الثلث والتمن والتدس ويجمع  
التمن مع الثلثين والتدس ولا يجمع مع الثلث ولا  
الثلث مع التدس تسمية مثلثان **الاولى** بالتصديق  
وافضل التركة بركة على ذوي التهامم عد الزوج و  
الزوجة والام مع وجود من يجيها على تفصيل ياتي  
**الثانية** لعملة في الفريض لا يستعمل ان يفرض الله سبحانه

منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج

منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج

في مال لا ياتي به بل يدخل النقص على البنت والبنات او  
الاب او من يتقرب به وسبق بيانه انشا الله تعالى **والثالثة**  
فثلثة **الاولى** في الانساب ومما يفتقر ثلثة **الام** **الاباء**  
والاولاد فالاب يرث المال اذا انفرد والام الثلث والبنات بالزاد  
ولو اجتمعوا فللأم الثلث وللأب الباقي ولو كان له اخى كان  
لها التدس ولو شارها لم يخرج او تزوجته فللزوج النصف  
وللزوجة الربع والام الثلث من الام لا يمكن لها حجب وكما  
لاولاد ولو كان حجب كان لها التدس ولو انفرد الاب فالام  
ولو كانوا اكثر اشتركوا بالسوية ولو كانوا انا وانا فالام  
سهمان والاب نصفين سهم ولو اجتمع معهم الام كان لهم  
التدسان والباقي للام ولا ذكر انا وانا انا ولو كانت  
بنت فلها النصف والابوين التدسان والباقي اخماساً  
ولو كان من يجيب الام يرد على الاب والبنت ارباعاً ولو كان  
بناتان فصاعداً فللابوين التدسان والبنتين او البنات

منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج  
منهم الذي ولد من زواج



الثلاث بالتسوية ولو كان معها ابيهم من احد الابوين كان  
 له التسوية ولها وهن الثلاث والباقي اخصا ولو كان  
 مع البنت والابوين زوج او زوجة كان للزوج الربع وللزوجة  
 النصف وللابوين السدسان والباقي للبنت وحيث يفضل عن  
 النصف يرث الباقي عليها وعلى الابوين اخصا ولو كان من  
 يحجب الامم ردناه على البنت والاب ارباعا ويلحقه **مسألة**  
**الاولى** اولاد الاولاد فيكونون مقام اباؤهم عند عدمهم و  
 ياخذ كل فرد منهم نصيب من يتقرب به ويقسمونه للذكر  
 مثل حظ الانثيين اولاد ابين كانوا اولاد بنت على الاشبه  
 ويمنع الاقرب الابعد ويرد على ولد البنت كما ورد على امه  
 ذكرنا ان او انثى وليشاركوا الابوين كما يشاءهما الا ان  
 للصلب على الاصح **الثانية** في الوالد الاكبر بنجاب بيت  
 ونخاته وسيفه وصحفه اذا خلف الميت غير ذلك ولو  
 كان اكبر انثى اخذت الاكبر من الذكور وتفضي عنه ما ترك

من صلح وصيام وشرط بعض الاصحاب الا يكون سفيها وكافا  
**الرابعة** لا يرث مع الابوين ولا مع الاولاد جدة ولا جدة ولا احد  
 من ذوي القرابة لكن يستحب للاب ان يطعم اياه وامه النصف  
 من اصل التركة بالتسوية اذا حصل له الثلاث وتطعم الام ارباعا  
 ولها النصف من نصيبها بالتسوية اذا حصل لها الثلث فاما  
 نراد ولو حصل لاحدهما نصيب الاصح دون الاخرى استجلبه  
 طعة الجدة والجد دون صاحبه وطعة الاحد الاجل على الاصح  
 وجود من يتقرب به **الرابعة** لا يحجب الاخوة الام الا بشرط  
 اربعة ان يكونوا اخوة او اخوات اختين او اربع اخوات فالرد  
 لاب وام اولاد مع وجود الاب غير كرم ولا رقوة في القتل  
 قوله ان اشبههما عدم المحجب وان يكونوا منفصلين لاحد  
**المرتبة الثانية** الاخوة والاجداد واما يمكن احد الابوين  
 ولا ولده وان نزل فالمرتبة للاخوة والاجداد فالأصح الواجب  
 للاب والام يرث المال وكذا الاخوة والاخت كما انما ترث النصف

في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة  
 في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة  
 في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة

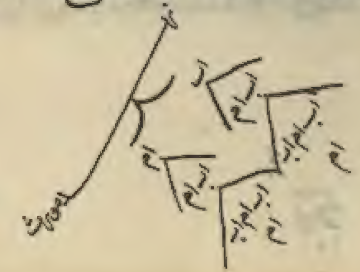
في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة  
 في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة  
 في الميراث من غير ان يكون له نصيب من التركة



بالشمية واللبا بالرد ولا وختين فصاعداً الثلثان واللبا  
 بالرد ولو اجتمع الاخوة والاخوات لها كان للمال بينهم  
 للذكر سهمان والامثلى سهم وللوأحد من ولد الام  
 السدس ذكر كان او انثى والامثلى فصاعداً الثلث  
 بينهم بالسوية ذكر انا كانوا او اناثا او ذكر انا واناثا  
 ولا يرث مع الاخوة للاب والام ولا مع احدهم احد  
 ولد الاب لكن بقوله مقامهم عند عدمهم ويكون  
 حكمهم في الانفاد والاجتماع ذلك الحكم ولو اجتمع  
 الكل لان كان لولد الام السدس ان كان واحداً والثلث  
 ان كانوا اكثر والباقي لولد الاب والام ويسقط اولاد  
 الاب فان ابقت الفريضة فالرد على كل ولد الاب والام  
 ولو ابقت الفريضة مع ولد الام وولد الاب ففي الرد  
 قولان احدهما رد على كل ولد الاب لان التقسيم  
 عليهم مثل اخت لاب مع واحداً واثنين فصاعداً

من ولد الام

من ولد الام او اختين للاب مع واحد من ولد الام  
 والاخر رد على الفريضة بنسبة مستحقها وهو اشد  
 للجد المال اذا انفرد لاب كان او ام وكذا الجد ولو اجتمع  
 جد وجدة فان كانا لاب فلها المال للذكر مثل حظ الانثيين  
 وان كانا لام فالمال بالسوية واذا اجتمع الاجداد  
 فلمن تقرب بالام الثلث على الاصح واحداً كان او اكثر  
 ولمن تقرب بالاب الثلثان ولو كان واحداً ولو كان معهم  
 زوج او زوجة اخذ النصيب الاعلى ولمن تقرب بالام  
 الاصل والباقي لمن تقرب بالاب والجد الذي يمنع الا  
 واذا اجتمع معهم الاخوة فالجد كالاخ والجد كالاخت  
 مسئلتان الاولى لو اجتمع اربعة اجداد لاب ومنهم  
 لام كان لاجداد الام الثلث بينهم ارباعاً واجداد الا  
 وجدته الثلثان لاوي ابيه ثلث الثلثين اثنان او  
 لاوي امه الثلث اثنان ايضاً فيصح من مائة وثمانية



من ولد الام



**الثانية** المجدة وان علا يقاسم الاخوة والاولاد  
 والاخوات وان تزلوا يقوون مقام اباؤهم عند  
 عديهم في مقاسمة الاجداد والجدات ويثبت كل  
 واحد منهم نصيب من يتقرب به ثم ان كانوا اولاد  
 اخوة او اخوات لاب او لام اقسموا المالك  
 للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا لام اقسموا للثقة  
**الثالثة** للاعم والاخوة للمالك اذ انفردوا  
 للعتيق فصاعدا وكذا العمة والعمتان والعمات و  
 العمومة والعمات للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا  
 متفرقين فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا  
 والثالث ان كانوا اكثر بالسوية والتالين يتقرب بالاب  
 والام للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط من يتقرب بالام  
 معهم ويقوون مقامهم عند عدمهم ولا يرث الابعدهم  
 مع الاقرب مثل ابن خال مع خال او ابن عم مع عم خال

او عم

او عم الابن عم لاب وام مع عم لاب فابن العم اولى  
 والمحال المالك وكذا الخالين والاخوال والمخالن والمخالنات  
 والمخالنات ولو اجتمعوا فالملك بينهم بالسوية كيف  
 كان واو كانوا متفرقين فلمن يتقرب بالام السدس  
 ان كان واحدا او الثلث ان كانوا اكثر والثلاثان لم يتقرب  
 بالاب والام ويسقط من يتقرب بالاب معهم والقسمه  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمعوا الاخوال  
 والاعمام فللواخوال الثلث وللاعمام الثلثان  
 لو كان معهم زوج او زوجة فليهما النصف الاعلى  
 ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل والتالين يتقرب بالام  
 ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الاربع  
 وعمتها وخالها وخالتها فلمن يتقرب بالام الثلث  
 بينهم ارباعا ولمن يتقرب بالاب الثلثان ثلثاه لعمه  
 وعمته اثلاثا وثلثه لخاله وخالته بالسوية على قولين

فمن كان الام فلهما النصف الاعلى  
 ونفهما وثلثاه لخاله وخالته







**القسم الثالث** في الولاء وأقسامه ثلاثة **الاول** ولا  
 العتق ويشترط التبرع بالعتق وان لا يبرأ من جبرته فلو  
 كان واجباً كان العتق سائبة وكذا لو تبرع بالعتق وتبرأ  
 من الجبرته ولا يرث المعتق مع وجود مناسيب وان  
 بعد وفاته مع الزوج والزوجعة واذا اجتمعت الشروط  
 ورثه المنعم ان كان واحداً واشتركا في المال ان كانوا  
 اكثر ولو عدم المنعم فلا مصاب اولا اظهرها انتقال  
 الولاء الى الاولاد المذكورين الاناث فان لم يكن الذكر  
 فالولاء لعصبته ولو كان المعتق امرأة فالعصبه اذن  
 اولادها ولو كانوا ذكوراً ولا يرث الولاء من يتقرب بام  
 المنعم ولا يصح بيعه ولا هبته ويصح جرم من مولى الا  
 الى مولى الاب اذا كان الاولاد مولودين على الحرية **القسم**  
**الثاني** ولا يضمن الجبرته من تولى انساناً يضمن حرته  
 ويكون ولاؤه له يثبت له الميراث ولا يعتدي الضامن

ولا يضمن

ولا يضمن الاسانبة كالمعتق في التدوير والكفارات  
 او من لا يرث له ولا يرث الضامن الا مع فقد كل مناسيب  
 ومع فقد المقتق ويرث معه الزوج والزوجعة نفسيهما الا  
 وما بقي له وهو اولى من بيت ماله الامام **القسم الثالث**  
 ولا الامامة ولا ترث الا مع فقد كل وارث عدا الزوجعة  
 فانها شاركة على الاصح ومع وجوده فالمال له يصنع  
 به ما شاء وكان على عا يعطيه فقرا بل لا يتبرعاً ومع غيبته  
 يقسم في الفقراء ولا يعطى للجايدين الا مع الخوف **واما** اللواتي  
**فان رتبة** فصول **الاول** في ميراث ابن الملا عن مولاة  
 لأمه وذلك يوم السنين والبنات اللواتي ولو انفردت كانت لها  
 الثلث والبنات بالرد ولو انفرد الاولاد فللواحدة النصف  
 وللآخرين فصاعداً الثلثان وللذكران المثل بالسوية  
 ولو اجتمعوا فللذكر سهمان وللنثى سهم ويرث الزوج  
 والزوجعة نفسيهما الا مع عدم الولدان نزلاً وللاولاد

جبري  
 صيغة من  
 دلك دوى ذاك تاريخي  
 وحرر بك جويي وملكك سلمي في ثلثي  
 وارثك فليحفظه الله  
 والله اعلم  
 بالحق



مهم ولو علم الولد يرثه من يتقرب بأحد الأقرب لنا  
 الأقرب المذكور لا يثنى سواء مع علم الوارث يرثه الامام  
 ويرث هو امه ومن يتقرب بها على الاظهر ولا يرث اباه ولا  
 من يتقرب به ولا يورثه ولو اعترف به لابن جويته  
 هو اباه دون غيره من ذوي القرابة ابية ولا عوية <sup>لكن</sup>  
 ولو ترك اخوة لاب وام مع اخ او اخوة لام كانوا  
 سوا في المال وكذا لو كان جده لام مع اخ او اخوة  
 او اخوة او اخوات <sup>للم او اخ او اخوات</sup> وام خاتمة تشمل مسائل  
**الاول** ولدا لولادة لا يرثه امه ولا غيره <sup>للم او اخ او اخوات</sup> الا نسب  
 ويرثه ولد وان نزل <sup>للم او اخ او اخوات</sup> الزوج او الزوجة ولو لم يكن احده  
 فيرثه الامام وقيل يرثه امه كابن الملا عنة الثانية  
 الحمل يرث ان سقط حيا ويعتبر بحركة الاحياء كالأ  
 سهال والحركات الادوية دون النقص الثالثة  
 قال الشيخ يورث الحمل نصيبا من احتياطا لو كان <sup>مريض</sup>

اعطى

اعطى الضيف الا في الرابعة يرث ذرية الجنين ابواه  
 ومن يتقرب بها او بالاب الخامسة اذا تعارفا <sup>يقضي</sup>  
 الميراث توأما ولم يكف احدهما البنية **السادسة**  
 المفقود يتقرب به الى وفي قلة التبعين روايات اربع سنين  
 وفي مستندها ضعف وعشر سنين وهي في حكم خاص  
 وفي الثالثة يقسم الورثة اذا كانا ملاء وفيها ضعف  
 ايضا وقال في الخلا في حتى <sup>م</sup> معنى مدة لا يعيش فيها <sup>م</sup> اليها  
 وهو اولى في الاحتياط <sup>م</sup> وبعد من التبعين على الاموال  
 المعصومة بالاخبار الموصوفة **السابعة** لو بئرا البني  
 جبهة ولد وميراثه فغير رواية يكون ميراثه لاولاد <sup>للم او اخ او اخوات</sup> له  
 وفي الرقابة ضعف **الثانية** في ميراث الخنثى من لفرج النسا  
 والرجل يعقب بالولد ان ابهما سويين يرث عليه فان  
 بدت منهما فالشيخ يورث على الذي ينقطع منه اخيرا  
 فيه تردد فان نسا وبها قال في الخلا في يعاينه بالفرقة

لا يرثه من بعدهم احد الا ان



وقال المفيد علم الهدي يعتاضا لعمه وقال في النهاية <sup>عاز</sup>  
 والبسوط يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة  
 وهو أشبه فلو اجتمع مع الخنثى ذكر واستى قيل للذكر <sup>بنة</sup>  
 والخنثى ثلثه وللأنثى سهمان وقيل يقسم الفريضة  
 مرتين فمرة ذكر مرة أخرى <sup>بنة</sup> الأنثى يعطى نصف النسيين  
 وهو آخر مسألة وذكر فرضهما ذكرين تارة وذكر وأنثى  
 تارة أخرى ونطلب أقل مال له نصف ونصفه نصف وله  
 ثلث وثلثه نصف فيكون أنثى عشر فيحصل للخنثى خمسة  
 وللذكر سبعة ولو كان بدل الذكر أنثى حصل للخنثى سبعة  
 وللأنثى خمسة ولو شاركهم زوج أو زوجة صححت  
 فريضة الخنثى ثم خرج نصيب الزوج أو الزوجة  
 في تلك الفريضة فما ارتفع منه تعطي ومن ليس له <sup>زوج</sup>  
 النساء ولا الرجال يورث بالقرعة ومن له رأسا أو  
 يدينان على حق واحد يوفى أو يصالح به فإن انتبه

أحدهما فهو أشك والآق أحد **الثالث** في الفرق <sup>للبنات</sup>  
 عليهم وهو لا يورث بعضهم بعضا إذا كان لهم  
 أو أحدهم مالا وكانوا يورثون واشتبه المتقدي <sup>بنا</sup>  
 بالمتأخر وفي شوبت هذا الحكم بغير سبب الفرق والهدم <sup>بنة</sup>  
 ومع الشرايط يورث الأضعف والأتم الأقوي ولا يورث  
 مما ورث منه وفيه قول آخر والتقديم على الاستجاب <sup>بنة</sup>  
 الأشبه فلو غرق أب وابن ورث الأب أو أخصيه ثم  
 ورث الابن من أصل تركه أسفه لا مما ورث منه ثم يعطى  
 نصيب كل منهما الوارثه ولو كان لأحدهما وارثا على <sup>بنة</sup>  
 ما اجتمع إلي الوارث لهم وما اجتمع للأخر لا مامور <sup>بنة</sup>  
 لو لم يكن لها وارث غيرهما انتقل مال كل منهما إلى الآخر  
 ثم منها إلى الامام وإذا لم يكن بينهما تفاوت في <sup>بنة</sup>  
 سقيط اعتبار التقديم كاخوين فإن كان لهما مال ولا  
 مشار لهما انتقل مال كل منهما إلى صاحبه ثم منها إلى <sup>بنة</sup>



وان كان لاحدهما مال الاخر منه القدر  
 ولو يكن الاخر شئ ولو لم يكن لها وارث استقل المال  
 الامام ولو ما خالف القسم بالميتوارثا وكان كل  
 واحد منها الورثة **الرابع** في ميراث الجور وقد  
 الاصحاب فيه فالجاء عن يونس انه لا يرثهم **بالصححة**  
 الابا الصحيح من التيب والتب وعن الفضل بن شاذان  
 انه يورثهم بالتب صحيحه وفاسده وبالتب الصحيح  
 خاصة وابوه المفيد رحمه الله عليه وقال الشيخ يورثون  
 بالصحيح والفاسد فيهما واختار الفضل اشبه فلو خلف  
 هجر وجده فلهما نصيب الامم وقد الرقبة ولو خلف  
 جده اخت ورثت بهما ولا الذو خلف بنتا اخته  
 لانه لا ميراث للاخت مع البنت **خامسة** في حساب الفرائض  
 فخراج الفروض ستة ونعني بالخرج اقل عدد يخرج منه ذلك  
 للرجل صحيحا فالنصف من اثنين والربع من اربعة والثمن

في ميراث الجور  
 في ميراث الجور  
 في ميراث الجور

من ثمانية والثلاث والثلاث من المنة والسدس  
 منة **والفريضة** اما بقدر السهام او اقل او اكثر فاما كان  
 بقدرها فان انقسم من غير كسر والافاضل عدد من  
 انكسر عليهم في اصل الفريضة مثل ابوين وخمس بنات ينقسم الاصل  
 على الخمسة فاضرب الخمسة في اصل الفريضة واجتمع فله الفريضة  
 لانه لا فرق بين نصيبين وعددهن ولو كان وقامرت الوقت  
 من العدد لامن التعيب في اصل الفريضة مثل الابوين وشه بنات  
 البنات اربعة وبين نصيبين وهو اربعة وعددهن وهو ستة  
 ونقص هو النصف ففرب الوقت من العدد وهو ثلثه في اصل الفريضة  
 وهو ستة فاجتمع محتججه ولو نقصت الفريضة بدخول  
 الرجوع او الرقبة فلا عول ويدخل النقص على البنت او البنات  
 او من يتقرب بالاب والام والاب مثل ابوين ونزوح وبنت  
 فلا ابوين السدسان والذو الرجوع والباقي للبنت وكذا الاول  
 او احدهما وبنت او بنات ونزوح النقص يدخل على البنت او

لثلاث  
 في ميراث الجور

في ميراث الجور  
 في ميراث الجور

في ميراث الجور  
 في ميراث الجور



الدينان  
او انسان من ولد الام واخنان للادب والام واللة  
مع نروج او نوجه يدخل القصر على من تقرب بالادب واللة  
او بالادب خاصة ثم ان انقسمت الفريضة على صحة والاضرب  
سها من انكسر عليه في اصل الفريضة وان اردت الفريضة كما  
الرد على ذوي السهام دون غيرهم ولا تعصب ولا يرد على  
على الرجوع والرجعة ولا على الام مع وجود من يجنبه الا  
وبت فاذا لم يكن حاجب فالرد اجناسا وان كان حاجب  
لرد ارباعا تعصب مخيخ سها من الردي في اصل الفريضة فاجتمع  
صحت منه الفريضة **قوله** في المناجات وتعني بان يموت  
انسان فلا يقسم تركته ثم يموت احد وراثته فيعلم ان الفريضة  
بقسمه الفريضة بين من اصل واحد فان اختلف الوراث  
او الاستحقاق اوها وقصص نصيب الشا بالقسمة على وراث  
والا فاضرب الوقوف من الفريضة الثانية في الفريضة **الاولى**  
ان كان بين الفريضة وقوف فان لم يكن فاضرب الفريضة

الثانية في الاولى فالبلغ صحت منه الفريضة **كتاب**  
**القضاء** والتفر في الصفات والآداب وكيفية الحكم واحكام  
الدعوى والصفات ستة التكليف والايمان والعدالة ومنها  
المولد والعلم والذكورة ويخلف في العدالة اشتراط الامانة والمحا  
على الواجبات ولا يعتقد الا لمن له اهلية الفتوى ولا يكفيه  
فوق العلم ولا بد ان يكون ضابطا ولو غلبه النسيان لم يفت  
له القضاء وهو لا يشترط علمه بالكتابة الاشبه نعم لا يضر له العي  
تتبرأ غير النبي ثم الاتباع ولا يعتقد للمرة وفي انعقاده للوع  
تردد والاقرب انه لا يعتقد بمثل ما ذكرناه في الكتابة وفي اشترط  
للحرة ترده الاشبه لا يشترط ولا بد من اذن الامام ولا يعتقد  
بنيب العول له نعم لو تراضي انسان بواحد من الرعية لحكم  
بينهما الرزم ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء  
اهل البيت مع المجامع للصفات وقبول القضاء عن السلطان  
العادل مستحب لمن يتوب نفسه ويما وجب **التنظيم الثاني**



في الاداب وهي مستحبة ومكرهة فالمستحبة اشعار الله  
بوصوله ان لم يشتهر خبز والجوارس في قضائه مستبد  
القبلة وان ياخذ ما في يد المعز من حج الناس <sup>يعلم</sup> وقدا  
والسواك عن اهل السجون وابثبات اسماءهم والنجث  
في موجب اعتقالم ليطلق من يجب الحلاقة وتفرق  
الشهود عند الاقامة فانه او توضحها في موضع التثنية  
عدا ذي البصائر لما يتفق من القضاة وان يستخبر من  
اهل العلم من يخافه في المسائل المشبهة <sup>المراد</sup> **ولكنها**  
الاجتناب وقت القضا وان يقضى مع ما يشغل النفس  
كالغضب والجوع والعطش والغم والفرح والمزغ وغلبة  
النعاس وان يترقب قوما للشهادة وان يشفع الى النعم  
في اسفاته او ابطال <sup>بما</sup> **مسائل الاولى** للامام ان يقضى بجملة  
في الحقوق مطلقا واخرى في حقوق الناس وفي حقوق  
الله تعالى **الثانية** اذا عرف عدل الشاهد <sup>حكم</sup> وان

البرهان كونه من الزمان

عرف فسقطها **المرح** وان جبر الامر فالأصح التوقف  
حتى يثبت عنهما **الثالثة** يسمع شهادة التعديل مطلقا  
ولا يسمع شهادة المخرج الأمفصلة **الرابعة** اذا التمس العلم  
احضار غيره وجب اجابته ولو كانت امرأة ان كانت برة  
ولو كان مريضا او امرأة غيب برة استجاب الحاكم من يحكم بينها  
**الخامسة** الرشقة على الحاكم حرام وعلى المرتضى اعادتها **النظر**  
**الثالث** في كيفية الحكم وفيه مقاصد **الاولى** في وظائف الحاكم  
وهي اربع **الاولى** التسوية بين الخصوم في السلام والكل  
والمكان والنظر والاحصاء والعدل في الحكم ولو كان الخصم  
كافرا جائز ان يكون الكافر قائما والمسلم قاعدا او اعلا ومثلا **الثاني**  
لا يجوز ان يلحق باحد الخصمين شيئا يستظهر به على خصمه  
**الثالثة** اذا سكتا استجب له ان يقول بكل اوان كنتا حقا  
لشيء فاذا كراه ومانا سببه **الرابعة** اذا يدرك احد الخصمين شيء  
منه واوقف عليه غيره منع حتى ينتهي منواه وحلو



واو القدر الذي سمع من الذي عن يمين صاحبه وان  
اجتمع خضوع كتب اسماء المدعى واستدعى من يخرج  
اسمه **للقصد الثاني** في جواب المدعى عليه وهو اما ان  
او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جازيا لا حلا  
كان او امرارة فان التمس المدعى الحكم به حكم له ولا يثبت على  
المرجحة الا بعد المعرفة باسمه ونسبه او يشهد بذلك  
عدلان الا ان يقنع المدعى بالحلية ولو امتنع المقر من التمس  
امر حقه بالملازمة ولو التمس حقه حبر ولو ادعى الاسما  
كف البينة ومع ثبوته ينظر في تسليمه الى الغمارة واثبات  
الاشهاد تجليته ولو ابرأ بالقرينة في الحكم حتى يتبين  
حاله **واما الابتكار** فعند يقال للمدعى انك البينة فان قال  
نعم ابرأ حضارها فاذا حضرت سمعها ولو قال البينة غائبة  
اجل ابتداء حضارها وفي تكفير المدعى عليه هنا رد في  
من الكفاية عند انقضاء الاجل وان قال لا بينة غير العلم

ان له اليمين

ان له اليمين ولا يجوز اخلافه حتى ياتس المدعى فان تبين  
او اخلقه الحاكم لم يعتد بها او اعتدت مع الالتماس المدعى المنكر  
اما ان يحلف او يرد او ينكر فان حلف سقطت الدعوى ولو نكر  
للمدعى بالعلم يجوز له المقاضاة ولو عاود الخصومة لم تسمع  
دعواه ولو اقام بينة لم تسمع وقيل ان جعلها ما لا يشترط  
لخالف سقوط الحق بها ولو اذنب نفسه حظه ما كلفه  
وعدا مقاضته وان ردة اليمين على المدعى صحيحة فان حلف  
استحو وان امتنع سقطت دعواه ولو نكل المنكر عن  
اليمين وامر قضى عليه بالنكول وهو المروي وقيل ان ردة  
اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان نكل  
بطل ولو بذل المنكر اليمين بعد الحكم بالنكول لم يلتفت  
اليه ولا يستخلف المدعى مع البينة التي الدين على  
الميت يستخلف على بقائه في دمه استظهارا **واما**  
**التكليف** فان كان لا ينفصل الى معرفته اقرار او انكار

فان حلف المدعى على ما لا ينفصل الى معرفته اقرار او انكار  
فان حلف المدعى على ما لا ينفصل الى معرفته اقرار او انكار



فلو افقر الى ما ترجم لم يقتصر على الواحد ولو كان عنادهم  
 حتى **حجب المقصد الثالث** في كيفية الاستعانة بالآثار  
 احد الا بالله ولو كان كافر لكن ترى الحاكم اخلافا للدين  
 بما يقتضيه دينه من دعاءه ويستحق للحاكم تقديم العظم  
 ويجوز ان يقول الله ما له فعل الا بموجب تعظيم المي  
 بالقول والامان والكرام ولا تعذيب لما دون مصاب القطع  
 ويحلف الاخرى بالاشارة وقيل يوضع يده على اسم الله في  
 المصنف وقيل تكتب المي في لوح ويستأوي يوم شربه بعد اعلا  
 فان شربه كان حالف وان امتنع لم يلق ولا يحلف الحاكم احدا  
 الا في مجلس قضائه الا بعد ذلك كما جاز امره في شربه ولا  
 للسكر الا على القطع ويحلف على فعله في حق العلم كما لو ادعى  
 على الوارث فانكر او ادعى ان وكيله قبض او باع اما المصنف  
 ولا شاهد له فلا عين عليه الا مع الراد مع نكول المنكر  
 على قوله ويحلف على الجزم ويكفي مع الامكان للحلف على نفي  
 الراد من شاهد له

في حجب المقصد الثالث في كيفية الاستعانة بالآثار  
 احد الا بالله ولو كان كافر لكن ترى الحاكم اخلافا للدين  
 بما يقتضيه دينه من دعاءه ويستحق للحاكم تقديم العظم  
 ويجوز ان يقول الله ما له فعل الا بموجب تعظيم المي  
 بالقول والامان والكرام ولا تعذيب لما دون مصاب القطع  
 ويحلف الاخرى بالاشارة وقيل يوضع يده على اسم الله في  
 المصنف وقيل تكتب المي في لوح ويستأوي يوم شربه بعد اعلا  
 فان شربه كان حالف وان امتنع لم يلق ولا يحلف الحاكم احدا  
 الا في مجلس قضائه الا بعد ذلك كما جاز امره في شربه ولا  
 للسكر الا على القطع ويحلف على فعله في حق العلم كما لو ادعى  
 على الوارث فانكر او ادعى ان وكيله قبض او باع اما المصنف  
 ولا شاهد له فلا عين عليه الا مع الراد مع نكول المنكر  
 على قوله ويحلف على الجزم ويكفي مع الامكان للحلف على نفي  
 الراد من شاهد له

الاستعانة ولو ادعى المنكر الامراء او الاداء انقلب مدعيها  
 والذي منكره فيكفيه المي على بقائه للحق ولا توجه على الوا  
 بالمدعي على موثرته الامع وعوي على بومة او شابهة على  
 بالحق وان ترك في يد المالك لا يسمع المدعي في الحد  
 من البينة ولا توجه بها بين على المنكر ولو ادعى الوارث  
 لموثرته ما لم يسمع دعواه سوى كان عليه دين  
 بالتركة او لم يكن ويقضي بالشاهد المي في الاموال  
 الذين ولا تقبل في عين مثل الهالك والحدود والخلق  
 والقصاص ويشترط شهادة الشاهد او كونه عدله ولو  
 بداه بالميين وقعت لاعنية ويقتر الى اعادتها بعد  
 الاقامة ولا يحلف مع عدم العلم لا ثبت ما غيب  
 مسئلتان الاولى لا يحلف الحاكم باخبار حاكم اخر  
 لا بقبام البينة بشيئ الحكم عند غيب نعم لو حكم بين الخصوم  
 اثبت الحكم واشهد على نفسه فشهد الشاهدان بحكمه

في حجب المقصد الثالث في كيفية الاستعانة بالآثار  
 احد الا بالله ولو كان كافر لكن ترى الحاكم اخلافا للدين  
 بما يقتضيه دينه من دعاءه ويستحق للحاكم تقديم العظم  
 ويجوز ان يقول الله ما له فعل الا بموجب تعظيم المي  
 بالقول والامان والكرام ولا تعذيب لما دون مصاب القطع  
 ويحلف الاخرى بالاشارة وقيل يوضع يده على اسم الله في  
 المصنف وقيل تكتب المي في لوح ويستأوي يوم شربه بعد اعلا  
 فان شربه كان حالف وان امتنع لم يلق ولا يحلف الحاكم احدا  
 الا في مجلس قضائه الا بعد ذلك كما جاز امره في شربه ولا  
 للسكر الا على القطع ويحلف على فعله في حق العلم كما لو ادعى  
 على الوارث فانكر او ادعى ان وكيله قبض او باع اما المصنف  
 ولا شاهد له فلا عين عليه الا مع الراد مع نكول المنكر  
 على قوله ويحلف على الجزم ويكفي مع الامكان للحلف على نفي  
 الراد من شاهد له



عند آخر وجب على المشهود عند انفاذ ذلك الحكم <sup>الثانية</sup>  
 القسمة بين الحقوق ولا يشترط حضور قاسم بل هو  
 آخوطة ولا عدلت التهم لم كفت القرعة في تحقق <sup>القسمة</sup>  
 وكل ما يتساوى اجزا في تعيين غير المتع على قسمة كما  
 لحظته والشعر وكذا ما لا يتساوى اجزائه اذ لم يكن في  
 خبره كالأرض والخشب ومع القرعة لا يجز المتع النظر  
 الرابع في الدعوى وهي يستدعي <sup>فصل</sup> الاداء الذي هو  
 الذي يترك لو ترك الخصومة قبل هو الذي يدعى خلو  
 الاصل او امر خفيا ويشترط التكليف وان يدعى نفسه  
 او لمن له ولاية الدعوى عنه وابداء الدعوى بصيغة  
 الجزم وكون المدعى به معلوما ومن كانت دعواه عينا  
 فلا انتزاعها ولو كانت دينيا والغريم مقر باخذ او مع حجب  
 وعليه حجة لم يستقل المدعى بالانتزاع دون الحاكم  
 ولو فات احد الشرط وحصل الغريم في يد المدعى مالكا

له المقاضاة ولو كان من غير خبر الحق وفي سماع <sup>الدين</sup>  
 الجوهرة قد اشبهه الجواز <sup>مسألة</sup> الاول من انفراد بالدين  
 لما لا يد عليه قضي له ومن هذا ان يكون بين جماعة  
 في دعوى احدهم <sup>الثانية</sup> لو انكسرت سفينة في البحر فاجتمع  
 البحر فمولاها وما اخرج بالغمر فهو للبحر في التنا  
 ضعف <sup>الثالثة</sup> روي في رجل دفع الى رجل درهم فبعضا  
 يخلطها بماله ويبيعها فقال ذهبت وكان يبيع <sup>معها</sup>  
 مال كثير فاخذوا المولم فقال ابن جع عليه بماله ويخرج  
 هو على اولئك بما اخذوا ويمكن حمل ذلك على من خالف  
 المال ولم ياذنه له صاحبه واذن الباقر <sup>الرابعة</sup> لو وضع  
 المشايخ الاجرة على يدايهم فلفنت كاد المشايخ ضامنا  
 الا ان يكون الاجير دعاه الى ذلك فحقه حيث وضعه  
 الخامس يقضي على الغايب مع قيام البينة وبيع ما  
 ويقضي دينه ويكون الغايب على تجته ولا يدفع اليه



للا لا يكفلوه <sup>الفصل الثاني</sup> في الاختلاف في الدعوى فيه  
 مسائل الأول لو كان في يد رجل وامرأة جارية فادّعى  
 انها مملوكة وادعت المرأة حرّيتها وانها بذتها فان  
 اقام احدهما بينة قضى له والا تركت الجارية <sup>في يد</sup> يده  
 حيث شاءت <sup>الثاني</sup> لو تنازعا عينا في يدها قضى لها  
 بالسوية ولكل منها احواف صاحبه ولو كانت في يد  
 احدهما قضى بهما <sup>للمتسبب</sup> والتنازع احوافه ولو  
 كانت في يد ثالث وصدق احدهما قضى له وللآخر  
 ولو صدقهما قضى لهما بالسوية ولكل منهما احواف  
 الاخر وان كذبها اقرت في يد <sup>الثالثة</sup> اذا تنازعا عينا  
 قضى لمن اليه معاقد القيد وهي رواية عمر بن شمر عن  
 جابر وفي عمر وضعف وعن منصور بن حازم عن  
 عبد الله بن ابي عبيدة <sup>عن</sup> قضى بذلك وهي قضية في  
 واقعة الرابعة اذا ادعى ابو الميثم الجارية لبعض

وهذه رواية  
 عن عمر بن شمر  
 او ما لا  
 عن منصور  
 بن حازم  
 عن عبد الله  
 بن ابي عبيدة

كلف البينة وكان كفي من الانساب وفيه رواية بالقر  
 ضعيفة الخامسة اذا ادعى الرق جارة متاع البيت فادّعى  
 مال الرجل ولها مال النساء وما يصلح لها يقسم بينهما وفي  
 رواية هو المرأة وعلى الرجل البينة وفي الميسرة اذا لم يكن  
 بينة وبها عليه كان بينهما <sup>الثالث</sup> في تنازع العتق  
 يقضى للعتق <sup>الخارج</sup> اذا شهدتا بالملك المطلق على  
 الاشبه واصحاب اليد وانفردت بينة بالتب كالنساء  
 وقدم الملك وكذا الاستماع ولو تساوى باقي السبب فربما  
 اشبههما القضا <sup>الخارج</sup> ولو كانت يداها عليه قضى  
 لكل منهما بما في يد الاخر فيكون بينهما نصفين ولو كان  
 المدعى يده في يد الثالث قضى بالاعدل فالأكثر فان تساوى  
 وبما عدل وكثرة أقوال بينهما فنخرج اسمه أحلف وقضى له  
 ولو امتنع أحلف الاخر ولو امتنع اسم بينهما وفي الميسرة  
 يقر بينهما ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم ان شهدتا بالملك

وهذه رواية  
 عن عمر بن شمر  
 او ما لا  
 عن منصور  
 بن حازم  
 عن عبد الله  
 بن ابي عبيدة



المقيد والاولا شبه **كتاب** الشهادات والنظر في  
 امور **الاول** في صفات الشاهد وهي ستة **الاول**  
 البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي ما لم يكن مكلفا وقيل  
 اذا بلغ عشا وهو شاذ واختلف عبارة الاصحاب في قبول  
 شهادته **فصل** في المنايا ومحصلها القبول في الجراح مع  
 بلوغ العشر ما لم يختلفوا ويؤخذ بأول قولهم وشرك  
 في الخلاف لا يقبل **الثاني** كمال العقل والمجنون لا يقبل شهادته  
 ومن يناله ادوار يقبل في حال الوثوق باستكمال فطنته **الثاني**  
 الايمان فلا يقبل شهادة غير الاماني وقيل شهادة الذمي  
 في الوصية خاصة مع عدم المسلم وفي اعتبار الغيبة يرد في  
 شهادة المؤمن على اهل الملل ولا يقبل شهادة احد منهم  
 على مسلم ولا غير وهو يقبل على اهل ملته فيه رواية الجواب  
 ضعيفة والاشبه المنع **الرابع** العدالة ولا ريب في نفيها  
 بالكبار وكذا في الضعفاء مقرر اما الذم من العلم فلا

اتخاذ الحامة للادنى وانفاذ الكتب اما الزمان علمها فغلا  
 لانه قاهر واللعب بالسطر مخترع به الشهادة وكذا الغناء  
 وسماع العجائب لان الله هو سمعها والدفق لا يملك  
 والمختار والسر للزجر لاجال الا في الحرب والتعز بالذهب  
 التحلية للرجال ولا يقبل شهادة الفاذاق وقيل لو تاب  
 وحذوقه ان يكذب نفسه وفيه قول آخر مشكوك **الثاني**  
 ارتفاع اليد فلا يقبل شهادة الجائر تعففا كاشريك فيما  
 شريك فيه والوحي فيما لا فيه ولاية وكاشهادة ذي العدا  
 اللئيمية وهو الذي يستر بالمساة ويسأ بالمسرة والغب  
 لا يمنع القبول **فصل** في شهادة الزوج لهجة وشروط بعض  
 الاصحاب ان تمام نفي من اهل الشهادة وكذا في الزوجية  
 وبما يقع فيها الاشتراط والعقبة لا تمنع القبول كما  
 تصف والاخر على الاشبه ولا يقبل شهادة السائل بلغة  
 لما يتصف به من مهانة التفسير لا يؤمن من غير

الكذاب

وفي رواية الشهادة الولد على امه لا على غيرها



وفي قول شهادة المملوك روايات اشهرها القبول  
في شهادته على المولى وكان اظهرها المنع ولو اعتق قبلت  
المولى وعليه ولو شهد عبده بجعل ائمة ائمة اولين فوقها  
غير الحمل واعتقها الوارث فشهد الحمل قبلت شهادتهما ما خرج  
الارث الى الولد ويكره له استرقاقها ولو تحمل شهادة البتة  
او الكافر او العبد او الخمر او الفاسق فهو راد المانع وشهد  
قبلت **السابعة** طاعة المولد فلا يقبل الشهادة ولد الزنا  
وقبل يقبل في الشيء الدون وبه رواية نادرة **ويخرج هذا**  
الباب مسألا **الاولى** البيع بالاداء قبل الاستنطاق ونسخ القبول  
النقمة وهما يمنع في حقوق الله على تردد **الثانية** الامم لقبيل  
شهادته فيما لا ينتم الى السماع وفي رواية تؤخذ باوقافه  
وكذا يقبل شهادته الا في فيما لا ينتم الى الرقبة **الثالثة** لا يغير  
شهادة الشفاء في العلل والملاق وفي قولها في الرضا  
تردد اشبهه القبول ولا يقبل في الحدود ويقبل مع الرجال

في التجم على تفصيل ياتي وفي الجراح والقيل بان يشهد رجل  
والمرأة وتجب بهما دية من الدية لا القود وفي الديون  
الرجال ولو انفردن كما مرين مع اليمين فلا شئ عدم القبول  
ويقبلون منفردات في العدة وعيوب النساء الباطنة وقبل  
شهادة القابلة في بيع ميراث المستعمل وامرأة واحد في بيع  
الوصية وكذا امرأة ثبتت شهادتها في البيع حتى يكمل  
اثرها يقبل شهادتها في الوصية اجمع ولا ترد شهادة المرأة  
الصانع المكره كالبصانة ولا الصنعة الدني كالحيا  
والجماعة ولو بلغت المائة كالزبال والوقاد ولا ذوي  
العاهات كالاجنم والابرص **الثانية** فيما يميز به شاهدا  
وضابطه العلم ومستند الشاهدة او السماع فالمشاهدة  
للافعال كالغيب والقتل والسرقة والرضاع والوكالة والرفق  
واللوا **الثالثة** فيثبت بها النيب والملك والوقف **والد**  
ويقبل شاهد تحت بالمشاهدة لما تكفي فيه المشاهدة والسماع







وفي النهاية ان كانت العين قايمة ارجعت ولم يجرها  
 كانت نالفة ضمن الشهود الثانية اذا ثبت <sup>هنا</sup> ان  
 زهر يقض الحكم واستعبدت العين مع بقائها مع تلفها  
 او عذرها ضمن الشهود الثالثة لو كان المشهود بقتل  
 او جرح او قطع او سبي في ثم رجع الشهود فان قالوا ان هذا  
 اقتصر منهم او من بعضهم ويرة البعض ما وجب عليهم ثم  
 الوفا ان بقي عليه شئ ولو قال بعضهم ان الرقة نصيبه من  
 الدية ولم يضر اقراره على غيره ولو قال بعدت ردة عليه الوفا  
 ما يفضل فيقتض منه ان شاء وفي النهاية بيرة المأقون  
 من شهود الزنا ثلثة ارباع الدية ويقتل والرواية صحيحة  
 السند غير انه فيها تسلط على اموال المعصومة لقول <sup>هنا</sup>  
 الرابعة لو شهد بطلاق امرأة فتنفقت ثم رجعا اليها  
 ورددت الى الاول بعد الاعتدال من الثاني <sup>الرواية</sup> بمجلد  
 على انها تكفي لسماع الشهادة لامع حكم الحاكم ولو

لم يقبل الرجوع **الخامسة** لو شهد اثنان على رجل سرقة فقطع  
 ثم قالوا او هبنا والشارع غير اقراره بادية بالاول ولا يقبل  
 على الاخير لما يقتض من عدم القبط **السادس** يجب التمسك  
 بشاهد الزور والتعريض بما يراه الامام حصلا **الخبرة كتاب**  
**الدية** وفيه فصول **الاول** في حد الزنا والتطري في الموجب  
 والحد والواحق اما الموجب فهو يلوح الانسان فخرج في  
 فرج امرأة من غير عقد ولا ملاء ولا شبهة ويتحقق بطلان  
 المحضفة قبل او دبرا ويشترط في ثبوت الحد البلوغ والعلم  
 بالختيم والاختيار فلون زوج محترمة كالام والحصة سقط  
 الحد مع الجهالة بالختيم وينيب مع العلم ولا يكون العقد  
 بحد شبهة في السقوط ولو ثبتت الاجنبية بالزوجة  
 فعلها المحدد ونه والجهل او في رواية يقام عليها الحد <sup>علاوة</sup>  
 وعليه سراً وهي متركة ولو ولي المجنون بما اقره في وجوب  
 الحد بترده في اجبة الشيطان ولا حد على المجنونة ويسقط



الخدادة والرجل واليد عوي ما يصلح الشهادة بالقرآن  
 ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون  
 الزاني بالفاحشة فرج محلوك بالعقد الدائم أو الملاك  
 يغزو عليه ويروج وتستوي المسلمة والدة وحصان  
 المرأة كاحصان الرجل لكن يراعى فيها العقل اجراما ولا يجرى  
 المطلقة الرجعية على الاحصان وتخرج البائن وكذا اللطيفة  
 ولو تروج مفسدة عالم لا حتم الدخول وكذا المرأة ولو ادة  
 للجمالة او احدها قبل على الاصح اذا كان مكلنا في حقه  
 ولو راجع المخالف لم يوجه على الرجم حتى يطأ وكذا العبد  
 لو اعتق والماتباذا محرر ويجب الحد على الاعم فاذا دعي  
 الشبهة فقولان اشبههما القبول مع الاحتمال وفي القبول  
 وفي المناجعة والواقعة التعزير ويثبت الزنا بالافراد  
 او البينة ولا يثبت بلوغ المقر وكذا واختيان وحرته  
 وتكرار الافراد اربعاً وهل يشترط اخلاف مجالس الاقرار

اشبهه انه لا يشترط ولو اقر بخد ولا يثبت فيه ضرب حتى  
 من نفسه ولو اقر بلوجب الرجم ثم انكوسقط ولا يسقط  
 غير ولو اقر بغيره تاب كان الاهام عتقاً في الاقامة رجماً  
 او غير ولا يكفي في البينة اقل من اربعة رجال او ثلثة في  
 امرتين ولو شهد رجلان وارجع نساء ثبت بهم الجلاء  
 ولا يقبل شهادة ستة نساء ورجل ولا شهادة الشاهدين  
 ولو شهد مدون الاربع لم يثبت وحدو العربية ولا بد في  
 الشهادة من ذكر الشاهد كالميل في المكحلة ولا بد من تواتر  
 على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد ولو اقر  
 الشهادة ببعض حد او لم يرتقب انما البينة وقيل شهادة  
 الاربع على الاثنين فانزاد ولا يسقط الحد بالتوبة بعد  
 قيام البينة ويسقط الحد لو كانت قبلها رجماً كان او غير  
 في الحد يجب الفصل على الزاني بالمهرمة كالأب  
 والبنت والجو الشيوخ امرأة الاب وكذا يفتل الذمي اذا اقر بالشهادة



والزاني قهراً ولا يعتبر الاحصان ويتساوى فيه للحر والعبد  
والمسلم والكافر وفي جلده قبل الفصل تردد ويجب الرجم على  
الحصن اذا زنى بالغة عاقلة ومجمع الشيخ والشجاعتين  
للحد والرجم اجماعاً وفي الثياب روايتان اشبهها الجمع  
ولا يجب الرجم بالنزاع بالصديق والمجنون ويجب الجلد  
وكذا الزنا بالمجنونة ولو زنى بها المجنون لم يسقط  
الرجم عنها ويجزئ من الرجم مع الحد وغريب عن بله سنة  
والبلوغ ليس محصن وقيل الذي املك ولم يدخل ولا يفر  
على المرأة ولا جنة **والمملوك** يجلد خمسين ذكر كان أو  
محميلاً أو غير محصن ولا جنة على أحد ولا تغريب ولو  
نكح الزاني كفرة واحدة ولو جمعت كل مرة قتل في الثالثة  
وقيل في الرابعة وهو أخو طه والمملوك اذا اقيم عليه حد  
الزنى سبعاً قتل في الثامنة وقيل في التاسعة وهو ولي  
والحاكم بالذي في الخيار في اقامة الحد عليه وتسليم المال

نخله ليقصم الحد على مقتضى ولا يقام على الملاحدة ولا  
حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد ولو وجد له  
كافراً جازاً وجب الرجم المستحاضة ولا يجداً أحدهما حتى  
يبرأ ولو رأى العالم التخييل فربما يفتش المتأمل على العدد  
لا يسقط الحد باعتراض المجنون ولا يقام في حر الشدة يدواني  
بره الشدة ولا في أرض الصدق ولا على من اتجا إلى الحره ويق  
عليه حتى يخرج للدفاته ولو احدث في الحرم حذفيه ولو  
الجلد والرجم جلياً ولا **ويدين** **المرجوم** إلى حقوبه في الزا  
إلى صدرها فان فرأى عيده ولو ثبت الموجب بالأمر لم يفتد  
ان لم يقصبه الجمار أعيد وبدا الشهود بالرجم ولو كان مقراً  
بداً الامام ويجلد الزاني وايعاجزة أو قيل ان وجد ثبناً  
جلد بها أشد الضرب وقيل متوسطاً ويفرق على جسده  
وجهه وتضرب المرأة جالسة وتربط ثيابها ولا يقصم الحد  
لوقلة الحد ويدفن المرجوم عاجلاً ويستحب اعلام المشا



ويجب ان يحضر طائفة قبل يستحب وقتها واحد ولا  
 يرجع من الله قبله حد وقيل يكن **النظر الثالث** في القوا  
 وفيه مسائل **الاولى** اذا شهد امرئ بالزنى قبله فشهد  
 لها اربع نساء بالجماع فلا حد وفي حد الشهود قول  
**الثانية** اذا كان الزوج احد الاربعه فيبر وايمان ووجه  
 السقوط ان يسو منه القذف **الثالثة** يقيم الحاكم حد  
 الله اما حقوق الناس فيقف على المطالبة **الرابعة** من اتقن  
 بكر ابا بعد فعلية مهرها ولو كانت امة فعليه عشر  
 قيمتها **الخامسة** من تزوج امته ثم وطئها فعليه الحد  
**السادسة** من اقر انه زنى بفله فله فعلية مع نكران الا  
 حدان ولو اقر مرة فعليه حد القذف وكذا المرأة وفيها  
 تزوج **السابعة** من تزوج امة على حرة مسلمة فوطئها قبل  
 الاذن فعليه عن الحد الزاني **الثامنة** من زنى في زهوان  
 شريف او مكان شريف عوقب نهادة على الحد **الفصل الثاني**

في اللواط والسحر والقيادة والواط يثبت بالافرار اربعها  
 ولو اقر دون ذلك عثر وبشتر في المقر التكليف والاحتيا  
 والمركبة فاعلو كان او مفعولا ولو شهد اربعة يثبت ولو  
 كانوا دون ذلك حدوا ويمثل الموقب ولو لا يصغير او  
 مجنون ويوقب الصغير ولو كانا بالعين قتلوا وكذا لو لا  
 بعيد ولو ادعى العبد الاكراه وروى عنه الحد ولو لا  
 الذبح بمسك قبل وان لم يوقب ولو لا يثبته فلله ماله  
 الاقامة او دفعه الى اهل ملته ليقموا عليه حدهم  
 ويوجب الايقاب القتل الفاعل او المفعول اذا كان با  
 عاقلا ويسوي فيه كل موقب ولا يجحد المجنون ولو كان  
 فاعلا على الاصح والامام مخير في الموقب بين قتله وجره والعاق  
 من حدان او احده ويجوز ان يضم الاخر او الحائمين من الاخر  
 ومن لم يوقب فحد مائة على الاصح ويسوي فيه المرق والعبء  
 ولو نكر مع الحد قتل في الرابعة على الاستمهر وبغير المجتهد



تحت ازاره واحد مجتهد بين ولعنكم من بين مع التعبد  
 اقيم عليها الحد في الثالثة ولو عاد ما قال في النهاية  
 قلنا مسئلتان **الاولى** لا كفالة في حد ولا ما خبر لا  
 لعذر ولا شفاعة في اسقاطه **الثانية** لو وطئ زوجته  
 فسأ حقت بكر الخلت من مائة فالولد له وعلى الزوجة  
 الحد والمهر وعلى الصبية الجلاء **واما** القيادة فهي للجمع  
 بين الرجال والنساء للزنى والرجال والقيان للطلاق  
 وتبث بشاهدين او اقرار مرتين والحد فيه خمس  
 وسبعون جلدة وقيل بحلق راسه ونشهر فليست في  
 الحر والعبد والمسلم والكافر وتقي بول مرة وقال المصنف  
 في الثانية والاولى مذهب ولا تقى على المرة ولا حتى  
**الفصل الثالث** في حد القذف ومما صدق امر بعد **الاول**  
 في الموجب وهو الرمي بالزنى او اللواط وكذا لو قال يا منكوا  
 في دينه باي لغة اتفقوا اذا كانت مفيدة للقذف في عرف العامة

ولا يحد مع

ولا يحد مع جبر الله فايدنها وكذا لو قال الميت افر يتيقنه  
 لست ولدي او قاله فيك ابوك فالقذف لاسبية او زنت  
 بك امك فالقذف لامة ولو قال يا اي الزانية من القذف  
 لها او ثبت الحد اذا كان مسلما ولو كان المواجه كافرا ولو قال  
 للمسلم يا اي الزانية وانه كافر فالاسبية التعريف في نفسها  
 يحد ولو قال يا زوج الزانية فالحد لها ولو قال يا ابا الزانية  
 او يا اخ الزانية فالحد للنسبة الى الزنى من المواجه و  
 لو قال زنت بفلانة فالمراميد حد في ثوبه للمرة تروى  
 والتعريف بوجه التعريف وكذا لو قال لامرأة لم اجذك عند  
 او قال غير ما يوجب اذ في الجسد والوضع وكذا لو قال  
 يا فاسق او يا شارع الجرم لم يكن متظاهرا ويثبت القذف  
 بالاقرار مرتين من المكلف للحر المختار او بشهادة عدلين  
 بشرطه في القاذف البلوغ والعقل والصبر لا يحد بالقذف  
 وقهر وكذا الجنون **الثاني** والمقتضى بشرط فيه البلوغ



وكمال العقل والحرية والاسلام والشرف فذوق صياحه  
او مملوكا او كافرا او منطاعا بالذوق لم يجد بل يعزى وكذا الاب  
لو قذف في الماء وجد الولد لو قذف وكذا الافاق **الثالث**  
والاحكام فلو قذف جماعة بلفظ واحد فعليه حدان طالبا  
مجموعا وان افرقوا فكل واحد واحد والحد في حد واحد  
كما في حد المال ولا يرد الزوج ولا الزوجة ولو قال انك  
ذات او بنتك فانهية والحد لها وقال في الشهادة له الجانية  
والعقر ولو وردت الحد جماعة نفى احدهم كان لم يبق الا بقية  
على التمام ويقتل القاذف في الرابعة اذا حد ثلث وقبل في  
الثالثة والحد ثمانون جلدة حركا كان القاذف او عبدا  
يجلد ببياضه ولا يخرج ويغرب متوسطا ولا يعزى الكفار مع  
النسابة **الرابع في الواجب وفيه مسائل الاولى** يقتل من سب  
احد الائمة او جعل اسمه لكل سامع اذا امت **الثانية** يقتل  
من صدق النبي وكذا من قال لا ادرى محمد ام صادق ام لا اذا

كان على ظاهر الاسلام **الثالثة** يقتل الساحر اذا كان مسلما  
يعزى اذا كان كافرا **الرابعة** يكون ان يزداد في السبب القبي  
عن عشرة اسئلة وكذا العبد ولو فعل استغفبه **الخامسة**  
يعزى من قذف عبده او امته وكذا كل من فعل محرم او  
ترك واجبا بما دون الحد **الفصل الرابع** في حد المسكر  
والنظر في امور **الاول** في الموجب هونتوا المسكر والفقاع  
اختيارا مع العلم بالتحريم ويشترط البلوغ والعقل والتميز  
يعدم الشارب في السعيل في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم  
ولو بالقطرة وكذا العبر اذا علم المذهب ثلثة وكل ما  
حصلت فيه الشدة المسكرة ويسقط الحد عن حمل المسكر  
او الغريد ويثبت شهادة عدلين او اقرار مرتين  
من مكافح مختار **الثاني** الحد وهو ثمانون جلدة ويستوي  
فيه الحر والعبد والكافر مع النفاذ ويعزى الشارب  
عربا فاعلى ظهوره وكفنيه وينقي وجهه وفرجه ولا يجد حق



يعقوب واذا احدى منهن فنزل في الثالثة وهو الموقوف في الخلاف  
في الزاوية ولو شرب من اولى لم يحد كذا في **واحد الثالث** في  
الاحكام وفيه مسائل **الاول** لو شهد واحد بشربها والآخر بغيرها  
**احد الثانية** من شربها مستحلا استيفان فاقب عليه  
الحذر والاعتدال وقيل حكمه حكم المرتد وهو قوف ولا يقبل مستحل  
غيره لغيره لا يحد مستحلا او حرما **الثالثة** من باع الخمر مستحلا  
استنب فان قاب والاعتدال وفيها سواها يعرف **الرابعة**  
لو قاب في قيام البينة سقط الحذر ولا يسقط لو قاب بعد  
البينة وبعد الافراز يحد الامام في الاقامة ومنه من حرم  
الحذر **الفصل الخامس** في حد السرقة وهو خمس فصول  
**الاول** في السارق ويشترط التكليف وارتقاع الشهادة ولا  
يكفي والراي ولد وان بهتة المار وغير المتابع بنفسه  
وياخذ شرا فالقيد اذا سته فلا يحد العقل ولا المجنون لكن  
يعزبان وفي النهاية يعرف عن العقل اولا فان عا داي

فان عا داي حلت انما له حق فدينان عا داي قطع انما له فان  
عا داي قطع كما يقطع البالغ ولو شرب الشربة وما يظنه بغيره  
يقطع في سرقة احد الغايبين من العقبة وايتان احد  
بغيره لا يقطع والآخر يقطع لو زاد عن نصيبه قد النصيب  
ولو هذه الخمر غير واجه حرم يقطع والراي والعهد والسلم  
وكذا في الذكور والاشق سواء فلا يقطع عبد الانساب  
ماله ولا عبد القيمة بالسرقة منها ويقطع الاجر اذا اخرج المالك  
من دونه على الاشهر والزوج والزوجة وكذا الضيف  
وفي الزواني لا يقطع وعلى السارق اعادة المال ولو قطع الثاني  
في السرقة نصيب القطع ربع دينار وحبها الصامف ويا  
سكة العاملة او ما قوت ذلك ولا يضمن كونه مخزنا لا يقبل  
او غلوا ودينه وفي كل موضع ليس لغير المالك من ماله الا  
بإذنه فهو مخزنا ولا يقطع من سرق من المواضع المأذونة  
في غشيانها كالحمامان والمساجد وفي الذكوان المالك



مراعى المال كان مخزنا ولا يقطع من سرق من جيب انسان  
 اوله الظاهر من ويقطع لو كان باطن من ولا يقطع في الثمر  
 على الشجر ويقطع سارق بعد اكله وكذا لا يقطع في  
 سرقه مال عام سنة ويقطع من سرق ملكا ولو كان حرا  
 فباعه قطع لفاسده لاخذ ويقطع سارق الكفر وينتظر  
 بلوغه النصارى وقيل لا ينتظر لانه ليس هذا للسرقة بل هو  
 الخيانة ولو نبت ولو باخذ من ولو تكرر وفات السلطان  
 جاز قتله بها الثالثة يثبت الجوع بالافرا من زهر او شهاة عليه  
 ولو اقرع اعز ولم يقطع وينتظر في الفل الفل في الحرية والاختيار  
 ولو اقرض لم يقطع نعم لو ربح السرقة بعينه اقطع وقيل لا يقطع  
 لنظره لاحتماله هو اشيء ولو اقرع من تخم القطع ولو انكر الربيع  
 في الحد وهو قطع الاصابع الاربعة من اليد اليمنى وقيل العارضة  
 فلا يدها من لو سرق بعد ذلك قطعت جملة اليسرى من فصل  
 القدم وقيل والعقب لو سرق ثلثة جسديا ولو سرق في السجن

قتل ولو تكررت السرقة من غير حد كمن حد واحد ولا يقطع  
 اليسار مع وجود اليمنى ولا يقطع اليمنى لو كانت شلاء وكذا  
 لو كانت اليسار شلاء ولم يكن له يسار قطعت اليمنى وفي  
 الرواية لا يقطع وقال في النهاية ولم يكن يسار قطعت  
 رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من النسي  
 وفي الكل تردد وبسط الحد بالنوبة قبل النسي لا بعدھا ونحو  
 العام معها بعد الاقرار في الاقامة على رواية فيها ضعف  
 ولا شبه تخم الحد ولا يضمن سرقة الحد الخامس في  
 الواجب وفيه مسائل الاولى اذا سرق انسان نصابا قال  
 في النهاية يعطيان وفي الخلاف اشرط بلوغ نصيب كل  
 واحد نصابا الثانية لو قامت الحجة بالسرقة ثم امسك  
 لم يقطع ثم شهد عليه باخرى سابقة فالق في النهاية  
 قطعت يده الاولى ورجله بالاخري وفي رواية والاولى  
 التمسك بعقمة الدم الاتي موضع اليقين العام الثالثة



الساق وقوف على رافعة المرفق منه فلم يرافعه الامام  
 طوارق لم يقط الحد ولو وهبه **الفصل السادس في المحارم**  
 وهو كل مجر سلاحي في بر او جريلا او نهالا لاخافه السالبة  
 وان لم يكن من اهله على الاشبه وبنت ذلك بالافراق  
 لمرء او بنته على ان يكون نكاحا يفسد المصاهرة على بعض القبل  
 وكذا لو نكح بعض الماخوذ من بعض هذه القتل او الصلب  
 او القطع مخالفا لولي والامام باختياره وقال المفسر بالغفر  
 وهو الوجه وقال الشيخ بالبرية يقتل ان قتل ولو عني ولي  
 حد ولو قتل واخذ المالك استعد منه وقطعت يده اليمنى  
 ورجله اليسرى وصلى وان اخذ المالك لم يقتل قطع مخالفا  
 نفي واخرج ولم ياخذ المالك بقص منه وثق ولو نكح السامع  
 مخفا في لاغ ولولا قبل العدة عليه سقطت الغنمة ولم  
 يقط حقوق الناس ولو تاب بعد ذلك لم يقط و  
 يصلح الجارية على القول بالخبر ومقتولا على القول

الاثر ولا يترك على خشفة اكثر من ثلاثة ايام ويترك ويقتل  
 على القول بصلبه ويكفن ويصل على راسه ويدفن وينفي الحد  
 عن بلد ويكتب بالمنع من مراكمة ومجالسة ومعاملة حتى  
 يتوب واللعن محاربا في الانسار دفعه اذا غلب السلامة  
 والاحسان على الدافع ويذهب دم المدفوع هذا واذا كان الكا ارب  
 امرأ على نفسها او غلاما فدفع فادع الدافع الى ثلثه او دخل  
 دارا فخره ولم يخرج فادع الزجر والدفع الى ثلثه او ذهب  
 بعض اعضائه ولو ظن العطب لم المالا لا يقطع المستلب  
 ولا الختلس ولا الختال ولا الشئح والامس سبع غنم موقدا  
 لم يستعد منهم ما اخذ ويعر وقت بما يردعي **الفصل**  
**السابع في اتيان البهائم ووطو الاموات وما يتبعه اذا**  
 وطى الباليخ العاقى بهيمة ما كولة اللحم كالشاة والبقرة  
 حرم لحمها ولحم نسلها ولو اشتبهت في نطع قيم نصفين  
 وانع هكذا حتى يتي واحد وتذبح وتغرم وتخرق وتغرم



فيمتثلها ان لم يكن له ولو كان الله ظمها كالسفل والمزار  
واللابة اعم منها ان لم يكن له ولخرجت الى غير ذلك و  
بعت وفي الصدقة بتمتها لان والانية ان يعاد عليه  
وبعد الوالي على التقديرين. وبثبت هذا الحكم بشهادة عدلين  
او الاقرار ولو مرة ولا يثبت بشهادة القضاة منفردة ولا متفقة  
ولو تكررت الوالي مع التقرير ثلثا فقل في الرابعة ووطي المنيعة  
الحقة في الخد واعتبار الاحسان وبخلطها ولو كانت ولو  
كانت نرجته فلا وحده وبغيره ولا يثبت الا بامر بعة شهوة  
رواية يكلف انسان لانها شهادة على واحد ومن لا طمعت كونه  
بجح وبغيره زيادة على الحد ومن استلمني بدمه عزير براه الاما  
ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين ولو قيل يكلف المرة كان حسنا  
**كتاب القصاص** وهو اما في النفس واما في الطرف والفوق  
القصد البالغ العاقل انهما في النفس المعصومة الكافية عند اتي  
العهد بالقصد للقتل بما يقتل ولو نادى او القتل بما يقتل فاكبا

وان لم يقصد القتل ولو قيل بما لا يقتل عابا ولم يقصد القتل فانفق  
فلا اشهر انه خطأ كالفرب بالحصاة والعود الخفيف اما التي بحجر  
الماز والسم المحدث فانه يجب القود لوقيل وكذا لو القاه في الناء  
او ضربه بعصا مكررا بما لا يحتمل شله فقات او القاه الى الحوت  
فاتباعه او الى الاسد فاقترسه لانها اية عادة ولو مسك  
واحد وقيل اخر ونظر الثالث فالقود على العاقل وبحسب المسك  
ابدا ونفقا عين الناصر ولو اكره على القتل والقصاص على القاتل  
لا الملك وكذا الوامر بقتله فالقصاص على المباشرة وتختبر الاثر  
ابدا ولو كان المأمور صبي فقولان اشبههما انه كفيين والمرة  
يقبل به السيد وفي الخلاف ان كان العبد صغيرا او مجنونا سقط  
وجوب الدية على المولى ولو خرج المجاني فشره الجانية فقات  
قصاص الطرف في النفس اما الوجه به وقوله فقولان احدهما لا يد  
قصاص الطرف في النفس والآخر يدخل وفي النهاية ان فقه  
لم يدخل ومستند هار واية محمد بن تليس وتدخل دية الطرف



في دية النفس اجماعاً مساباً من الاشتراك **الاول** لو اشتركت  
 جماعة في قتل حر مسلم فلولي قتل الجميع ويرد على كل واحد ما  
 من دية عن جنابته ولم يزل البعض ويرد الآخر وقد  
 جنابتهم فان فضل المقتولين فضل قام به الولي وان فضل  
 كان **لله** **الثانية** يقتصر من الجماعة في الاطراف كما يقتصر في  
 النفس فلو قطع يد جماعة كان له التحجير في قطع الجميع  
 فاضل الدية ولم يقطع البعض ويرد عليهم **الآخر** **الثالث**  
 لو اشترك وقتل امرأتان قتلًا ولا مرد اذ لا فضل لهما ولو كان  
 اكثر مرد القاضل ان قتلته فان قتل بعضاً مرد البعض  
 ولو اشترك رجل وامرأة فلولي قتلها ويختص الرجل بالردة  
 والغني جمل الرد انما قاتل الرجل ردت عليه نصف  
 الدية ولو قتل المرأة فلا رد وله مطالبة الرجل بنصف الدية **الرابعة**  
 لو اشترك حر وعبد قاتل في النهاية لقتلها ويرد على سيد العبد  
 قيمته وله قتل الحر ويرد عليه سيد العبد خمسة الاف درهم

او يسلم العبد اليهم او يقتل العبد وليس لولاة على الحر سبيل  
 والموت ان نصف الجنابة على الحر ونصفها على العبد فلولي قتلها  
 الولي ترد على الحر نصف دية وعلى مولى العبد ما فضل من  
 عن نصف الدية ولو قتل الحر مولى العبد عليه نصف الدية  
 او دفع العبد ما لم ترد قيمته عن النصف فيكون الزيادة للمولى ولو  
 قتل العبد مولى العبد ما فضل عن نصف الدية ان كان في العبد  
 فضل ولو قتل امرأة وعبد فعل كل منهما نصف الدية فلولي  
 العبد وكانت قيمته بقدر جنابته فلا رد فان زاد رد على  
 مولاة الزيادة **القول** في الشرايط المتعبد في القصاص ويختص  
**الاول** الحرية فيقتل الحر بالحر ولا رد بالحر مع الرد والحر بالحر  
 والحر وهو لو أخذ منها الفضل الاصح لا وبني ابي المرأة و  
 الرجل في الجراح قصاصاً ودية حتى تبلغ ثلث الدية للحر  
 ديةها ويقتصر لها مع الرد النفاة وله منها ولا رد  
 العبد بالعبد وبالامة والامة بالامة وبالعبد ولا يقتل



بالعبد بل يلزمه قيمته يوم قتل ولا يتجاوز دية الحر ولو اختلفا في  
القيمة فالقول قول الجاني مع عيئته ويعثر المأثر ويلزمه الكفا  
ولو كان العبد مملوكا عزه وكفر في الصدقة بقيمته رواية فيها  
وفي رواية ان اعتاد ذلك قتل به ودية الملوكة قيمتها ما لم  
يتجاوز دية الحر وكذا لا يتجاوز دية عبد الذمي دية الحر منهم  
لابدية الامه دية الذمية ولو قتل عبد ذمي لم يضمن مولاه وولاه  
الدم بالخيار بين القتل واسترقاقه وليس للمولى فكدم كل اصبه  
ولو جرح جرحا فلا يجزى العصاص وان شاء استرقه ان استحق  
الجناية وان قصرت استرق منه بنسبة الجناية او باع فياخذ من  
حقه ولو افضاه المولى فذاه بارش الجناية ويعاد العبد ولو  
ان شاء المولى ولو قتل عبد مثله فافان كان الواحد فالمولى الجنا  
بين الاقتصار والعصيان كان الاثنين فالمولى قتله الا ان  
المولى ان يذره او يهرق ولو كانت الجناية خطأ كان للمولى القاتل  
فكذلك قيمته ولم دفعه ولم منه ما فضل من قيمته عن قيمة القاتل

ولا يضمن ما يعنفه والمذبح كالفن ولو استرق ولي الدم ففيه ثمة  
عن التدبير قولان وتقدر الا يخرج هو ليس في فك رتبة  
المروي انه يسع والمكاتب لم ينفذ او كان مشتملا فهو كالرق  
المحض وان كان مطلقا وقادى شيئا فان قتل امرأ مكافيا  
عدا قتل وان قتل مملوكا فلا قود وتعلق الجناية بما فيه من الرقية  
مبغضة ويسع في نصب للرقة ويسترق التبا منه او باع في نصب  
الرق ولو قتل خطأ فظلم الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى  
الخيار بين فلك ما فيه من الرقية بالانحر واستلم حصة الر  
لنصار الجناية وفي رواية على تيم جعفر اذ ادى نصف ما عليه  
فهو بمنزلة الحر **مسائل الاولى** لو قتل الحر حرين فليس للاولى  
الاقتل ولو قتل العبد حرين على التعاقب ففي رواية هو للاولى  
الاخير وفي اخري يشتركان فيه فالم يحكم لولي الاول **الثانية**  
لو قطع يمين رجلين قطعت يمين الاول ويساع الثاني قال في النهاية  
فلو قطع يدا وليس لك يداين قطعت رجله باليد وكذا لو قطع ايدي



جماعة قطعت يده بالاول فالاول والرجل بالآخر فالآخر  
ولم يبق بعد ذلك الذية واحدة استناد الى رواية حبيب بن  
من الى جعفر **الثالثة** اذا قتل العبد عمدا فاعتقه مولاه  
ففي العتق شر ود اشبهه انه لا يعتق لان المولى العتق في الا  
سرقا ولو كان خطأ ففي رواية عمر بن شمر عن جابر عن  
ابي جعفر يصح ويضمن للمولى الذية وفي عمر بن علف  
الاشترط العتق بتقديم الغنم **الشرط الثاني** في الذية فلو قتل  
مسلم بكافر ذميا كان او غيبا لكن يعزى ويغرم الذية الذمى ولو  
اعتاد ذلك جاز الاقتصار مع رد فاضل ذيته وقيل الذية  
بالذمى وبالذنية مع رد فاضل ذيته والذنية بمثلها وبالذنية  
ولا رد ولو قتل الذمى مسلما عمدا دفع هو وماله الى الاولياء  
المقتول وله الخيق بين قتل واسترقاقه وهو ليس بدم ولا القصاص  
الاشبه لا ولو اسلم بعد القتل كان كالمسلم ولو قتل خطأ  
للذية في ماله ولو لم يكن له مال كان الامام عاقلة دون

**الشرط الثالث** ان لا يكون القاتل ابا او قتل والده لم يعتل به  
وعليه الذية والكفارة والعزير ويقبل الولد بآبائه وكذا الام  
نقتل بالولد وكذا الاباء وبني قتل الجدة بولد الولد مرد **الرابع**  
كل العقل فلو قتل المجنون ولا يصح وجبايته عمدا  
وخطا على العاقلة وفي رواية يقتصر من المصبي او ابلغ عشر  
وفي اخرى اذ ابلغ خمسة اشبار ويقام عليه الحدود والاشهر  
عمد خطأ حتى يبلغ السكيف اما قتل العاقل ثم جن لم يبق  
العود ولو قتل البالغ المصبي قتل بد على الاشبه ولا يقتل العاقل  
بالمجنون ويثبت الذية على العاقل ان كان عمدا او شبهها  
العاقل ان كان خطأ ولو قصد العاقل دفعه كان هذرا  
وفي رواية يتد من بيت المال ولا قود على القائم وعليه الذية  
وفي الاعراب اشبهه انه كالبحر في توجبه القصاص وفي  
رواية الجلي عن ابي عبد الله ان جنبايته خطأ يتنزه عنها  
فان لم يكن له عاقلة فالذية في ماله وتؤخذ في ثلث سنين



وهذه فيها هي مع السند وتخصيص لأمور **الآية الشريفة**  
 ان يكون المقتول محقود الدم **القول** فيما به يثبت وهو لا  
 قرار أو البينة أو القسامه أما الأمر فيكفي المرة وبعض الاحتيا  
 يشترط التكرار ويثبت في المقر البلوغ والعقل والاختيار والمجر  
 ولو اقر واحد بالقتل عمدا والآخر خطأ فحينئذ يثبت قتل واحد  
 ولو اقر بقتل عمدا وآخر الاخر انه هو الذي قتل جميع الأولاد  
 عنهما القصاص والدية ودي من بيت المال وهو قضا بالحق  
**وأما البينة** في شهادة عكس ولا يثبت بشاهد واحد  
 ولا بشاهد امرأتين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كالخطاوة  
 الهاشمية والمنقلة والحائفة وكسر العظام ولو شهد اثنان  
 القاتل زيدا وأخاه ان القاتل عمرو قاتله في النهاية سقط  
 القصاص ووجب الدية نصفين ولو كان خطأ كانت الدية  
 على عاتقها ولو علمه احتياط في عمته الدم لما عرض من تعاض  
 البت يثبت ولو شهد الله قاتله عمدا فاقترأ اخراته هو القاتل

دون المشهود عليه في رواية غزارة من أبي جعفر عن الولي قتل  
 المقر لا سبيل له على المشهود عليه وله قتل المشهود عليه  
 وبه المقر على اولياء المشهود نصف الدية وله قتلها وبه  
 على اولياء المشهود عليه خاصة نصف الدية وفي قتلها اشكال  
 لاشياء العلم بالشركة وكذا في الزامها بالدية نصفين لكن  
 الرواية من المشاهير مسان **الاولى** فليعبر للمعم بالذ  
 ستة ايام فان ثبت الدعوى والاخلى سبيله وفي المستند  
 منصرف ومنه تجوز العقوبة لم يثبت بسببها **الثانية**  
 لو قتل واحد ادعى انه وجد المقتول مع امرأته قتل به الا ان  
 البينة بدعواه **الثالثة** خطأ الحاكم في القتل والجرم  
 على بيت المال ومن قال خذاه لم يضمن ومن اعتدى عليه  
 واعتدى بقتله لم يضمن وان تلف **وأما** القصاص فلا يثبت  
 الا مع اللوث وهو امانة يقلب معها اللوث بصدق المدعي  
 كالوعد في دار قوم او محلة لهم او قرية لهم او بين قريتين



وهو إلى أحدهما أقرب فهو لوئث ولو تساوت مسافتها كما  
 سواء في اللوث أمان جبل فاطر كسر الرجام والفرجات <sup>من</sup>  
 وجدي فلاة أو في معسكر أو سوق أو جنة فدية في بيت  
 المال ومع اللوث يكون الأولياء اثبات الدعوى بالقسامة  
 وهي في العدد خمسة وعشرون  
 على الأظهر ولو لم يكن للدعي قسامة كبرت عليه الأيمان حتى  
 ياتي بالعدد ولو لم يحلف وكان المنكر من قومه قسامة  
 كرامته حتى يكلو ولو لم يكن له قسامة كبرت عليه الأيمان  
 حتى ياتي بالعدد ولو نكل الزم الدعوى عدا أو خطا وبثت  
 الحكم في الاعطاء بالقسامة مع المقة فأكاف دية دية  
 النفس كالانف واللسان فالأشهر ان القسامة ستة  
 رجال فيقسم كل منهم مينا ومع عدمهم يحلف الولي مستديما  
 ولو لم يكن قسامة أو امتنع أحلف المنكر مع قومه ستة ولو  
 لم يكن قومه حلف هو الستة وما كانت دية دون دية <sup>المقتض</sup>

فجست به من ستة **القول** في كيفية الاستيفاء وقيل  
 بوجوب القصاص ولا يثبت الدية الأصل ولا غير للوليا  
 ولا تقضي بالقصاص مالم يتيقن التلف بالجناية وللولي  
 الواحد البادرة بالقصاص وقيل يتوقف على اذن الحاكم ولو  
 كانوا جماعة توقف على الاجتماع قال الشيخ ولو ابدى أحدهم جاز  
 وضمن الدية من حصص الباقي ولا قصاص الاستيفاء  
 ما جري مجراه ويقصر على ضرب عنق غير مثل ولو كانت الجناية  
 بالحرقة أو التعريف أو الرضخ بالمجاعة ولا يضمن بسريرة القصاص  
 مالم يتعد المقتص وهذا ما سأل **الاولى** لو اختار بعض  
 الأولياء الدية فدفعها القاتل لم يسقط القود على الأشهر  
 وللآخرين القصاص بعد ان يردوا على المقتصر من نصيب  
 فادة ولو عفا البعض لم يقتصر الباقيون حتى يردوا عليه  
 نصيب من عفا **الثانية** لو فر القاتل حتى مات فالمرء في  
 جوب الدية فيما له ولو لم يكن له أخذت من الأقرب <sup>فأكثر</sup>



وقيل لادنية **الثالث** لو قتل واحد رجلين او رجلا قتل <sup>سبيل</sup> لغيره  
 الى المالم ولو تراصوا بالدية فلكل واحد دية **الرابعة** اذا ضرب  
 الولي بالماضي وتركه فلما اذنت قتل فغير رواية تقتضي من الولي  
 ثم يقتله الولي او يتنازرا والراوي ابا بن العفان وفيه  
 ضعف مع امر ساله الرواية والوجه اعتبار القرب فان كان  
 سبوح به الاقتصار لم يقتض من الولي ولو قتل مقطوع  
 اليد فإراد الولي قتل مريد به اليدان كانت قطعت في قصاص  
 او اخذ ديتها وان شاء طرح دية اليد واخذ البا وان كانت  
 من غير جناية جناها ولا اخذ لها دية كاملة قتل فائنة ولا  
 وهي رواية سورة ابن كليب عن ابي عبد الله **القسم الثاني**  
 في قصاص الطرف ويشترط في التساوي كافي قصاص النفس فلا  
 يقتض في الطرف ان لا يقتل له في النفس ويقتض للرجل  
 المزة ولا مرد ولا رة من الرجل مع الرد فيما راد من الثلث ويقتض  
 التساوي في السلامة فلا يقطع العضو الصحيح بالاشترط <sup>يقطع</sup>

الاشترط الصحيح لم يعرف انه لا يخصم ويقتض المسلم من الذي  
 وباخذ منه ما بين المدتين ولا يقتض للذي من المسلم ولا للذي  
 من لغيره ويقتض التساوي في الشجاج مساحتها ولو عرض الاثر  
 بل ايراعى حصول اسم الشجة وبقيت القصاص فيما لا يفر فيه كما  
 لما رسته والموضحة ويسقط فيما فيه التعريف كالحاشية والمفلة  
 والمأمومة والمجانفة وكسر الاعظام وفي جواز الاقتصار  
 قبل الاندمال مذهبنا شاهد الجواز ويجتنب القصاص في الحرق  
 لشديده وبه الشديد ويؤخر اعتدال النهار فلو قطع شجرة  
 اذن فاقتر منه فالعقوبة المحققة عليه كان الجاني انزالها  
 ليتساوى في الشئوع ويقطع الانق الشام بعادم الشتم والاد  
 العميقة بالعقاة ولا يقطع الذكر الصحيح بالعنين ويقع  
 العين الآخون بعين ذي العنين وان عمى وكذا يقتض له  
 منه بعين واحدة وفي رد النصف الدية فلو كان للروي  
 وبين الصبي ينتظره فان عادت ففيها الاثر والامكان



فيها الفصاح والوجني بما اذهب التطر مع سلامة الحديقة  
 اقن منه بان تخرج على اجفانه العين المبلول ويخرج العين  
 ويقابل امرأة حمراء ومقابلته للشمس حتى يذهب التطر ولو قطع  
 كفا مقطوعة الاصاب في رواية تقطع كفت القاطع ويروى  
 عليه دية الاصاب ولا يقتصر بحق لما الى اللحم ويقتصر عليه  
 في المأكول والمشرب حتى يخرج فيقتصر منه ويقتصر من جفا  
 في اللحم فيه **كتاب الدباب** والطرف في امور اربعة **الاول**  
 في اقسام القمل ومقادير الدبابات واقسامه ثلاثة عمد محصر و  
 محض وشبيه بالعمد فالعمدان يقتصر الى الفعل والقمل وقد  
 سلف مثله والشبيه بالعمدان يقتصر الى الفعل دون الفعل  
 مثلا ان يضرب للتاديب او يبالغ الاصلاح فيجوز والخلف  
 المحض ان يحيط فيها مثل ان يرمى للصيد فينحطاه السهم  
 انسان فيقتله فدية العمد مائة من مسان الابا او مائة بقية  
 او ساخر كل احد ثوبان من يردو اليمن او الف دينار او الف

او عشرة آلاف درهم ويتأدى في سنة واحدة من مائة الف  
 ولا حيت الا بالراضى وفي دية الشبه العمد مائة الف  
 تلك وتلك بنت لبون وتلك وتلك وتلك وتلك  
 طر والفرج ويضمن هذه الجنا لا العاقلة وقال المفيد يتأدى  
 في سنتين وفي دية الخطا الضام واما ان اشهرها عشرة  
 بنت مخاض وعشرون ابن لبون وتلك بنت لبون وتلك  
 حقة وتتأدى في تلك سنين ويضمنها العاقلة لا الجنا  
 ولو قتل في اشهر الحرم لم يرد الدية وتلك تغليظا وهل يلزم  
 ذلك في الحرم قال الشبان نعم اعني الوجه ودية المزة على  
 النصف من الجميع ولا يختلف دية الخطا او العمد في شيء من  
 المقادير عدا النعم وفي دية الدخول وآيات والمشهور منها  
 ثمانية درهم وديات فاساتهم على النصف ودية لغريم  
 من اهل الكفر وفي ولد الزنى قولان اشبههما ان دية كرية  
 المسلم الحر وفي رواية كدية الدخول وهي ضعيفة ودية العبد



ولو تجاوزت ذمة المردق اليه وتوخذ من ماله ان قلده  
 عما اوشبها ومن عاقلة ان قلده خطأ ودية اعضائه  
 بنسبة قيمته فافيه من المردقة فمن العبد قيمته كالنكاح  
 والذكر وما فيه دون ذلك فحسابه والعبد اصل الحر فيما لا  
 فيه واوصى جاني على العبد بما فيه قيمته فليس للمولى المطالبة  
 حتى يدفع العبد برهته ولو كانت الجنابة بما دون ذلك اخذ  
 اثر الجنابة وليس له دفعه والمطالبة بالقيمة ولا يضمن  
 جنابة العبد لكن يتعلق برهته والمولى فله باثر الجنابة  
 ولا تخير المولى المجني عليه ولو الجنابة لاستوعب قيمته  
 المولى في دفع الاثر او تسليمه ليستوفي المجني عليه قدر الجنابة  
 استرقا او بيعا ويستوي في ذلك الرق المحض والمذنب ذكر  
 كان او انثى وام ولد على تردد <sup>في موجبات</sup>

كانت

القمان

والبحث اما في المباشرة او السبب او الترتيب الموجبات  
 فضايلها الآتية في لامع القصد والطبيب في ما

من تليف بعلاجه ولو ابراء المريض او المولى فالوجه القصة  
 لاساس الضرر الى العلاج ويؤيد رواية السكوني  
 ان عبد الله مولى قبا لا يصح لانه ابن احمال يجب وكذا البحث في  
 البطش والنايم اذا انقلب على انسان او شخص برجل يقتل  
 في ماله على تردد وقيل اما الطير فان طلبت بالمطابقة الغنى  
 ضمنن المظفر في ماله اذا انقلبت اليه فمات وكان للفقي  
 فالدية على العاقلة ولو اعتقر وجهه جماعة او ضاع فماتت  
 الدية وكذا الرزح وفي النهاية ان كانا مؤذين فلا ضمان  
 وفي الرواية ضعف ولو حمل على راسه ماعا فكسره او امسا  
 اسنانا ضمن ذلك في ماله وفي الرواية السكوني ان ملاءة من  
 ختنا قطع الحشفة العلوم وهي مناسبة للذهب ولو وقع  
 اسنانا من ماله فقتل فان قصد وكان يقتل غائبا قبل به وان  
 يقصد فهو شبهة العدي ضمن الدية فان دفعه الهواء او الف  
 فلا ضمان ولو دفعه رافع فالقمان على الدافع وفي النهاية دية



للقول على الواقع ويرجع بها على الدافع ولو كانت جارية  
 اخرى فتنتهها ثالثة ففقت فمرعت الراكبة فماتت فاك  
 في النهاية الدية بين الناحية والقائمة نصفان وفي  
 المقنعة عليها ثلث الدية ويسقط الثلث لكونها عبثا ولا  
 رواية اني جميل من سعد عن الاصمعي قال قضى على امر  
 ابني جميل ضعف وما ذكر المفيد حسن وخرج متأخر وجهها  
 ثالثا فوجب الدية على الناحية ان كانت طليعة وعلى  
 القائمة ان لم يكن ملجاء واذا الشراك في هدم الحائط ثلث  
 فوقع على احد من فوات من الاخران دية وفي رواية ضعف  
 والاشبه ان يضمن كل واحد ثلثا ويسقط ثلثا لمساعد  
 ومن **الروايات** **الاولى** من دعا فبين فاحج من  
 منزله لباية ضمنه حتى يرجع اليه ولو وجد مقتولا وادعى  
 قتله على فبين وعدم البينة في القود ترد اشبهه انه لا قود  
 وعليه الدية ولو وجد ميتا في لزوم الدية قولان اشبهها

**الزوم الثانية** اذا عادت الطير والطفل فانكر امره صدقتا  
 يثبت كذبها ويلزمها الدية او احضار او من يحتكر كونه  
**الثالث** لو دخل القتل فجمع متاعا ولو لم يصب حاجة المقتول قهر  
 قاتلها فقتل القاتل ثلث الدية للمرة ذهب دمه هدر  
 بضمن ماله دية الغلام وكان لها اربعة الاف درهم في  
 تركته لما برتها على فرجها وهي رواية عبد الله بن عمر في  
 امرأة ادخلت الخجلة صديقا لها ليلة بناها فقتلها هو  
 نزوحها فقتل الزوج فقتلت المرأة الزوج ضمن دية المقتول  
 وقلت بالزوج فاكوجان الدم المتيقن هدر الاربعة لوتين  
 اربعة فسكر وفرج جرحان وقتيلون ففي رواية محمد بن  
 قيس ان عليا قفى بدية المقتولين على الجرحين بعد  
 ان اسقط جرحا الجرحين من الدية وفي الرواية السكوني  
 عن ابي عبد الله ع انه جعل دية المقتولين على قاتل الاربعة  
 واخذ دية الجرحين من دية المقتولين والوجع انها فقتل



في واقعة وهو علم بما اوجب ذلك العلم وكان في العرات ستة  
 غلمان ففرقوا احد فشهد اثنان منهم على الثالث انهم غرقوا  
 وشهد ثلثة على الاثنين في الرواية التكوينية ومحمد بن  
 جميعا عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي علي علفه  
 بالدية اخاسا بنسبة الشهادة وهي من وكفان صحح الخبر  
 فهي واقعة في مدين فلا تعدى الاحتمال ما يوجب الاختصاص  
**البخش الثاني في السبب** وضابطه الولاء لما حصل التلف لكن  
 عليه غير السبب كغير البئر ونصيب التكين فخرج المعافى والمرا  
 في الطرق والقاء الجرفان كان ذلك في ملكه لم يضمن ولو كان  
 في غير ملكه او كان في الطريق مسلوك ضمن ومنه نصيب المار  
 وهو جازن اجماعا وفي القيمان ما يتلف به فلو كان احدهما لا  
 وهو الاشبه وهما الشيخ يضمن وهي رواية السكوني ولو  
 دابة على اخري ضمن صاحب الدابة جناباتها ولا يضمن صاحب  
 المخلول عليها ولو جاز اعتبار التقرب في الاول والاخر

دار افقرم كلها فتمت اهلها ان دخل باذنهم والاولى منها  
 ويضمن الراكب الدابة ما يتجنيبه بيديها وكذا القايد ولو قف  
 بها ضمن جناباتها ولو رجلها وكذا الوضربها فجنحت ونفرت بها  
 غنى ضمن القنارب وكذا السائق يضمن جناباتها ولو ركبها  
 اثنان تساويان في القيمان ولو كان معهما صاحبها ضمن دون  
 الراكب ولو الفنت الراكب لم يضمن المالك الا ان يتفرغ ولو  
 اركب مملوكه دابة ضمن المولى ومن الاصحاب من يشترط  
 ضمان المولى صغر المملوك **البخش الثالث** في تزامم المولى  
 جيات اذا التقوا المباشر والسبب ضمن المباشر كالدافع مع  
 الخاف والمسلوك مع الذابح ولو جهل المباشر السبب ضمن  
 المسبب كمن غطى بئر احفرها في غير ملكه فوقع غنى ثانيا  
 فالقيمان على الخاف على تردد ومن الباب واقعة الزينة  
 ومن رتها وقع واحد فعلق باخو والثاني ثالثة وجدة  
 الثالث رابعا فاكلهم الاسد فبهر ايتان احدهما رواية



محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال اتفق اهل النوفل على  
 في اول فرسية الاسد واعرف اهل تلك الدية لثلاث وعشرين  
 اثنا لاهل الثالث ثلثي الدية وعشر الثالث لاهل الرابع لثلاث  
 والآخر رواية مسموعة عن ابي عبد الله ع ان عليا ع في  
 الاول ربع الدية وثلثا ثلث الدية وثلثا ثلث نصف الدية  
 وللرابع الدية وجعل ذلك على عاقلة الذين ائزحوا وفي  
 سند الاخير الى مسمع ضعف فهي ساقطة والاولى  
 مشهورة وعليها فتوى الاصحاب **النظر الثالث** في الجثث  
 على الاطراف **مقاصد ثلثة الاول** في ديات الاعضا  
 وفي شعر الراس الدية وكذا اللحية فان ينشق فالاشترى وقال  
 المفيدان لم ينبت فادية الديار وقال الشيخ في التجميع  
 ينبت ثلث الدية وفي رواية ضعف وفي شعر الراس الملة  
 ديتها فان بنت فمرها وفي الخاجبين خمسمائة دينار  
 وفي كل واحد مائتان وخمسون دينارا وفي بعضه جثثا

وفي العينين الدية وفي كل واحد نصف الدية وفي الجفون  
 الدية قال في المبسوط في كل واحد ربع الدية وقال في المختار  
 في الاموال الثلثان وفي الاسفل الثلث وفي النهاية والاعلى  
 ثلث الروية وفي الاسفل النصف وعليه الاكثر وفي عين الا  
 العينين الدية كاملة اذ كان عور خطفة او ذهب شيء  
 من قبل الله وفي خف العور اربع مائتان اشبهها بثلث  
 الدية وفي الاخرى ربع الدية وفي الانف الدية وكذا اللؤلؤ قطع  
 ماله او كسر ففسد ولو جبر على غير غيب فاية دينار وفي  
 شللة ثلثا وفي الماخر نصف الدية وفي احد المخترين نصف  
 الدية وفي الرواية ثلث دية وفي الاذنين الدية وفي كل  
 واحد نصف الدية وفي بعضها بحسب ديتها وفي الشحمة  
 ثلث ديتها وفي خنجر الشحمة ثلث ديتها الشفتين الدية  
 وفي تقديرية كل واحد خلوفا وقال في المبسوط في العليا  
 وفي السفلى الثلثان واختار المفيد وقال في الخلاف



العلياء أربع روايات وفي السقف ستة مائة دينار وكان في النهاية  
وبسرواية فيها ضعف قال ابن بابويه في العلياء نصف الدية وفي <sup>المتفلة</sup>  
الثلاث وقال ابن أبي عمير في كل واحدة نصف الدية وهو قوي  
وفي قطع بعضها بحساب ديتها وفي اللسان الصحيح الدية الكاملة  
ولو قطع بعضها اعتبر بحجمه وهي ثمانية وعشرون حرفا  
وهي مطبوخة وفي لسان الآخر ثلث ديتها وفي بعضها بحسب <sup>دته</sup>  
ولو ادعى ذهاب نطقه وفي رواية يقرب لسانه بالبرق فان خرج  
الدم الاسود صدق وفي الاسنان الدية وهو ثمانية وعشرون  
منها المعام اثنا عشر في كل واحدة خسون والملاحب تسع  
في كل واحدة خمسة وعشرون ولادية الزاوية لو قلع منقطة  
ولها ثلث دية الاصل لو قلع مفردة وفي اسود البس ثلث  
الدية وكان روي في انضد لها ولم تسقط وفي رواية ضعف  
فالكمومة اشبه في قلع السوداء ثلث الدية ويترقب من البس  
التي لم يتعرفان بنت فله الاثر وان لم يثبت فله دية المتعة

وفي رواية

فيها يفر من غير تفضل وهي رواية السكوني وسمع والسنو  
ضعيف والبرق في السمع وفيه ضعف ايضا وفي اليدين الدية  
وفي كل واحدة نصف وحدها المعصم وفي الاصابع الدية وفي كل  
واحدة عشر الدية على الاشهر وقيل في الابهام ثلث دية اليد  
دية كل اصبع مقسومة على ثلث عقد وفي الابهام على الاثنين  
وفي الاصبع الزاوية ثلث الدية الاصلية وفي شلل الاصابع او  
اليدين ثلثا ديتها وفي الكفر اذ لم يثبت او ثبت اسود عشرة  
دنانير فان ثبت ابيض خمسة دنانير وفي الرواية ضعف  
وفي الظهر اذ كسر الدية وكذا لو احدث دبا او صارا لا يقدر على  
العود ولو جلى ثلث الدية وفي شبي <sup>المزود</sup> ديتها  
وفي كل واحدة نصف الدية وقال ابن بابويه في حلت اللثة  
التي اثنى الدية وهي مائة خمسة وعشرون دينارا وفي  
حشفة الذكر فاذا زاد وان استعمل الدية وفي ذكر العيشين  
ثلث الدية وفيما قطع منه عجايبه وفي الخصى الدية وفي



كل واحدة نصف الدية وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية  
 لان الولد منها وفي اذنة الخصيتين اربع اجابة فان فحج  
 بقدر على المشي فثما غايه دينار وفي الشفاه الدية وهو  
 في كل واحدة نصف الدية وفي الاضراس الدية وهو  
 بصير المسلمان واحدا وقيل ان يخرج المجاني من عجز  
 البول ويخرج الخيض ويسقط ذلك عن الزيج لو طهرها  
 بعد البلوغ اما لو كان قبله ضمن الدية مع المهر ولم يزل  
 عليها الدية حتى يموت احدهما وفي الرجلين الدية وفي  
 كل واحدة نصف الدية وحدثها من قبل الساق وفي ارجلها  
 ما في اصابع اليدين مائة دية كسر الطلح في  
 وعشرون دينار ان كان مما خالط القلب وعشرون دينار  
 ان كان مما خالط العضدين لو كسر بعضهما الاثنان  
 او عجزانه فلم يملك غايه ولا بوله ففيه الدية فاك  
 الشيطان في كسر العظام من عضو خمس دية فان جبر على غايه

فأربعة اشخاص دية كره وفي موصته ربع دية كره وفي  
 رجليه وفي فكه بحيث يتعطل ثلثا دية فان جبر على غير  
 عيب فأربعة اشخاص دية فكه قال بعض الاطباء  
 في الرقعة اذا كسرت فغيرت على غير عيب اربعه دنانير  
 والمستند كتاب الطريف روي ان من داء  
 بطن انسان حتى احدث دبر بطنه او يقتدي بثلث  
 الدية وهي رواية التكرير وفيه ضعف لا يقن  
 بكره بمبعده فخر فثانها فاك علك بولها ففيه دية  
 نايها على الاشهر وفي رواية ثلث الدية  
 الثا في الجنابة على المنافع في العقل الدية ولو شجته فله  
 عقل ثم يتداخل الجناتان وفي رواية ان كان بضره وا  
 تداخلتا ولو ضرب به على راسه فذهب عقله استقرت  
 فان مات قلبه وان بقي لم يرجع عقله ففيه الدية  
 وفي السمع الدية وفي سمع كل اذن نصف الدية وفي



السمع بحسبه من الدية ويقاس الناقصة الى الاخرى  
 بان يسهل الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى  
 لا اسمع ويعتبر المسافر من جوانبه الاربع ويصعد  
 مع الشاوي ويكذب مع الفارق ثم تطلق الناقصة وتنتهي  
 ويقع له ذلك ويؤخذ من ديتها منسبة الفارق ويتحقق  
 القياس في سلوك الهواء وفي ضوء العين الدية ولو اذ  
 ذهب نظر عقيب الخباية وهي قائمة احلف بالله القسامة  
 وفي رواية تقابل بالشمس فان يقينا مقنوعين صدق  
 وان اطمع الكذب ولو ادعى نقصان احديهما فليس على الا  
 وفعل في النظر بالمتصور كما فعل في السمع ولا يقاس عيب في  
 يوم في غم ولا في ارض مختلفة وفي الشتم الدية ولو اذ  
 ذهب ابراعتين بقرب المواقف دعت عنياه وحول  
 فهو كاذب ولو اصاب فتعذر انزال المني كان فيه الدية  
 وقيل في سلس البول الدية وفي رواية ان دام به الى الليل

لوفته الدية والى الموالاة الدية والى فحوق تلك الدية  
 الثالث في الشجاج والجراح والشجاج ثمانية الخا  
 رسة والدامية والمتلاحة والتمحاق والموضعة والمها  
 والمنقلة والمأمومة والمجايفة والمخارسة هي التي تقسم الجراح  
 وفيها بغير وهل هي الدامية قال الشيخ نعم ولا ذكر في  
 خلافه فهي اذا التي تاخذ في اللحم كبير او فيها بغير ان والملاحة  
 هي التي تاخذ في اللحم كثير وهل هي غير الباصعة فمن قال لا  
 غير المخارسة فللباصعة المتلاحة ومن قال الدامية هي المخارسة  
 فللباصعة غير المتلاحة ففي المتلاحة اذ الثلاثة ابرعة والتمحاق  
 وهي التي تقف على التماسه وهي الجبلع الغشبية للعظم  
 فيها ابرعة ابرعة والموضعة هي التي تكشف عن العظم وفيها خمسة  
 ابرعة والمخاشمة هي التي تقسم العظم وفيها عشرة ابرعة والتمحاق  
 التي يجمع الى نقل العظم وفيها خمسة عشر عيبا والمأمومة  
 هي التي تقبل الى اذن الرأس وهي الرقيقة للجامعة الدماغ



وفيها تلك وثلاثون بعيرا والجماعة هي التي تبلغ الجن في  
 تلك الدية مسايلا دية النافذة في الالف تلك دية  
 صلت خمس ديتة ولو كانت في احد المتخربين الى الجاني فعشالة  
 في شئ الشقي حق تبادا الانسان تلك ديتة ولو  
 برات خمس ديتة ولو كانت في احد بها فلك ديتة ومع البراة  
 خمس ديتة اذا نذرت نافذة في شئ من المراف الرجل  
 مائة دينار في اضرار الوجه بالجماعة دينار ونصف في  
 اخضرار ثلثة دنانير وفي اسوداده ستة وقرافه كافي  
 وقال جماعة منا وهي في البدن على النصف كل عضو  
 دية مقدرة وفي شلله ثلثة ديتة وفي قطعه بعد شلله ثلثة  
 ديتة دية الشجاج في الرأس والوجه سواء وفي اليد  
 بنسبة العضو الذي يتقوفه كما فيه من الاجزاء  
 فيمن للزة ديتة وفي الذمى ديتة ومن العبد قيمته وكما  
 من الحر فله فهو من المرة بنسبة ديتة ومن الذمى كذلك

ومن العبد بنسبة قيمته لكن المرة تساوي الحر حتى تبلغ ذلك  
 ثم يعود الى النصف والحكومة والارش عبارة عن معنوق  
 ومعناه ان يقر سليما ان لو كان عبدا وجمي وحاك ذلك  
 التفاوت الى القيمة ويؤخذ من الدية بمجساده من لاه  
 له والادام وليدعه وله المطالبة بالعود او الدية وهما له  
 العفو المروي لا في الواح وهي اربعة  
 في العيين ودية الجنين الحر المسلم اذا اكتم اللحم ولم تلج الروح  
 مائة دينار ذكر كان او انثى ولو كان ذميا فعشر دية ابيه  
 الرواية السكوني عشر دية امه ولو كان مملوكا فعشر قيمته امه  
 المملوكة ولا كفارة ولو ولجته الروح دية الذكر والنصف لاني  
 ولو لم يكتم اللحم ففي ديتة فلو كان احدهما غرة والاخر توفيع الذم  
 على حاله ففيه عظم غانف ومضفة ستون وعلة اربعون  
 ونظفة بعد استقرانها في اللحم عشرون وقال الشيخ وفيما بينهما  
 مجساده ولو قتل الزرة فأت معها فله وليا ثم دية المرة ونصف



الدين من الجنين ان جهل حاله وان علم ذكر او كان انثى كان  
 الذي بحسبه وقيل مع الجاهل يتخرج بالقرعة لانه مشكوك وهو  
 غلط لانه لا اشكال مع النقل ولو القته مباشرة او تسببا  
 دية ما القته ولا نصيب لها من الدية ولو كان بافراع مفرغ  
 فالدية عليه ويستحق دية الجنين وارثه ودية حي اجانة بنية  
 دية ومن افترج جماعة فاعزل فعليه عشرة دنانير ولو عزل  
 من زوجته اخيرا اقل يلزمه دية النطفة عشرة دنانير  
 والاشبه الاستحباب في الجنابة على الحيوان من  
 حيوانا ما لولا كان النعم بالركاة لزمه الارش وهل لما لكد  
 والمطالبة بعيته قال الشيخان نعم والاشبه لانه انكاف  
 لبعض منافعها فيضمن الدالف ولو تلفت بالركاة لزمته  
 قيمته يوم التلف ولو قطع بعض جوارحه او كسر شيئا من  
 عظامه فليأخذ الارش وان كان عمالا يؤكل وقع عليه  
 الركاة كالاسد والنمر فمن ارشه وكذا في قطع اعضائه مع

استقرار حيوانه ولو تلفت بالركاة ضمن قيمته حيا ولو  
 كان مالا يقع عليه الركاة كالكلب والخنزير ففي كلب الصيد  
 اربعون درهما وفي رواية السكوي يقوم وكذا كلب الغنم وفي  
 الحايط والاول اشهر وكلب الغنم كبش وقيل عشرة درهما  
 وكذا قيل وفي الحايط ولا عرف الوجه وفي كلب الرزق فغير  
 من يرب ولا يضمن للمسلم ما عدا ذلك اما ما يملكه الذمعي كما  
 لخنزير فالمكلف يلزم قيمته عند مستحله وفي الجنابة على  
 المرأة الارش بشرط في ضمانه استئذان الذمعي هنا  
 قرا قف على اعلى يعين بين اربعة عقلة احدهم نوق  
 في يرب فانكسرت على الشراك خسته لانه حفظ وضع البا  
 وهو حكم في واقعة فلا يعدي في جنين البهيمة  
 قيمتها وفي عين الدابة ربع قيمتها روي السكوي  
 جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال كان لا يضمن ما  
 البهايم نهارا ويضمن ما افسدت ليلا والرواية مشهورة  
 في ان في السكوي ضيعا والاول اعتبار القربط ليلا



كان الفساد او نهارا فكفاة القتل يجب كفاة  
 بقول العدد والمرتبة بقول الخطاء مع المباشرة دون التنبؤ  
 فلو خرج جحى في ملك غيب او سابه فقتله به عاش فضمي  
 الدية ولا كفارة ويجب بقتل المسلم ذكر او كان او انثى صبيا  
 او مجنوناً حرّاً او عبداً ولو كان ملك للقاتل وكذا يجب بقتل  
 الجنين او ولجته الروح ولا يجب قبل ذلك ولا يجب بقتل الكافر  
 ذمياً كان او معاهداً ولو قتل المسلم مثله فدار الحرب علماً  
 لا لفرقة فعليه القود والدية ولو ظنه حرياً فلا بد من  
 الكفاة في العاقلة ولو لم يظن في المحل وكيفية التقسيط  
 اما المحل فالعصية والمعصية وضمان الجزية والامام والعمية  
 ما تقرب الى الميت بالابوين او بالاب كالاخوة والادهم  
 الاجداد وان علو وقبرهم الذين يرتدون القاتل لو قتل والاد  
 اظهر ومن الاصحاب من يشترط بين من تقرب بالامع  
 تقرب بالاب والام او بالاب وهو استناد الى رواية  
 سلم بن كهيل وفيه ضعف ويدخل الاناء والاولاد في

شبه  
 على الـ

على الاشبه ولا يشترط القاتل ولا تعقل المزة ولا الصية  
 ولا الجنون وان ورث من الدية وتحمل العاقلة دية  
 الموضحة فافوقها اتفاقاً ما وفيما دون الموضحة قول  
 المروي انها لا يحل غيبان في الرواية ضعف واذا لم يكن  
 من قومه ولا ضامن جريحه فمن الامام جنايته وجنا  
 الذم في ماله وان كانت خطأ وان لم يكن له مال فعلى  
 الامام لا بد من رد اليه ماله ولا يعقله قومه واما كيفية  
 التقسيط فقد تردد في الشيخ فالوجه وقوفه على رأي الاما  
 او من نصبه للحكومة يجب ما يراه من احوال العاقلة و  
 يبدأ بالتقسيط على الاقرب فالاقرب ويوجبها عليهم  
 على ما سلف واما الواحق  
 وله عمداً دفعت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للقاتل  
 منها ولو لم يكن وارث ففيه للامام ولو قتل خطأ  
 فالدية على العاقلة ويرثها الوارث وفي توريث الاب  
 قولان اشبههما انه لا يرث ولو لم يكن وارث سوى  
 العاقلة فان قلنا الاب لا يرث فلا دية وان قلنا يرث

شبه  
 على الـ



ففي اخذ الدية من العاقلة تروء **الثانية** لا تعقل العاقل  
 عدا ولا اقرار ولا صلح ولا جناية الانسان على نفسه  
 ولا يعقل الولي عبدا فتا كان او مدينا وام ولد على الا  
**الثالثة** لا تعقل العاقلة بهيمة ولا انوفى ما لا يخفى  
 ضمانها بالجناية على الادنى حسب وهذا ما اردنا ذكره  
 وقصدنا حفره مختصرا مطولة محريجة  
 محصلة ونشأ الله سبحانه ان يجعلنا  
 ممن شكره وغفر له وجعل الى الجنة  
 منقلبه ومنقلبه انه لا يجب من سالة ولا  
 يحسن من امه والصلوة على خير خلقه محمد  
 وآله تمت الكتاب بعون الملك الوفا  
 اتممت في بلدة دار الارشاد الاربعين  
 حيث من الغر الويل وفي المد  
 رسة المباركة الصفوية  
 في وقت المع من يوم الخميس كتيبة العبد المحتاج الى رحمة  
 الله الغني ابن سليم خان مشرف  
 تراجم غفر الله له ما عدا  
 الامجاد حسنة



محم

وكل زوجة كريمة زنت كحل نيل في المصير...  
 وكتبه العبد المذنب...  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٢  
 في مدينة اصفهان

سوختم وجهه بارسى طاهر نشد  
 چون چرخان شب مهتاب چاي موافقم

تاريخ توفيق زندي اعني دار جسي از نور جان بخود داري  
 تاريخ توفيق زندي اعني دار جسي از نور جان بخود داري  
 تاريخ توفيق زندي اعني دار جسي از نور جان بخود داري





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۳۳۰  
 ۱۳۳۱  
 ۱۳۳۲  
 ۱۳۳۳  
 ۱۳۳۴  
 ۱۳۳۵  
 ۱۳۳۶  
 ۱۳۳۷  
 ۱۳۳۸  
 ۱۳۳۹  
 ۱۳۴۰  
 ۱۳۴۱  
 ۱۳۴۲  
 ۱۳۴۳  
 ۱۳۴۴  
 ۱۳۴۵  
 ۱۳۴۶  
 ۱۳۴۷  
 ۱۳۴۸  
 ۱۳۴۹  
 ۱۳۵۰  
 ۱۳۵۱  
 ۱۳۵۲  
 ۱۳۵۳  
 ۱۳۵۴  
 ۱۳۵۵  
 ۱۳۵۶  
 ۱۳۵۷  
 ۱۳۵۸  
 ۱۳۵۹  
 ۱۳۶۰  
 ۱۳۶۱  
 ۱۳۶۲  
 ۱۳۶۳  
 ۱۳۶۴  
 ۱۳۶۵  
 ۱۳۶۶  
 ۱۳۶۷  
 ۱۳۶۸  
 ۱۳۶۹  
 ۱۳۷۰  
 ۱۳۷۱  
 ۱۳۷۲  
 ۱۳۷۳  
 ۱۳۷۴  
 ۱۳۷۵  
 ۱۳۷۶  
 ۱۳۷۷  
 ۱۳۷۸  
 ۱۳۷۹  
 ۱۳۸۰  
 ۱۳۸۱  
 ۱۳۸۲  
 ۱۳۸۳  
 ۱۳۸۴  
 ۱۳۸۵  
 ۱۳۸۶  
 ۱۳۸۷  
 ۱۳۸۸  
 ۱۳۸۹  
 ۱۳۹۰  
 ۱۳۹۱  
 ۱۳۹۲  
 ۱۳۹۳  
 ۱۳۹۴  
 ۱۳۹۵  
 ۱۳۹۶  
 ۱۳۹۷  
 ۱۳۹۸  
 ۱۳۹۹  
 ۱۴۰۰  
 ۱۴۰۱  
 ۱۴۰۲  
 ۱۴۰۳  
 ۱۴۰۴  
 ۱۴۰۵  
 ۱۴۰۶  
 ۱۴۰۷  
 ۱۴۰۸  
 ۱۴۰۹  
 ۱۴۱۰  
 ۱۴۱۱  
 ۱۴۱۲  
 ۱۴۱۳  
 ۱۴۱۴  
 ۱۴۱۵  
 ۱۴۱۶  
 ۱۴۱۷  
 ۱۴۱۸  
 ۱۴۱۹  
 ۱۴۲۰  
 ۱۴۲۱  
 ۱۴۲۲  
 ۱۴۲۳  
 ۱۴۲۴  
 ۱۴۲۵  
 ۱۴۲۶  
 ۱۴۲۷  
 ۱۴۲۸  
 ۱۴۲۹  
 ۱۴۳۰  
 ۱۴۳۱  
 ۱۴۳۲  
 ۱۴۳۳  
 ۱۴۳۴  
 ۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰  
 ۱۵۰۱  
 ۱۵۰۲  
 ۱۵۰۳  
 ۱۵۰۴  
 ۱۵۰۵  
 ۱۵۰۶  
 ۱۵۰۷  
 ۱۵۰۸  
 ۱۵۰۹  
 ۱۵۱۰  
 ۱۵۱۱  
 ۱۵۱۲  
 ۱۵۱۳  
 ۱۵۱۴  
 ۱۵۱۵  
 ۱۵۱۶  
 ۱۵۱۷  
 ۱۵۱۸  
 ۱۵۱۹  
 ۱۵۲۰  
 ۱۵۲۱  
 ۱۵۲۲  
 ۱۵۲۳  
 ۱۵۲۴  
 ۱۵۲۵  
 ۱۵۲۶  
 ۱۵۲۷  
 ۱۵۲۸  
 ۱۵۲۹  
 ۱۵۳۰  
 ۱۵۳۱  
 ۱۵۳۲  
 ۱۵۳۳  
 ۱۵۳۴  
 ۱۵۳۵  
 ۱۵۳۶  
 ۱۵۳۷  
 ۱۵۳۸  
 ۱۵۳۹  
 ۱۵۴۰  
 ۱۵۴۱  
 ۱۵۴۲  
 ۱۵۴۳  
 ۱۵۴۴  
 ۱۵۴۵  
 ۱۵۴۶  
 ۱۵۴۷  
 ۱۵۴۸  
 ۱۵۴۹  
 ۱۵۵۰  
 ۱۵۵۱  
 ۱۵۵۲  
 ۱۵۵۳  
 ۱۵۵۴  
 ۱۵۵۵  
 ۱۵۵۶  
 ۱۵۵۷  
 ۱۵۵۸  
 ۱۵۵۹  
 ۱۵۶۰  
 ۱۵۶۱  
 ۱۵۶۲  
 ۱۵۶۳  
 ۱۵۶۴  
 ۱۵۶۵  
 ۱۵۶۶  
 ۱۵۶۷  
 ۱۵۶۸  
 ۱۵۶۹  
 ۱۵۷۰  
 ۱۵۷۱  
 ۱۵۷۲  
 ۱۵۷۳  
 ۱۵۷۴  
 ۱۵۷۵  
 ۱۵۷۶  
 ۱۵۷۷  
 ۱۵۷۸  
 ۱۵۷۹  
 ۱۵۸۰  
 ۱۵۸۱  
 ۱۵۸۲  
 ۱۵۸۳  
 ۱۵۸۴  
 ۱۵۸۵  
 ۱۵۸۶  
 ۱۵۸۷  
 ۱۵۸۸  
 ۱۵۸۹  
 ۱۵۹۰  
 ۱۵۹۱  
 ۱۵۹۲  
 ۱۵۹۳  
 ۱۵۹۴  
 ۱۵۹۵  
 ۱۵۹۶  
 ۱۵۹۷  
 ۱۵۹۸  
 ۱۵۹۹  
 ۱۶۰۰  
 ۱۶۰۱  
 ۱۶۰۲  
 ۱۶۰۳  
 ۱۶۰۴  
 ۱۶۰۵  
 ۱۶۰۶  
 ۱۶۰۷  
 ۱۶۰۸  
 ۱۶۰۹  
 ۱۶۱۰  
 ۱۶۱۱  
 ۱۶۱۲  
 ۱۶۱۳  
 ۱۶۱۴  
 ۱۶۱۵  
 ۱۶۱۶  
 ۱۶۱۷  
 ۱۶۱۸  
 ۱۶۱۹  
 ۱۶۲۰  
 ۱۶۲۱  
 ۱۶۲۲  
 ۱۶۲۳  
 ۱۶۲۴  
 ۱۶۲۵  
 ۱۶۲۶  
 ۱۶۲۷  
 ۱۶۲۸  
 ۱۶۲۹  
 ۱۶۳۰  
 ۱۶۳۱  
 ۱۶۳۲  
 ۱۶۳۳  
 ۱۶۳۴  
 ۱۶۳۵  
 ۱۶۳۶  
 ۱۶۳۷  
 ۱۶۳۸  
 ۱۶۳۹  
 ۱۶۴۰  
 ۱۶۴۱  
 ۱۶۴۲  
 ۱۶۴۳  
 ۱۶۴۴